الأكاديمية المالية
THE FINANCIAL ACADEMY

شهادة «مسؤول الالتزام في قطاع التأمين»

منهج تعليمي صادر عن الأكاديمية المالية

مارس ٢٠٢١م

يستند هذا المنهج التعليمي على خمسة فصول وهو المرجع الأساسي لاجتياز اختبار شهادة «الالتزام لقطاع شركات التأمين»

بسم الله الرحمن الرحيم

مرحبًا بكم في المنهج التعليمي الصادر عن الأكاديمية المالية. صُمِّم هذا الكتاب لتأهيل المختبرين لاختبار شهادة (الالتزام لقطاع شركات التأمين) الذي تنظِّمه الأكاديمية المالية.

يعدُّ هذا الكتاب دليلًا تعليميًا، جميع الحُقوق مَحفوظة للأكاديمية، ولا يجوز إعادة نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزينه عن طريق نظام استرجاع المَعلومات، كما يحظُر نقله بأي شكلٍ أو بأيٍّ وسيلة، سواء إلكترونيًا أو بالتّصوير أو التّسجيل أو خلافه من دون الحصول على إذنٍ مُسبقٍ من الأكاديمية المالية.

تَظهَر خارطة المنهج التي تشمل خطة دراسية مفصّلة في نهاية هذا الكتاب التعليمي، كما يُمكِن الاطّلاع على الخطة الدراسية عن طريق زيارة الموقع الإلكتروني للأكاديمية www.fa.-rg.sa أو الاتصّال بالأكاديمية على رقم الهاتف: ٩٦٦١١٤٦٦٢٦٨٨+، فاكس: ٩٦٦١١٤٦٦٢٣٦٨+.

يجب التنويه على أن الاختبار يقوم على أساس هذه الخطة، وننصح المُتقدّمين لاختبار شهادة (الالتزام لقطاع شركات التأمين) بالتأكُّد من حصولهم على آخر المُستجدّات المُتعلّقة بهذا المنهج.

وصُمّمت الأسئلة الواردة في مُحتوى هذا الكتاب التعليمي لتكون بمثابة وسيلة تساعد المتقدّم للاختبار على مراجعة شتّى المجالات الواردة في المنهج، ولتعزيز التعلُّم فصلًا تلو الآخر، ولا ينبغي اعتبار هذه الأسئلة أسئِلة اختبار (تجريبيّة)، أو النّظر إليها كمؤشّر لمُستوى الأسئِلة الّتي ستأتي في الاختبار الموافق لهذه المادَّة التّعليميّة.

الناشر: الأكاديمية المالية ٢٠٢١.

صندوق بريد ١٠٨٢٠، الرياض ١١٤٣٤، المملكة العربية السعودية.

الهاتف: ٩٦٦١١٤٦٦٢٦٨٨+

الفاكس: ٩٦٦١١٤٦٦٢٣٦٨+

جميع حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة للأكاديمية المالية.

المحتويات

١

الفصل الأول: مفهوم إدارة الخطر وأعمال التأمين

يبدأ الكتاب بمقدمة عن مفهوم الخطر وأنواع الأخطار والشروط الواجب توافرها في الخطر حتى يمكن تغطيته تأمينياً، ومفهوم إدارة الخطر، ومفهوم التأمين وأنواعه وأهميته الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك التعرف على دور البنك المركزي السعودي في الرقابة على جميع العمليات التي تقوم بها شركات التأمين في المملكة.

٣٧

الفصل الثاني: مبادئ الالتزام والحوكمة في شركات التأمين

يتناول هذا الفصل موضوع مبادئ الالتزام والحوكمة في شركات التأمين، حيث أصبح لزاماً على هذه الشركات تفعيل مبادئ أو معايير الحوكمة نظراً لطبيعة صناعة التأمين المبنية على عنصر الثقة بين الأطراف ذات المصلحة، بهدف الحفاظ على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

٦٣

الفصل الثالث: مبادئ الالتزام بمكافحة الاحتيال وغسل الأموال وتمويل الإرهاب في شركات التأمين

يتناول هذا الفصل موضوع غسل الأموال وتمويل الإرهاب باعتباره من أهم القضايا التي تشكل تهديداً حقيقياً للنظام المالي وشركات التأمين، نظراً لتزايد معدلات الجريمة والأموال الناتجة عنها. وكذلك التعرف على مفهوم الاحتيال وأنواعه وأساليب مكافحته في شركات التأمين.

٩٥

الفصل الرابع: قواعد وإجراءات أعمال وساطة ووكالة التأمين

يتناول هذا الفصل أهم القواعد المنظمة لأعمال وساطة التأمين، ومهام والتزامات وسيط التأمين، ومهام الوكيل والتزاماته، ومجمع وساطة التأمين الالكتروني والتزاماته، وذلك في ظل اللائحة التنظيمية لوسطاء ووكلاء التأمين، الصادرة عن البنك المركزي السعودي.

١٠٩

الفصل الخامس: الإسناد الخاص بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة

يتناول هذا الفصل متطلبات البنك المركزي السعودي من شركات و/أو إعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة التي أبرمت أو تنوي إبرام ترتيبات إسناد مهام إلى جهات خارجية، في ظل لائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة، الصادرة عن البنك المركزي السعودي.

١١٩

مسرد المصطلحات والاختصارات

١٢٤

الأسئلة متعددة الاختيارات

١٥٤

خريطة المنهج

من المتوقع أن تستغرق دراسة هذا الكتاب ٧٠ ساعة تقريباً

الفصل الأول

مفهوم إدارة الخطر وأعمال التأمين

يتضمن هذا الجزء من المنهج قرابة ١٣ سؤال تجريبياً من بين ٥٠ سؤال في الاختبار

مقدمة:

يتناول هذا الفصل مقدمة عن مفهوم الخطر وأنواع الأخطار والشروط الواجب توافرها في الخطر حتى يمكن تغطيته تأمينياً، ومفهوم إدارة الخطر، ومفهوم التأمين وأنواعه وأهميته الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك التعرف على دور البنك المركزي السعودي في الرقابة على جميع العمليات التي تقوم بها شركات التأمين في المملكة.

١-١ مفهوم الخطر:

الهدف التعليمي

١ – أن يتعرف القارئ على مفهوم الخطر وأنواع الأخطار
٢ – التعرف على كيفية إدارة الأخطار

يتعرض الإنسان وبصفة مستمرة في جميع حالاته إلى العديد من المخاطر، فلا حياة للإنسان دون أن يعرض نفسه أو غيره للأخطار والتي يترتب عليها خسائر مادية أو معنوية، فلا يستطيع الإنسان قيادة سيارته دون أن يتحمل مخاطرة قبل المارة ولا يستطيع رجل أعمال صاحب المنشأة، إدارة مصنعه دون أن يتحمل أخطار إصابة العاملين في المصنع، وأخطار يتعرض لها الغير سواء المقيمين بجانب المصنع أو متعاملين مع المصنع ... الخ، كما لا يستطيع مقاول البناء تشييد مبنى دون أن يتحمل المخاطر التي يتعرض لها المارة في الشوارع بجوار المبنى تحت التشييد.

يعتبر الخطر بمثابة المصطلح الأساسي في أي مادة تتناول التأمين سواء من قريب أو بعيد لأنه لولا الخطر لما تم الاحتياج للتأمين فالتأمين لا يوجد إلا لتغطية الخطر المحتمل، كما أن زوال الخطر يلغي عقد التأمين. لذا قد أثار مصطلح الخطر خلاف بين من تعرضوا لتعريفه حيث اختلفت الآراء حول تعريف الخطر، فقد عرفه كل من رجال الاقتصاد ورجال الرياضة ورجال التأمين والخبراء الاكتواريين والإحصائيين وغيرهم.

٢-١ تعريف الخطر: Risk Definition

هو الحالة المعنوية التي تصيب الأشخاص عند اتخاذهم القرارات خلال حياتهم اليومية، ويترتب عليه حالة من الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات المتخذة، وقد يترتب عليه وجود خسارة. ويتسم هذا التعريف بأنه تناول الجانب المعنوي والجانب المادي للخطر، كذلك أبرز عناصر الخطر وهي: احتمال وقوع الخسارة، وحجم الخسارة المتوقعة، والظروف المحيطة بمتخذ القرار.

٣ - ١ أنواع الخطر:

لقد تعرفنا على مفهوم الخطر، والآن نتناول تصنيف الأخطار. هناك عدة أنواع من الأخطار وهي:

أ- الخطر المالي Financial Risk:

لقد عرفنا سابقاً أن الخطر هو موقف، حدث أو حالة من القلق والشك والخوف من ترك الشخص في المستقبل في حالة أسوأ مما هو عليه الآن، والخطر أو الأخطار المالية هي تلك الحالات التي يمكن تحديدها وقياسها مالياً أي أن لها علاقة بالنتائج الناجمة عن تحقق خطر ما وليس بطبيعة الخطر نفسه. إذا كانت نتيجة الخطر يمكن قياسها ماليًا فإن هذا الخطر يتم تصنيفه على أنه خطر مالي؛ فمثلاً الخسائر الناجمة عن الأضرار التي تحصل للممتلكات كالحريق أو السرقة، أو التوقف عن العمل بسبب الحريق، يمكن تحديدها وقياسها، كذلك الأضرار التي تحصل للمركبة نتيجة لخطر الاصطدام أو الانقلاب كلها أخطار يمكن قياسها مالياً، أيضًا بعض الأضرار التي تحدث للشخص نتيجة للإصابة الشخصية التي يمكن تحديدها عن طريق المحكمة يمكن تحديدها وقياسها مالياً.

والأخطار المالية من أنواع الأخطار التي تقبل شركات التأمين التأمين عليها.

ب- الخطر غير المالي Non-Financial Risk:

الخطر غير المالي هو الذي لا يمكن قياس نتيجته مالياً، وهو الخسائر التي يصعب تحديدها وقياسها مالياً بسبب تأثرها بالنواحي النفسية والمعنوية التي يختلف تأثيرها من شخص لآخر أو من ظرف لآخر. فمثلاً عندما يقرر شخص شراء سيارة جديدة ويشعر فيما بعد بعدم الارتياح بقيادتها، قد يمثل ذلك خطرًا أو خسارة لا يمكن قياسها مالياً.

إن قياس نتائج الأخطار غير المالية لا يتم عادة بالنقود، ولكن من خلال خصائص ذات طابع شخصي مثل الإحباط والتعاسة والفرح والسرور ... إلخ.

فمثلاً الذهاب إلى مطعم ما لأول مرة قد يشمل عنصراً من عناصر الخطر، إذ إنك لا تعرف هل ستكون النتيجة إحباطاً أم سروراً، واختيار وقت ومكان قضاء العطلة واختيار الوظيفة يحتوي على درجة من الخطر (نتائج غير معروفة)، ولكن رغم أن نتيجة تحقق الأخطار غير المالية قد ترتب بعض الخسائر المالية فإن القياس المالي الدقيق لها أمر غير ممكن.

فإذا كان لدى شخص صورة واحدة مع والده الراحل منذ أن كان طفلاً فإنها تمثل له قيمة كبيرة، ولكنها قيمة عاطفية أو وجدانية لا يمكن قياسها مالياً.

والأخطار غير المالية من أنواع الأخطار التي لا تقبل شركات التأمين التأمين عليها.

ج- الأخطار البحتة (المحضة) Pure Risks:

وهي الأخطار التي ينشأ عنها خسارة أو في أحسن الأحوال لا يترتب على حدوثها أي ربح أو خسارة، وقد تكون نتائجها غير مرغوبة أو تتركنا في نفس الحالة التي كنا عليها قبل تحققها. ومن أمثلة هذه الحوادث وقوع الشخص على الأرض، فإما أن يسبب له جرحًا أو كسرًا أو لا يسبب له أي شيء، أو حادث اصطدام

المركبة الذي إما أن يسبب له خسارة أو لا يسبب أي ضرر، وعليه فالخطر البحت يؤدي إلى:

- إما الخسارة.
- أو لا خسارة.
- فكل مرة نسافر بالسيارة هناك خطر وقوع حادث، ولكن في حالة عدم وقوعه فإن الموقف لا يتغير فهو موقف متعادل الربح والخسارة، أما إذا وقع الحادث فإن هناك خسارة نتيجة تضرر السيارة وحدوث إصابات.. إلخ.
- فالسفر بالسيارة لا يوجد فيه احتمال للمكسب (غير الوصول بسلامة إلى المكان المقصود)، ولكن هناك احتمال وقوع خسارة.

والأخطار البحتة هي من أنواع الأخطار التي تقبل شركات التأمين عليها.

د- أخطار المضاربة Speculative Risks:

وهي الأخطار التي قد ينشأ عنها خسارة أو ربح مثل الاستثمار في الأسهم وعمليات المقامرة والرهان، إذ إن هذه الأنشطة يمكن أن يحقق من ورائها مكاسب أو خسائر مالية أو يمكن ألا يحدث أي شئي من ذلك.

وعليه فإن لخطر المضاربة ثلاث نتائج وهي :

- إما الخسارة.
- أو لا خسارة.
- احتمال الربح.

والتمييز بينها مهم بالنسبة إلى التأمين وهو أمر يجب عليك فهمه ذلك أن خطر المضاربة غير قابل للتأمين أو لا تقوم شركات التأمين بالتأمين عليه.

ه – الأخطار العامة General / Common Risks:

إن أنواع الخطر سواء المالي أو غير المالي، والبحت أو المضاربة، تعنى بنتائج الأحداث ويرتبط هذا التقسيم بشكل أكبر بأسباب الأخطار وآثارها.

ومن هذا التقسيم البسيط فإن الأخطار العامة تتعلق بالأخطار التي تؤثر في مجموعات كبيرة من الأفراد، وهي تلك الأخطار الأساسية التي تكون أسباب حدوثها خارج نطاق سيطرة الفرد أو مجموعة من الأفراد وتتعدى تأثيراتها الفرد لتشمل المجتمع بأكمله أو جزءًا كبيرًا منه، ولا تشمل هذه الأخطار الكوارث الطبيعية واسعة الانتشار (مثل الزلازل والأعاصير والفيضانات والمجاعة وما شابه ذلك فحسب بل تشمل الكوارث الاقتصادية العامة والثورات الاجتماعية، كالبطالة والتضخم) وما شابه ذلك من الأخطار التي يمكن تصنيفها كأخطار عامة .

وحيث أن الأخطار العامة تنتج عن ظروف خارجة عن نطاق سيطرة الأفراد الذين يتعرضون للخسائر وحيث إن هذه الخسائر لم تكن نتيجة خطأ أحد ما تحديداً، فإن المسؤولية تقع على عاتق المجتمع وليس الأفراد في التعامل مع هذه الخسائر، لذا فإن التأمين الاجتماعي يجب أن يكون ضد الأخطار العامة.

ومع هذا، فإن هناك بعض الأخطار العامة مثل الزلازل يتم تغطيتها من خلال التأمين الخاص.

و – الأخطار الخاصة: Particular Risks

على خلاف الأخطار العامة، فإن الأخطار الخاصة هي تلك التي الأخطار الفردية في نشأتها وتأثيرها إلى حد كبير مثل الحريق والسرقة والعجز وغيرها من الأخطار التي يقتصر تأثيرها على شخص بمفرده أو على مجموعة من الأفراد وليس المجتمع بأسره.

إن تأثير الخطر هو الذي يميز بين الخطر العام والخاص؛ فمثلاً الركود الاقتصادي الشديد الذي يسبب بطالة عامة في منطقة ما هو خطر عام لأنه يؤثر في اقتصاد الدولة بأكملها أو كل أو معظم مواطنيها. أما بالنسبة إلينا كأفراد فالكثير منا قد يواجه احتمال البطالة لأي سبب، لذلك فإن احتمال تعرض الفرد للبطالة يعد خطراً خاصاً.

٤-١ صفات أو سمات الخطر القابل للتأمين:

للخطر صفات أو شروط حتى يكون قابلا للتغطية التأمينية، وهي:

١-٤-١ احتمالي الوقوع:

بمعنى أننا إذا شعرنا بأن هناك خطر عند القيام بعمل ما ينبغي أن يكون هناك احتمال لوقوع الخطر يتأتى بأن كلاً من عنصر التأكد وعنصر عدم التأكد بوقوع الخطر متلاشيان تماماً أي أن نسبة تحقق الخطر تكون متراوحة بين (صفر%، ١٠٠%).

أي أن: صفر < احتمال وقوع الخطر <١

٢-٤-١ يمكن قياسه كمياً:

وهذا يعنى أن الخطر ينبغي أن يكون قابلاً للقياس بالأساليب الرياضية والإحصائية. فعلى سبيل المثال إذا كنا بصدد دراسة ظاهرة الوفاة فإنه ينبغي أن نكون قادرين بالأساليب الرياضية والإحصائية على الوصول إلى احتمالات الوفاة كذلك إذا كنا بصدد دراسة حدوث الحريق فيجب أن نكون قادرين على حساب معدلات الحريق .... الخ، أما إذا كنا بصدد التأمين على مهارات لاعب رياضي من الأضرار التي قد تلحق بها، فإنه يصعب حساب احتمال هذا الخطر، وبالتالي لا يمكن التغطية التأمينية. والقياس الكمي يشمل إمكانية حساب كل من احتمال تحقق الخطر وكذلك حساب الخسائر المتوقعة.

٣-٤-١ أن يترتب على وقوعه خسارة مالية:

وهذا معناه أن الخطر الذي ينتج عنه خسارة غير مالية (أي معنوية) يكون غير قابل للقياس. لهذا يجب أن ينتج عن وقوع الخطر خسارة مالية حتى يمكن قياسها، فعلى سبيل المثال: غرق سفينة بما عليها من بضائع يعتبر خطراً بالنسبة لكل من صاحب السفينة وصاحب البضاعة لأن تحقق الغرق يسبب لكل منهما خسارة مالية، ومن ثم تقتضي دراسة الخطر أن تكون الخسارة الناجمة عنه خسارة مالية"

٤-٤-١ مستقبل الحدوث:

وهذا يعنى أنه لا يمكن تغطية الأخطار التي تحققت في الماضي، فلابد أن يكون الخطر الذي يمكن تغطيته تأمينياً من المتوقع حدوثه مستقبلاً.

٥-١ إدارة الخطر Risk Management

يجب على الشخص الطبيعي أن يسعى ويبحث عن أفضل السبل والطرق والوسائل لحمايته من الأخطار التي يتعرض لها في نفسه أو أمواله أو أسرته ويترتب عليها خسائر مادية. كما يجب على الشخص الاعتباري أن يبحث عن الطرق والوسائل لحمايته من الأخطار التي يتعرض لها في ممتلكاته وصناعته أو تجارته أو مسئوليته المدنية تجاه الغير ويترتب عليها خسائر مادية قد لا يستطيع تحملها. ومن هذا المنطلق نستعرض أهم طرق مجابهة الأخطار على النحو التالي:

٥-١-١ طريقة تجنب الخطر

أحياناً يمكن أن نتجنب الأخطار وذلك باتخاذ القرار السالب الذي يمكن من خلاله تفادي تلك الأخطار، مثال ذلك هؤلاء الناس الذين يتجنبوا السفر بالطائرة خوفاً من وفاتهم في حالة تحطم الطائرة بالجو لهذا يقررون تجنب هذا الخطر وذلك بعدم السفر بالطيران. أو قرار عدم إنشاء صناعة معينة (مفاعل نووي) نتيجة الانبعاثات الإشعاعية.

ويعاب على هذه الطريقة فقد العديد من الفرص والمزايا التي تتحقق بأنشاء هذه الصناعات، مثل سهولة السفر وتوفير الوقت في حالة السفر بالطائرة أو الحصول على الطاقة في حالة إنشاء مفاعل نووي. إلا أن هذه الطريقة من الممكن أن تكون فعالة في الأخطار التي قد لا يستطيع الشخص أو بعض الدول تحمل الخسائر الناتجة عن تحققها مثل إنشاء المفاعلات النووية.

٥-١-٢ طريقة الوقاية والمنع

بمقتضى هذه الطريقة يمكن منع حدوث الأخطار بشتى الطرق وتفادي الخسائر المالية المحتملة أو على الأقل التقليل من حجمها عن طريق التأثير في العوامل المساعدة لوقوع الخطر والحد منها. فعلى سبيل المثال وليس الحصر هناك طرق عديدة لمنع الخطر والوقاية منه مثل:

- تسعى الأسر لتقليل احتمال حدوث الأمراض لأطفالهم منذ الصغر بتطعيمهم بأمصال ضد هذه الأمراض.
- تسعى إدارات المصانع المختلفة لمنع خطر الحرائق أو الإقلال من احتمال حدوثها وبالتالي الحد من الخسائر المادية المحتملة عن طريق تركيب أجهزة الإنذار المبكر للحرائق ووضع أدوات الإطفاء في كل الأماكن داخل المصنع وتدريب العاملين بالمصنع على سرعة استخدامها ووضع إرشادات وعلامات منع التدخين.
- تحاول غالبية الدول الاحتياط من منع خطر الفيضان أو الإقلال من احتمال حدوثه عن طريق إقامة جسور وسدود قوية.

٥-١-٣ طريقة الاحتفاظ بالخطر : (طريقة تقبل الخطر)

ويقصد بطريقة الاحتفاظ بالخطر أن يتحمل الشخص المعرض للخطر أو المنشأة المعرضة للخطر آثار ونتائج تحقق الخطر وما يترتب عليه من خسائر. وهذه الطريقة فعالة إذا كانت الخسائر المتوقعة صغيرة

وغيـر متكـررة، ويسـمح المركز المالي للشـخص بتحمـل تبعاتها. مثال ذلك الاسـتمرار في الاسـتثمار في الأوراق الماليـة قليلـة المخاطر أو تقبل الشـركة للمخاطر القليلـة غير المغطاة فـي وثيقة التأمين.

١-٥-٤ طريقة الادخار والتأمين الذاتي

لا ريـب أن الادخـار يعتبـر مـن أهم طـرق مجابهـة الأخطار حيـث يمكن للفـرد أن يدخـر لمواجهـة أي خطر محتمـل أن يتعـرض له وينجم عنه خسـائر مالية كما يمكن أيضاً للشـركات والمنشـآت لا سـيما الكبيرة منهـا الادخار وتكوين الاحتياطيات لمجابهة الخسـائر عنـد حدوثها. وبهذه الطريقة يتمكـن الفرد عن طريق حجـز جزء مـن إيراده لمواجهـة الأخطار التي تصيبه سـواء مرض أو شـيخوخة أو بطالة أو عجـز .... الخ. كذلك تتمكـن الشـركات عن طريق حجـز مبالغ مـن أرباحها من مواجهـة أخطار إصابـة الممتلكات مـن هلاك أو فسـاد أو تلـف أو أخطـار إصابة العامليـن بها من مـرض أو عجز. ويؤخـذ على هـذه الطريقة بانه قـد لا تكفي المدخـرات لمواجهـة الخسـائر الماليـة الناجمة عـن الخطر. وتصلح هـذه الطريقـة في المنشـآت الكبيرة نتيجـة لوجود عـدد كبير من الوحـدات المتجانسـة المعرضة للخطـر، حيث يتحقـق قانون الأعـداد الكبيرة (الـذي يحقق تقـارب النتائـج الفعلية من النتائـج المتوقعة).

١-٥-٥ طريقة نقل الخطر

يطلـق علـى هـذه الطريقـة "تحويل الخطـر" ومعناهـا تحويـل الخطر مـن الشـخص المعـرض للخطر إلى شـخص آخـر وذلـك بموجب عقـد أو اتفـاق بينهما علـى أن يتحمل الأخيـر الخسـارة التي تحـدث عند تحقق الحـادث مقابل أن يدفـع الأول تكلفـة الخطر.

مثـال ذلك مخاطـر البناء، يتم نقـل الخطر الـذي يتعرض له المالـك إلى المقـاول الذي يقوم بعمليـة البناء وذلـك مقابـل دفع تكلفة إضافيـة بموجب عقد. (نقـل الخطر يكون في هـذه الحالة عن طريق غيـر التأمين، فالمخاطـر هنا مرتبطـة بعقد البناء)

١-٥-٦ التأمين

يعـد أهم طـرق مجابهـة أو إدارة الأخطار، حيـث إن التأميـن يعتبر نظـام لمعالجة الخطر يصممـه المؤمن (شـركة التأميـن) لتقليـل ظاهرة عـدم التأكد الموجـودة لـدى المسـتأمنين (الأشـخاص المتعاقدين مع الشـركة) مع الشـركة وذلـك بتعويضهـم عن الخسـائر الماليـة التـي يتكبدونهـا نظير قيامهم بسـداد أقسـاط معينة.

٦-امفهوم التأمين وأنواعه وأهميته الاقتصادية والاجتماعية

الهدف التعليمي

٣ - التعرف على مفهوم التأمين وأنواعه
٤ - أهمية التأمين الاقتصادية والاجتماعية

١-٦-١ مفهوم التأمين

لقد تعددت الآراء التي شاركت في تعريف التأمين بحيث أصبح كل تعريف يعكس وجهة نظر خاصة، ولعل السبب في تعدد الآراء التي شاركت في تعريف التأمين يعزو أساساً إلى الارتباط الوطيد بين التأمين والعلوم المختلفة حيث يرتبط التأمين بالاقتصاد والإحصاء والرياضة والقانون الأمر الذي ترتب عليه أن قام علماء كل هذه التخصصات بدراسة التأمين كجزء من دراسة العلم الخاص بهم مما ترتب عليه وجود أكثر من تعريف للتأمين. ويجب أن تؤخذ عدة عناصر في الاعتبار عند تعريف التأمين، وهي:

- الشكل العام للتأمين وهو أنه نظام.
- الوسيلة الأساسية لتحقيق الهدف من التأمين وهي دفع التعويض في حالة تحقق خسارة مالية مغطاة في وثيقة التأمين.
- تحديد طرفي التعاقد وهما المؤمن (شركة التأمين) والمؤمن لهم.
- الهدف الأساسي للتأمين وهو تخفيض أو تقليل ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى المستأمن (طالبي التأمين)، وبالتالي تحقيق الطمأنينة وراحة البال للمؤمن لهم.

وقد ورد تعريف التأمين في اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٥٩٦/١) وتاريخ ١٤٢٥/٠٣/٠١هـ بأنه " تحويل أعباء المخاطر من المؤمن لهم إلى المؤمن، وتعويض من يتعرض منهم للضرر أو الخسارة من قبل المؤمن"

ويتضح من هذا التعريف أن التأمين عبارة عن نظام لمعالجة الخطر يصممه المؤمن لتقليل ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى المستأمنين أو المؤمن لهم ، وما يستتبعه من تحقيق الطمأنينة وراحة البال، وذلك بتعويضهم عن الخسائر المالية التي يتكبدونها نظير قيامهم بسداد أقساط معينة.

١-٧ أهمية التأمين الاقتصادية والاجتماعية

أن الوظيفة الأساسية والتي يسعى التأمين لتحقيقها في أي مجتمع هي التعاون بين مجموعة من الأفراد معرضون لنفس الخطر بقصد توزيع الخسائر على أكبر عدد ممكن. فضلاً عن هذه الوظيفة الأساسية للتأمين فهناك فوائد اقتصادية أخرى واجتماعية وهي:

١-٧-١ الفوائد الاقتصادية للتأمين

- استقرار المشروعات الصناعية والتجارية، فالتأمين يعمل على اختفاء عنصر عدم الاطمئنان الذي يظهر بكل مشروع أو يلازم كل صاحب عمل.
- العمل على اتساع الائتمان وتدعيم الثقة التجارية، فمؤخراً أصبح من المتطلبات للحصول على قروض ائتمانية هو ابرام وثائق تأمين سواء تتعلق بالمشروع أو بصاحبه أو بمسئوليته المدنية تجاه الغير.
- زيادة الكفاية الإنتاجية: أن التأمين يهيئ الاستقرار للمشروعات وأصحاب الأعمال والعاملين في كافة القطاعات الاقتصادية وذلك عن طريق غرس روح الطمأنينة في نفوسهم وهذا بلا ريب له أثر كبير في زيادة الكفاءة الإنتاجية.
- تكوين رؤوس الأموال الضخمة التي تستخدم في تمويل خطط التنمية.
- تحسين كل من ميزان المدفوعات والميزان التجاري في الدولة، حيث إن العمليات التأمينية التي تقدمها شركات التأمين للأجانب مقابل الحصول على عملات صعبة فضلاً عن استثمارات شركات التأمين في البلاد الأجنبية وعائد عمليات إعادة التأمين التي تعقدها وتباشرها مع الدول الأجنبية تؤدى إلى زيادة المتحصلات التي تظهر في العمليات الجارية من ميزان المدفوعات مما يحقق فائض ووفر في ميزان المدفوعات، كما أن التأمين يعمل على نمو التجارة الخارجية بين الدول وبالتالي يؤدى إلى تحسين الميزان التجاري.

٢-٧-١ الفوائد الاجتماعية للتأمين

- استقرار المجتمع، على سبيل المثال توفير العائد المادي للأسرة إذا توفى عائلها المشترك في نظام التأمينات الاجتماعية أو لديه تأمين حماية من احدى شركات التأمين.
- توفير الأمان والطمأنينة: أن التأمين يساهم في تقليل الشعور بالخوف بتقديم الحماية من الأخطار التي يتعرض لها الأشخاص والممتلكات.
- نشر وعى الشعور بالمسئولية: إذا قام الشخص بعمل وثائق تأمين تغطي مسئوليته المدينة تجاه الغير فهذا هو الشعور بالمسئولية إزاء مجتمعه.

١-٨ المشاركين الرئيسيين في صناعة خدمات التأمين في المملكة والجهات التنظيمية

الهدف التعليمي

٥ - أن يتعرف المختبر على المشاركين الرئيسيين في صناعة خدمات التأمين في المملكة والجهات التنظيمية، ودور كل منهم في هذه الصناعة.

صدر نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني بالمرسوم الملكي رقم م/ ٣٢ وتاريخ ٢/ ٦/ ١٤٢٤هـ، والمعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٠) وتاريخ ٢٧/٠٥/١٤٣٤هـ وتلي ذلك إصدار اللائحة التنفيذية للنظام بقرار وزير المالية رقم ١/٥٩٦ وتاريخ ١/٣/١٤٢٥هـ وكان الهدف الأساسي من هذا النظام ولائحته التنفيذية هو تنظيم قطاع التأمين في المملكة. حيث إن صناعة التأمين تعنى بتقديم الخدمات التأمينية من خلال العديد من المنتجات التي صممت من خلال خبراء في تقديم التغطيات التي تحمي الأفراد والمؤسسات من الصناعات التفاعلية والتشاركية، بمعنى أنها تدخل في علاقات مع العديد من الجهات الحكومية والخاصة التي تقدم العديد من المهام والأدوار والوظائف، وفيما يلي أهم المشاركين الرئيسيين في صناعة خدمات التأمين في المملكة والجهات التنظيمية، ودور كل منهما في هذه الصناعة:

١-٨-١ شركات التأمين وإعادة التأمين

تعتبر شركات التأمين وإعادة التأمين من المشاركين الرئيسيين في صناعة خدمات التأمين في سوق التأمين في المملكة العربية السعودية، وهذه الشركات التي تقوم بممارسة الاكتتاب في الأخطار المختلفة وتسعير هذه الأخطار وإصدار وثائق التأمين وتسوية المطالبات.

١-٨-٢ شركات مزاولي الخدمات المساندة:

تعتبر من المشاركين الرئيسيين في صناعة التأمين في سوق التأمين في المملكة العربية السعودية، وذلك لأن هذه المهن يتم ترخيصها من قبل البنك المركزي السعودي بعد أن تتقدم بشكل رسمي وتحقق كافة المتطلبات الخاصة بكل مهنة من المهن التأمينية الحرة بحيث يرخص لهم بممارسة أي من المهن الحرة المتعلقة بنشاط التأمين أو إعادة التأمين، ومن أهم هذه المهن:

١-٨-٣ شركات وسطاء التأمين

يعرف وسيط التأمين بأنه الشخص الاعتباري الذي يقوم لقاء مقابل مادي بالتفاوض مع شركات التأمين لإتمام عملية التأمين لصالح المؤمن لهم. ونود أن نضيف أنه يوجد حد أدنى لرأس المال؛ للشركة المطلوب ترخيصها وسيط التأمين تحدده اللوائح، وقد حظر النظام الخاص بأعمال التأمين شركات التأمين من التعامل مع أي وسيط غير مرخص وهذا بالطبع ينطبق على باقي المهن التأمينية الحرة.

١-٨-٤ شركات وكلاء التأمين

يعرف وكيل التأمين بأنه الشخص الاعتباري الذي يقوم لقاء مقابل مادي بتمثيل شركة التأمين وتسويق وبيع وثائق التأمين، وجميع الأعمال التي يقوم بها عادة لحساب شركة التأمين أو بالنيابة عنها، ويمكنه التعامل مع عدة شركات تأمين بعد موافقة البنك المركزي السعودي.

١-٨-٥ الخبراء الاكتواريين

يعرف الخبير الاكتواري بأنه الشخص الذي يقوم بتطبيق نظرية الاحتمالات والإحصاءات التي بموجبها، يتم تسعير الخدمات والمنتجات التأمينية وتقويم الالتزامات وتكون المخصصات، وعلى كل شركة تأمين أن تقوم بتعيين خبير إكتواري حسب تعليمات البنك المركزي السعودي.

١-٨-٦ خبراء المعاينة ومقدر و الخسائر

يعرف خبير المعاينة بأنه الشخص الاعتباري الذي يقوم بفحص ومعاينة موضوع التأمين قبل التأمين عليه أما مقدر الخسائر فيقوم بتحديد أسباب الخسارة وتقدير قيمتها.

١-٨-٧ أخصائيون تسوية المطالبات التأمينية

يعرف أخصائي تسوية المطالبات التأمينية (حيث إن المطالبة التأمينية، عبارة عن طلب مقدم لشركة التأمين لتعويض الخسارة المالية المحققة عن خطر مغطى بموجب وثيقة التأمين)، بأنه الشخص الاعتباري الذي يقوم بإدارة ومراجعة وتسوية المطالبات التأمينية نيابة عن شركة التأمين.

١-٨-٨ استشاريون تأمين

يعرف استشاري التأمين بأنه الشخص الذي يقدم خدمات استشارية بنشاط التأمين بحيث تكون رسوم أتعابه من الجهة التي يقدم لها الاستشارة.

١-٩ الجهات الرقابية والإشرافية

١-٩-١ البنك المركزي السعودي Saudi Central Bank

وافق مجلس الوزراء خلال جلسته التي عقدت يوم الثلاثاء بتاريخ ٢٤/١١/٢٠٢٠، بأن يحل اسم "البنك المركزي السعودي" محل اسم "مؤسسة النقد العربي السعودي"، والتي أنشئت في ١٩٥٢م وتعرف أيضاً باسم ساما (SAMA) اختصاراً لـ (Saudi Arabian Monetary Authority)، ووفقاً للنظام، فإن البنك المركزي السعودي سيحتفظ باختصار "ساما-SAMA" لأهميته التاريخية ومكانته محلياً وعالمياً، كما أنّ الأوراق النقدية والعملات المعدنية من كافة الفئات التي تحمل مسمى مؤسسة النقد العربي السعودي؛ ستستمر في الاحتفاظ بصفة التداول القانوني والقوة الإبرائية. وقد حدد النظام أهداف البنك المركزي، فيما يلي:

المحافظة على الاستقرار النقدي.

دعم استقرار القطاع المالي، وتعزيز الثقة فيه.

دعم النمو الاقتصادي.

وأكد النظام على أن البنك المركزي هو المسؤول عن وضع وإدارة السياسة النقدية واختيار أدواتها وإجراءاتها، بالإضافة إلى توضيح علاقة البنك بالحكومة والجهات الدولية الخارجية ذات العلاقة، ووضع النظام إطاراً لحوكمة أعمال البنك وقراراته. ويعتبر البنك المركزي السعودي من الأجهزة الأكثر أهمية بالنسبة للقطاع المالي ولقطاع التأمين بشكل خاص. وقد أوكل إليه العديد من المهام بموجب عدة أنظمة وتعليمات، حيث تقع على عاتقه مسؤولية سلامة النظام المالي ومدى فعاليته في القيام بواجباته تجاه مستخدمي خدمات النظام المالي والمساهمين فيه.

وما يهمنا هنا دور البنك المركزي السعودي فيما يخص صناعة التأمين وخاصة ما يتعلق بالوظائف الفنية للبنك المركزي السعودي الخاصة بنشاط التأمين، حيث يختص البنك المركزي السعودي بمراقبة شركات التأمين التعاوني، ومزاولي المهن الحرة في المملكة، من خلال القيام بما يلي:

- العناية وحماية العملاء
- مراجعة واقتراح تعديلات اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني.
- استلام طلبات تأسيس شركات التأمين وإعادة التأمين ودراستها والتحقق من استيفائها للمتطلبات والشروط والقواعد.
- الإشراف على الجوانب الفنية لأعمال شركات التأمين وإعادة التأمين، مثل:
- تنظيم وإجازة استثمارات أموال عمليات التأمين.
- تنظيم توزيع الأموال الفائضة على حملة الوثائق والمساهمين.
- تحديد المتطلبات الرأسمالية والملاءة المالية لكل نوع من أنشطة التأمين التي تطلب الشركات مزاولتها.
- تنظيم توزيع الأموال الفائضة على حملة الوثائق والمساهمين.
- تحديد المتطلبات الرأسمالية والملاءة المالية لكل نوع من أنشطة التأمين التي تطلب الشركات مزاولتها.
- تنظيم وإجازة استثمارات شركات التأمين داخل وخارج المملكة.
- تقرير المتطلبات التعليمية والمؤهلات اللازمة لموظفي قطاع التأمين.
- تحديد سلوكيات التعامل ومبيعات التأمين والإفصاح عن المعلومات.
- الموافقة على المنتجات التأمينية الخاصة بشركات التأمين.
- تنظيم شراء التغطية التأمينية.
- تنظيم ومراقبة شركات التأمين التعاوني وشركات المهن الحرة المتعلقة بالتأمين، وخبراء تسوية الخسائر، والإكتواريين.

ويقوم البنك المركزي السعودي، بحماية المؤمّن لهم وتطوير السوق، من خلال:

- حماية شركات التأمين من الخسائر المالية غير المبررة ومن أصحاب السلوك غير النزيه في قطاع التأمين.

- تعزيز شفافية السوق من خلال إلزام شركات التأمين بنشر بيانات موثوقة ومدققة على جمهور المتعاملين مع شركات هذا القطاع.
- تعزيز وتطوير ونمو سوق التأمين في المملكة العربية السعودية، من خلال دعم الابتكار للأدوات الكفيلة بذلك، ونشر التوعية التأمينية في السوق.
- ضمان استقرار قطاع التأمين لتشجيع الاستثمارات في هذا القطاع.
- تعزيز وتنمية مهارات القوى العاملة في شركات قطاع التأمين، من المتخصصين والمشرفين في مجال التأمين في المملكة.

٢-٩-١ مجلس الضمان الصحي التعاوني

مجلس الضمان الصحي التعاوني هو مجلس حكومي سعودي ذات شخصية اعتبارية مستقلة أنشئت بموجب المادة الرابعة من قرار مجلس الوزراء رقم٧١ وتاريخ ٢٧/٤/١٤٢٠هـ الموافق ١١/٠٨/ ١٩٩٩م التي تنص على إنشاء مجلس الضمان الصحي التعاوني للإشراف على تطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني، ويرأس مجلس الإدارة معالي وزير الصحة وعضوية بعض الوزارات الحكومية بالدولة.

- الأمانة العامة لمجلس الضمان الصحي التعاوني:

هي الجهاز التنفيذي للمجلس وتتمثل مهامها في إعداد وتنفيذ السياسات والإجراءات التنفيذية والإشراف المباشر على التأمين الصحي بما في ذلك المتابعة الفنية والطبية وبشكل مستمر لكافة المعنيين بالنظام والعمل على تطوير حفظ حقوق المؤمن لهم. وتقوم الأمانة العامة بجهود كبيرة ومتعددة في صناعة التأمين الصحي التعاوني بما ينصب في تحقق أهداف النظام مع الشركاء الأساسيين في العلاقة التأمينية من مقدمي الخدمات الصحية المعتمدين وشركات التأمين المؤهلة والمؤمن لهم ومنها:

- **اعتماد مقدمي الخدمة الصحية:** مقدمو الرعاية الصحية هم أحد أطراف العلاقة التأمينية الثلاثة والمنوط بها تقديم خدمات الرعاية الصحية للمؤمن لهم المتعاقدين مع شركات التأمين المؤهلة من المجلس. ويصنف مقدمو خدمات الرعاية الصحية إلى مستشفيات/مراكز جراحة اليوم الواحد/مجمع العيادات/المستوصفات/عيادة الطبيب الواحد/مراكز التشخيص/مراكز العلاج طبيعي/مختبرات التحاليل/صيدليات/محلات الأجهزة والأطراف الصناعية/محلات النظارات الطبية. وتقوم الأمانة العامة للمجلس باعتماد المنشآت الصحية في القطاعين العام والخاص للراغبين في العمل تحت مظلة الضمان الصحي التعاوني بعد التأكد من استيفائها متطلبات الاعتماد وأن لديها الكوادر البشرية المؤهلة والإمكانات الإدارية والفنية المناسبة للتعامل بمهنية مع شركات التأمين المؤهلة.
- **تجديد اعتماد المرافق الصحية:** تأتي خطوة تجديد اعتماد المرافق الصحية كخطوة رقابية ذات دور تنظيمي، وتعتبر من الأدوات الأساسية للمحافظة على مستويات الجودة في المرافق الصحية بما يضمن قيامها بالدور الموكل لها على أكمل وجه ويتم ووفقاً لمتطلبات تجديد اعتماد مقدمي خدمات الرعاية الصحية في نظام مجلس الضمان الصحي التعاوني في المادة الخامسة والمادة ثلاثة وأربعين من اللائحة

التنفيذية، فإنه يتم تجديد اعتماد مقدمي الرعاية الصحية سنوياً أو كل سنتين أو ثلاثة سنوات لبعض فئاتهم وذلك بعد استيفائهم لمتطلبات التجديد.

- **تأهيل شركات التأمين الصحي:** يتم تأهيلها لممارسة أعمال الضمان الصحي التعاوني من قبل مجلس الضمان الصحي التعاوني، وبالتالي قيام شركات التأمين الصحي بإدارة المنافع المغطاة ضمن وثيقة الضمان الصحي التعاوني وتقوم الأمانة العامة للمجلس بإعداد خطط العمل اللازمة لتأهيل ومتابعة أعمال هذه الشركات حسب مراحل التطبيق وتفعيل التنسيق مع الجهات المعنية وتشكيل لجان وفرق عمل تخدم أغراض التطبيق.

٣-٩-١ هيئة السوق المالية

حيث إن كل شركات التأمين بموجب النظام لابد أن تكون شركات مساهمة عامة أن تقوم بطرح جزء من أسهمها لعامة المواطنين، وحيث إن الجهة المسؤولة عن هذا الطرح هي هيئة السوق المالية، فكان لابد من تعريف القارئ بها باعتبارها أحد المشاركين الرئيسيين في سوق التأمين في المملكة العربية السعودية.

مهام الهيئة: تتولى الهيئة الإشراف على تنظيم وتطوير السوق المالية وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات واللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية بهدف توفير المناخ الملائم للاستثمار في السوق، وزيادة الثقة به، والتأكد من الإفصاح الملائم والشفافية للشركات المساهمة المدرجة في السوق، وحماية المستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية من الأعمال غير المشروعة في السوق.

٤-٩-١ وزارة التجارة

تعمل وزارة التجارة على تنفيذ خدمات تفاعلية متكاملة تسهل على المستفيد النهائي إتمام طلبه بشكل كامل دون مراجعة مبنى الوزارة، ويعد السجل التجاري لشركة تأمين والمهن التأمينية الحرة واحدة من الخدمات التي تقدمها وزارة التجارة، حيث إن الحصول على سجل تجاري للشركة من المتطلبات السابقة للحصول على رخص العمل التأميني من قبل البنك المركزي السعودي. كما أنه وفقًا لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني فإن المرحلة الأولى هي دراسة طلب تأسيس شركة التأمين من قبل البنك المركزي السعودي ومن ثم إحالة الطلب لوزارة التجارة وفقًا لنص الفقرة (١) من المادة (٢) "تسلم طلبات تأسيس شركات التأمين وإعادة التأمين التعاوني ودراستها، للتأكد من استيفاء تلك الطلبات للشروط والقواعد المطبقة في هذا الشأن، وفي حالة الموافقة على هذه الطلبات تقوم بإحالتها إلى وزارة التجارة والصناعة لاتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لذلك."

وعليه فلابد لأي شركة تأمين مرخصة أن تكون خاضعة لنظام الشركات، والذي ينظم العلاقة ما بين جميع المساهمين باعتبارهم شركة مساهمة أولاً قبل أن يكونوا شركة تأمين.

١-٩-٥ وزارة الاستثمار

وهي الوزارة المسؤولة عن إدارة البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية، حيث تقدم الخدمات والتسهيلات للمستثمرين للارتقاء بالمناخ الاستثماري وتعزيز التطور الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، كما تعمل كجهة محفزة لتعزيز الاستثمارات الداخلية وتسهيل تبادل أفضل الممارسات بين القطاعين العام والخاص وما يخص قطاع التأمين كما تهدف أيضا في صنع سياسة اقتصادية متطورة ترتكز على الدراسة والبحث الاستراتيجي.

وزارة الاستثمار هي الجهة المسؤولة عن إدارة البيئة الاستثمارية للمستثمرين الأجانب في المملكة العربية السعودية والإشراف عليها.

دور وزارة الاستثمار في الإشراف والرقابة على نشاط التأمين:

- تسجيل المنشآت والأشخاص المزاولين لنشاط التأمين من غير السعوديين
- لمزاولة أي نشاط متعلق بالتأمين استلزم النظام ضرورة التسجيل بوزارة الاستثمار. وتتمثل الأنشطة فيما يلي:
- شركات تأمين أو إعادة تأمين.
- شركات وسطاء التأمين.
- خبراء التأمين الإركتواريين.
- خبراء التأمين الاستشاريون.
- خبراء المعاينة وتقدير الأضرار.
- مراقبو حسابات شركات التأمين من خلال وحدة مراقبة جودة أعمال مراقبو الحسابات المقيدين بسجلات الهيئة.

١-٩-٦ الغرفة التجارية

لابد لكل شركة تأمين مسجلة ومرخصة من الانتساب للغرفة التجارية في المدينة التي رخصت فيها، حيث إن الغرفة التجارية هي من الجهات غير الحكومية التي تنظم دعم القطاع الخاص والإشراف والمتابعة ومنها شركات التأمين وشركات المهن التأمينية الحرة فهي الجهة الرئيسة الممثلة لهذا القطاع بالاقتصاد السعودي.

١-٩-٧ وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

الهدف العام للوزارة هو تنظيم استخدام القوى العاملة من خلال تنفيذ نظام العمل، وتخطيط الموارد البشرية وتطويرها، وتشدد وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على إلزام كافة المؤسسات والشركات المملوكة للقطاع الخاص بتطبيق التأمين الصحي التعاوني على السعوديين العاملين لديها، وأسرهم. كما تؤكد الوزارة على تفعيل الدور الرقابي لمكاتب العمل لضبط المخالفين، ورفع تقارير فورية عن مدى التزام تلك الشركات والمؤسسات بقرارات الوزارة فيما يتعلق بتفعيل تطبيق الضمان

الصحي التعاوني على جميع السعوديين العاملين في القطاع الخاص وأفراد أسرهم. كما تشير وزارة العمل إلى أن الشركات والمؤسسات الخاصة ملزمة بإبرام عقود تأمين صحي على كافة العاملين لديها من السعوديين وعدم التهاون في ذلك، وتقوم بإبلاغ جميع مكاتب العمل بمتابعة ورصد أية منشأة لا تتجاوب مع هذا التوجه.

١-٩-٨ جهات حكومية ورقابية أخرى

إن قطاع التأمين جزء من منظومة مؤسساتية واقتصادية متكاملة يتقاطع عملها مع العديد من الجهات الرقابية والإشرافية والحكومية، وقد ذكرنا فيما سبق أهم هذه الجهات، إلا أن هناك بعض الجهات ذات العلاقة مع قطاع التأمين لكن بأدوار أقل نذكر منها: الإدارة العامة للمرور، الدفاع المدني، البلديات، بعض اللجان المتخصصة كلجنة النقل وغيرها.

١-١٠ الملامح العامة لقطاع شركات التأمين، وأنواع الخدمات التأمينية التي يقدمها القطاع

الهدف التعليمي

٦ – أن يتعرف المختبر على الملامح العامة لقطاع شركات التأمين
٧ – التعرف على أنواع الخدمات التأمينية التي يقدمها قطاع التأمين.

١-١٠-١ وفقاً لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٢ بتاريخ ٠٢/٠٦/١٤٢٤هـ، فإن أهم الملامح العامة لقطاع شركات التأمين في المملكة العربية السعودية، هي:

- تعمل شركات التأمين في المملكة العربية السعودية بأسلوب التأمين التعاوني، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. أن تكون شركة التأمين بالمملكة العربية السعودية شركة مساهمة عامة.
- أن يكون الغرض الأساسي لشركة التأمين مزاولة أي من أعمال التأمين وإعادة التأمين، ولا تباشر الشركة أغراضًا أخرى إلا إذا كانت لازمة أو مكملة، ولا يجوز لشركات التأمين تملك شركات أو مؤسسات الوساطة مباشرة، كما لا يجوز لشركات إعادة التأمين تملك شركات أو مؤسسات وساطة إعادة التأمين، ومع ذلك يجوز لشركات التأمين – بعد الحصول على موافقة البنك المركزي السعودي – تملك شركات أو مؤسسات تزاول أعمال وساطة إعادة التأمين.
- ألا يقل رأس المال المدفوع لشركة التأمين عن مائة مليون ريال سعودي، كما لا يقل رأس المال المدفوع لشركة إعادة التأمين أو شركة التأمين التي تزاول في الوقت نفسه أعمال إعادة التأمين عن

ثلاثمائة مليون ريال سعودي، ولا يجوز تعديل رأس المال إلا بموافقة البنك المركزي السعودي، وطبقًا لنظام الشركات.

- لا يجوز لأي من شركات التأمين أو شركات إعادة التأمين - بعد مباشرة أعمالها - التوقف عن مزاولة الأعمال التأمينية قبل الحصول على موافقة البنك المركزي السعودي، وذلك للتحقق من قيام شركات التأمين بعمل الترتيبات اللازمة للمحافظة على حقوق المؤمن لهم والمستثمرين.

- على شركات التأمين وشركات إعادة التأمين أن تخصص حصة من أرباحها السنوية لا تقل عن (٢٠ %) كاحتياطي نظامي، وذلك إلى أن يصل إجمالي الاحتياطي (١٠٠ %) من رأس المال المدفوع.

٢-١٠-١ يوجد عدد من الملامح العامة الأخرى لقطاع شركات التأمين في المملكة العربية السعودية تتعلق بممارسة النشاط ونتائج الأعمال، وهي:

- يواكب النمو والتطور في قطاع التأمين التطور الاقتصادي في المملكة، حيث استفاد من التطور الاقتصادي في البلاد، نظراً لما تشهده المملكة من تحول اقتصادي وتحقيق رؤيتها ٢٠٣٠

- الزامية بعض أنواع التأمين، مثل التأمين الصحي، التأمين الإلزامي للطرف الثالث كأحد أنواع تأمين المركبات، والتأمين المهني لبعض المهن، التأمين على العيوب الخفية التي تظهر في المباني والإنشاءات بعد استخدامها.

وقد أصدر البنك المركزي السعودي "ساما" التقرير السنوي الثالث عشر عن قطاع التأمين في المملكة، الذي يُبرز نتائج القطاع خلال العام ٢٠١٩م، ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، ومن أهم هذه الملامح:

١-١١ أنواع الخدمات التأمينية التي يقدمها قطاع التأمين

١-١١-١ المنتجات التأمينية الخاصة بالأفراد:

أ. التأمين الشامل للمركبات:

وهذا المنتج الخاص بتغطية الأضرار التي تحصل على مركبات الأفراد، وتبدو جميع برامج تأمين المركبات متشابهة في تغطياتها، حيث تتكون في العادة من عدة أقسام:

القسم الأول: الأضرار التي تحصل على جسم المركبة نتيجة تعرضها لحادث سير عرضي أو أي ضرر متعمد من قبل الآخرين، كما تغطي الأضرار التي تحصل نتيجة لخطر الاصطدام والانقلاب والحريق والسرقة.

القسم الثاني: يغطي المسؤولية المدنية تجاه الغير، فقد تترتب على صاحب المركبة أو السائق المجاز مسؤولية مدنية لتعويض الطرف الثالث نتيجة حادث تسببت به المركبة المؤمن عليها. وفي هذه الحالة تقوم شركة التأمين بسداد التعويض عن تلك المسؤولية وبحد أقصى يصل إلى عشرة ملايين ريال سعودي خلال سنة واحدة بالنسبة لتلف الممتلكات أو للوفيات أو الإصابات

الجسدية بما فيها المصروفات القانونية.

القسم الثالث: وهو القسم الاختياري وعادة ما يطلق عليه التغطيات الإضافية أو التغطيات الاختيارية،

مثـال ذلك:

- التوسـعة التأمينيـة للبـرد والفيضانـات والأخطـار الطبيعية الأخـرى: عندمـا اجتاحت السـيول مدينة جدة بنهايـة عـام ٢٠٠٩ لم يتمكـن معظم المؤمـن لهم الذين تضـررت مركباتهـم من الحصـول على تعويض من شـركات التأميـن لأنهم كانـوا يحملون وثائـق تأمين مسـؤولية المركبـات الالزامية التـي تغطي فقط المسـؤولية تجـاه الغيـر وتسـتثني الأخطـار الطبيعية. وقـد تكرر المشـهد نفسـه عندما تعرضـت مدينة الريـاض فـي مطلع عـام ٢٠١٠ لسـيول مشـابهة. وحرصاً مـن بعض شـركات التأميـن على تلبيـة متطلبات العمـلاء للحمايـة من خسـائر وأضـرار المركبات الناتجـة عن الأخطـار الطبيعيـة، فقد تقرر توسـعة بعض وثائـق التأمين لتشـمل التعويض عـن الخسـارة أو الضرر الـذي يلحق بالمركبـة المؤمن عليهـا والذي ينتج مباشـرة عن البـرد أو الفيضـان بفعل الأمطار والسـيول.

- توسـعة الحوادث الشـخصية: تتوفر هذه التوسـعة لتغطية الحوادث الشـخصية التي تعرض لها السائق و/ أو الـركاب مقابل قسـط إضافي، بحيث تعـوض المؤمن له عن حـالات الوفاة أو العجز الجزئي أو الكلي للسـائق أو الركاب نتيجـة حادث مغطى.

- التوسـعة الجغرافيـة: وهـي أحد المزايا التي يمكن أن يسـتفيد منهـا المؤمن لهم عند شـراء وثائق تأمين المركبات شـامل من التوسـعة الجغرافية للوثيقة لتغطي بعـض الدول كدول الخليـج أو الأردن ومصر.

ب. تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب المركبات تجاه الغير

ويعتبـر هـذا الغطـاء نوعًا أو أحـد صـور تأمين المركبـات الأكثر شـيوعاً فـي سـوق التأمين فـي المملكة العربية السـعودية، ويعتبر مـن التأمينات الإلزاميـة من خلال وثيقـة التأمين الموحدة التي صـدرت عن البنك المركـزي السـعودي. وتحـدد قيمة التعويـض بالنسـبة للمسـؤولية تجاه الطـرف الثالث في ضـوء قيمة الأضـرار مـع الأخذ بعيـن الاعتبار شـروط وأحكام واسـتثناءات نص وثيقـة التأميـن، وعليه فإن هـذا الغطاء يعـوض المتضرر نتيجة حـادث أو خطر يقع على الغيـر من قبل المركبـات المؤمنة في إحدى الحـالات التالية:

- وفاة الطرف الثالث حسب شروط وأحكام الوثيقة.
- الإصابة الجسدية للطرف الثالث.
- الأضرار التي تقع على ممتلكات الطرف الثالث.
- تكاليف تسوية الحادث أو المطالبة إذا كانت التسوية من خلال القضاء.

ج. التأمين الطبي للأفراد:

مجلـس الضمـان الصحي التعاونـي الذي أقر وثيقـة تأمين موحـدة للتأمين الطبـي حيث يتـم التأمين الطبي علـى كافـة العاملين فـي القطـاع الخاص مـن السـعوديين والمقيميـن وعائلاتهـم، حيث تتمثـل منافع البرنامـج فيما يلي:

- الخدمات العلاجية في العيادات الخارجية والتنويم بما فيها مصاريف الإقامة والإعاشة.

- علاج الأسنان والنظر ووسائل السمع.
- مصاريف الحمل والولادة بما فيها الولادات الطبيعية والقيصرية والإجهاض.
- الحالات المرضية الموجودة قبل التأمين.
- التطعيمات للأطفال حسب جدول وزارة الصحة.
- وبحدود تصل لغاية خمسمائة ألف ريال سعودي.

د. تأمين أخطاء ممارسة المهن الطبية:

وثيقة تأمين أخطاء ممارسة المهن الطبية توفر الحماية لأي ممارس طبي ضد المسؤوليات التي قد يسأل عنها بفعل خطأ أو إهمال أو إغفال أو سهو أُرتكب خلال مزاولة عمله، ومن هذا المنطلق روعي عند تصميم الوثيقة ألا تقتصر تغطياتها على الأطباء أو الجراحين فقط بل تمتد لتشمل المسعفين والممرضين والفنيين الطبيين والصيادلة.. إلخ، ويمكن اختيار حدود التغطية المناسبة من بين اختيارات متاحة من خلال الوثيقة كما يمكن الحصول على تغطية تأمينية من خلال وثيقة واحدة لمدة تصل إلى ٥ سنوات وبذلك تضمن راحة البال والحماية الكاملة لفترة طويلة مما ينعكس إيجاباً على أداء العمل في جو من الطمأنينة.

هـ. تأمين المساكن للأفراد:

توفر وثيقة التأمين على المساكن راحة البال حيث تضمن حماية المباني والمحتويات الموجودة بها، ضد الحريق والكوارث الطبيعية، الانفجار، الزلازل، أعمال الشغب، العواصف، أو انفجار الأنابيب. وتغطي الوثيقة، حسب اختيار طالب التأمين: إما المباني أو محتويات المسكن أو المباني ومحتوياتها. كما تغطي الوثيقة الخسارة التي يعود سببها إلى السلب أو السرقة أو محاولة الشروع فيهما أو اقتحام المسكن بغرض سرقة محتوياته بما فيها المجوهرات، السبائك والمشغولات الذهبية أو الفضية والمعادن الثمينة الأخرى وفقاً لحد أقصى سنوي يحدد بوثيقة التأمين، كما أن هناك خيارات للتغطية على سبيل المثال تغطية المسؤولية تجاه طاقم الخدم والمسؤوليات تجاه الغير... إلخ.

و. تأمين السفر الدولي:

توفر هذه الوثيقة التغطية التأمينية للمؤمن عليه خلال السفر إلى خارج البلاد ضد ما قد يتعرض له من خسائر بفعل مجموعة من الحوادث غير المستبعدة تتراوح بين إلغاء أو تقصير مدة الرحلة أو فوات موعد المغادرة أو المصاريف الطبية الطارئة أو الحوادث الشخصية وغيرها، لتصل إلى فقد الحقائب المتعلقة بالسفر أو تأخر وصولها في الوقت المناسب. وقد صممت الوثيقة لتقدم الحماية الشاملة للمسافرين من المخاطر ذات العلاقة بالسفر. وتغطي الوثيقة القياسية المصاريف الطبية الطارئة خارج المملكة العربية السعودية كما يمكن للشخص المؤمن عليه الحصول على خدمات الطوارئ الطبية في معظم أنحاء العالم وعلى مدار ٢٤ ساعة يومياً عن طريق الاتصال بمقدمي الخدمة المعينين من قبل شركة التأمين. وتقدم وثيقة السفر الدولي نوعان من التغطية:

- تأمين المدة القصيرة ليغطي الرحلات الفردية خلال مدة لا تتجاوز ٦ أشهر.
- تأمين السفر السنوي ويغطي أي عدد من الرحلات خلال سنة كاملة.

وتعتبر هذه التغطية من التغطيات الهامة حيث تعتبر من المستندات الإلزامية للحصول على تأشيرة السفر من بعض دول العالم.

ز. تأمين الحوادث الشخصية للأفراد:

صممت وثيقة الحوادث الشخصية لتعوض مادياً الشخص المؤمن عليه أو ورثته الشرعيين في حالة تعرضه، خلال مدة التأمين، لحادث أدى إلى إصابته أو تعرضه لحالة من حالات العجز الدائم أو العجز المؤقت أو الوفاة. ويوفر الغطاء على أساس طول فترة التأمين، وعلى نطاق جميع دول العالم. وتعتبر هذه التغطية من التغطيات الاختيارية إلا أن هناك بعض السفارات تلزم بعض العائلات بتأمين السائقين أو الخدم للحصول على هذه التغطية كمتطلب مسبق للعمل.

٢-١١-١ المنتجات التأمينية الخاصة بالشركات:

وهي التأمينات التي تصمم من قبل شركات التأمين والتي تلبي الحاجات التأمينية للشركات بمختلف فئاتها، وبالرغم من تعدد هذه التغطيات إلا أن الأكثر شيوعاً في السوق السعودي هو:

أ. تأمين المركبات:

يقدم هذا المنتج حلولاً تأمينية مرنة وتغطيات متنوعة للأساطيل مختلفة الأحجام، ويوفر خيارات التغطية التي يمكن تصميمها وفق المتطلبات التجارية لمختلف أنواع السيارات التالية:

- المركبات المستأجرة بنظام التأجير المنتهي بالتمليك.
- مركبات التأجير.
- مركبات النقل الخفيف التي لا تزيد عن ٣.٥ طن.
- مركبات النقل المتوسط التي لا تزيد عن ٥ طن.
- مركبات النقل الثقيل فوق ٥ طن و/أو أكثر من ١٦ مقعداً.
- المركبات التجارية المستخدمة في النقل الداخلي والدولي.
- المركبات التجارية عالية المخاطر كناقلات الغاز والوقود.
- مركبات الهيئات الدبلوماسية.

ب. التأمين الطبي للشركات

يتضمن جميع تغطيات وشروط وتحديدات الوثيقة القياسية الصادرة عن مجلس الضمان الصحي التعاوني ضمن اللائحة التنفيذية لنظام الضمان الصحي التعاوني وتشمل التغطية العيادات الخارجية والتنويم ضمن غرفة مشتركة بحد أقصى سنوي قدره ٥٠٠ ألف ريال إضافة إلى تغطيات الولادة ومصاريف الأسنان بحد أقصى ٢,٠٠٠ ريال ووسائل السمع. والتغطية متاحة أيضاً خارج المملكة العربية السعودية في الحالات الطارئة أثناء الإجازة أو رحلة عمل بحيث لا تتجاوز ٩٠ يوماً. وهذا يتطلب من المستفيد الحصول

على موافقة مسبقة من الشركة على مصاريف التنويم وعلى خدمات العيادات الخارجية التي تبدأ من ٥٠٠ ريال فأكثر، كما يتم دفع مبلغ تحمل قدره (٢٠ %) من نفقات المعالجة بالعيادات الخارجية داخل شبكة مقدمي الخدمات الطبية، وبحد أقصى مائة ريال.

ج. تأمين الحماية والادخار:

عندما يتعرض الأفراد للوفاة أو العجز الكلي الدائم الذي يمنعهم عن ممارسة عملهم تظهر الكثير من المشاكل سواء لأرباب العمل أو للأسر التي يعولونها أو للمؤسسات المالية المرتبطة معهم بتعاقدات أو ببرامج ائتمان. كذلك فإن التفكير في المستقبل والاستعداد لتقلباته تتطلب ضرورة تدبير أحد برامج الادخار والاستثمار الذي يوفر مورداً مالياً يساعد المستفيدين على مواجهة ظروف الحياة الصعبة في حالة وفاة أو عجز المعيل. وقد صممت عدداً من برامج الحماية والادخار التي يحتاجها الأفراد وأرباب العمل والمؤسسات المالية والبنوك والتي تعمل على أساس مبدأ التكافل الإسلامي، ومن البرامج التأمينية التي يتيحها قطاع التأمين ما يلي:

- برنامج تأمين الحياة التسليفي (الائتماني): هذا البرنامج يستهدف العملاء من البنوك وشركات الائتمان، حيث يتم التأمين على المقترضين لصالح البنك أو شركة الائتمان حاملة الوثيقة. وبموجب هذا البرنامج فإن شركة التأمين تقوم بسداد الرصيد المتبقي من القرض المستحق الدفع إلى البنك أو شركة الائتمان في حالة تعرض المقترض للوفاة أو العجز الدائم.

- برنامج التأمين على حياة الموظفين للمجموعات: هذا البرنامج يستهدف أصحاب الأعمال الذين يعمل لديهم عدد من الموظفين، وتقوم الوثيقة بسداد قيمة المنفعة (مبلغ التأمين المتفق عليه) في حالة تعرض أي من الموظفين الذين تشملهم التغطية للوفاة أو العجز الدائم.

د. منتج تأمين الحوادث الشخصية للشركات:

صممت وثيقة الحوادث الشخصية لتعوض مادياً الشخص المؤمن عليه (أو ورثته الشرعيين) في حالة تعرضه، خلال مدة التأمين، لحادث أدى إلى إصابته أو تعرضه لحالة من حالات العجز الدائم أو العجز المؤقت أو الوفاة. ويوفر الغطاء على أساس طول الفترة التأمينية، وعلى نطاق جميع دول العالم.

هـ. تأمين الممتلكات الخاصة بالشركات:

وينقسم بدوره هذا المنتج إلى عدد من التغطيات الفرعية:

- تأمين الممتلكات: ضد الحريق والأخطار الإضافية: يعوض المؤمن له عن الأضرار الطارئة التي تلحق بممتلكاته والتي قد تنتج عن أخطار متعددة مثل الحريق، الصواعق، الانفجار فوق سطح الأرض أو في باطن الأرض، أضرار التصادم، أضرار الطائرات، طفح خزانات المياه، انفجار الأنابيب أو الأجهزة، تسرب المياه من المواسير، العواصف، الأعاصير الحلزونية، الأعاصير الاستوائية أو المدارية، الفيضانات، الغمر بالمياه، الشغب، الزلازل، السلب، السرقة باستخدام العنف أو القوة في الدخول أو الخروج من الأماكن المغطاة.

- تأمين الممتلكات ضد جميع الأخطار: توفر هذه الوثيقة تغطية شاملة ومتكاملة للوحدات الصناعية

أو الممتلكات التجارية.. إلخ ضد جميع الأخطار (بما في ذلك الأضرار الطارئة) فيما عدا ما هو مستثنى تحديداً بموجب الوثيقة.

- تأمين الممتلكات: لأصحاب المحلات التجارية: تعتبر المتاجر من أهم نقاط البيع في عالم اليوم فهي مفتوحة على مدار الساعة لاستباق المنافسة واكتساب العملاء بما يجعلها معرضة للكثير من المخاطر، مما يتطلب التفكير في إدارة كل تلك المخاطر، وتوفر هذه الوثيقة التغطية التأمينية لجميع أنواع المحلات التجارية باستثناء بعض الأنشطة المحددة.

- تأمين الممتلكات: تأمين توقف الاعمال/خسارة الأرباح: تغطي هذه الوثيقة خسارة الأرباح بسبب انخفاض حجم التداول المعتاد الناتج عن توقف العمل أو عدم انتظامه بفعل خسارة أو ضرر مغطى بموجب أي من وثائق تأمين الممتلكات المذكورة أعلاه، وتشمل التغطية بموجب هذا التأمين زيادة تكلفة الأعمال التي تعقب الخسارة بالإضافة إلى النفقات الثابتة للعمل، كما يمكن توسيع التغطية التأمينية لتغطية مخاطر إضافية.

و. منتجات التأمينات الهندسية:

ويندرج تحت هذا المنتج عدد من المنتجات نذكر منها:

- جميع اخطار المقاولين: صممت وثيقة المقاولين، لتوفر الحماية الشاملة لمصالح المقاولين وأصحاب المشاريع وكذلك مقاولي الباطن ضد جميع المخاطر التي قد يتعرضون لها فيما عدا ما هو مستثنى تحديداً. كما يمكن توسيع التغطية التأمينية لتغطية مخاطر إضافية مثل المسؤولية تجاه الغير.

- جميع اخطار التركيب: يغطي هذا التأمين المخاطر المرتبطة بالتخزين أو التجميع أو التركيب كما يغطي فترة اختبار الآلات ووضعها قيد التشغيل بالمصنع. وتمنح الوثيقة تغطية شاملة ضد جميع الأخطار مالم تستثنَ تحديداً. كما يمكن توسيع التغطية التأمينية لتغطية مخاطر إضافية مثل المسؤولية تجاه الغير.

- معدات وآليات المقاولين: يغطي هذا التأمين الخسارة أو الضرر المادي الفجائي وغير المتوقع لآليات ومعدات الإنشاء التي يستخدمها المقاول في أماكن العمل إما بالإصلاح أو الاستبدال، سواء أكانت هذه الآليات أو المعدات في وضع تشغيل أم متوقفة أم جاري تفكيكها بغرض التنظيف أو الترميم أم في سياق أي من تلك العمليات المذكورة، أم في سياق إعادة التركيب التالية لذلك بعد أن يكون قد جرى اختبار تشغيلها بنجاح.

- تأمين الأجهزة الالكترونية: تغطي الوثيقة جميع أنواع أجهزة الحاسب الآلي والأجهزة الإلكترونية بما في ذلك المعالجات الدقيقة، معالجة المعلومات الإلكترونية، أجهزة الاتصالات، الأجهزة ذات الاستخدام الطبي، معدات الأفلام والأستوديوهات واللوحات الإلكترونية... إلخ. كما يغطى هذا التأمين الضرر المادي الفجائي وغير المتوقع الناتج عن الأجهزة الإلكترونية. كما تغطي الوثيقة أيضاً وسائل المعلومات الخارجية وزيادة التكاليف ومصاريف العمل.

- المراجل البخارية وأوعية الضغط: يعوض هذا التأمين المؤمن له في حالة الخسارة أو الضرر الناتج عن المراجل وأوعية الضغط بفعل الانفجار أو الانهيار في سياق العمل العادي. ويمكن توسيع التغطية التأمينية لتشمل الممتلكات المحيطة الخاصة بالمؤمن له وكذلك المسؤولية التي قد يسأل عنها المؤمن له قانوناً عن أية إصابات جسدية أو تضرر الممتلكات الخاصة بالغير.

- عطب المكائن والآلات: تغطي هذه الوثيقة الخسارة أو الضرر المادي الفجائي وغير المتوقع للآلات المؤمن عليها، والذي يستوجب الإصلاح أو الاستبدال (حسب الحال) بسبب عيوب في الصب أو المواد المعيبة أو أخطاء في التصميم أو خطأ المصنعية أو التركيب أو التشغيل الخاطئ أو الافتقار إلى المهارات أو سكب المياه داخل المراجل أو الانفجار الطبيعي أو التمزق بسبب القوة الطاردة المركزية أو قصور الدائرة الكهربية أو العواصف أو أية أسباب أخرى غير مستثناة تحديداً.

- فساد المخزون: هذا التأمين هو شكل من أشكال تغطية الخسائر التبعية صمم خصيصاً ليوفر التغطية التأمينية للمخزون في المستودعات المبردة. ويغطي هذا التأمين الخسارة أو الضرر للبضائع أو السلع المعلن عنها في طلب التأمين إذا ما تعرضت للتلف أو الفساد.

- فقد الأرباح: تغطي هذه الوثيقة فقد الأرباح الناتج عن توقف العمل أو عدم انتظامه بسبب حادث غير متوقع. غالبا تباع هذه التغطية مع وثيقة عطب المكائن والآلات حيث تغطي فساد المخزون الناتج عن عطب الآلات.

ز. تأمينات المسؤولية العامة والتأمينات الأخرى:

ويندرج تحت هذا المنتج عدد كبير من التغطيات والوثائق نذكر منها:

- التأمين من حوادث السطو والسرقة: يوفر هذا التأمين التغطية ضد الخسارة أو الضرر الذي قد يلحق بالمخزون أو الأثاث أو التجهيزات أو الملحقات وجميع المحتويات الأخرى الموجودة في أي متجر أو مؤسسة تجارية.

- المسؤولية المهنية: يعتبر المهنيون من الفئات التي تملك خبرات فنية وتقنية عالية في مجال عملهم أو مهنتهم لذا يجب إعطاؤهم عناية خاصة عند ممارستهم للخدمات المقدمة إلى عملائهم، ومع ذلك لا يمكن تجاهل الخطأ البشري في كل الأوقات فالسهو أو الخطأ من الأمور التي قد نتعرض لها في كثير من الحالات نتيجة تقصير أو إهمال غير متعمد لكنه في النهاية يؤدي إلى إقامة مطالبة ضد مزاولي هذه المهن أو الحرف نتيجة تسببهم في تعرض عملائهم لخسائر مادية.

ومن هذا المنطلق تكون هناك مسئولية مهنية على مزاولي المهن ذات الاحترافية الخاصة مثل المهندسين المعماريين والمهندسين المدنيين والاستشاريين وأصحاب شركات الوساطة ومكاتب الاستشارات المالية والمحامين ومكاتب الاستشارات القانونية والمحاسبين ووسطاء ووكلاء التأمين.

- المسؤوليات العامة: تغطي هذه الوثيقة المسؤولية القانونية التي يكون المؤمن له مسئولاً عن دفعها نظاماً كتعويضات للغير لتسببه في إلحاق أي إصابة جسدية عرضية للغير (بما في ذلك الوفاة أو المرض

أو العلل) وكذلك أية خسارة أو أضرار تلحق بممتلكات الغير والتي تنشأ في سياق تأدية المؤمن له لعمله أو مهنته أو نشاطاته.

- المسؤولية عن المنتجات: المصنعون المنتجون أو الموزعون أو البائعون لمنتج أو سلعة ملموسة يتم تداولها لمدة قد تطول، هؤلاء معرضون دوماً لمخاطر تحمل المسؤولية القانونية وبالتالي دفع تعويضات مالية للمستهلكين أو للغير نتيجة تسببهم في إلحاق إصابات جسدية أو تضرر ممتلكات الغير بسبب خطأ أو عيب في المنتج المباع بمعرفتهم. وفي الغالب كل منتج (خاصة البضائع الكهربية، المركبات والسيارات، المنتجات الصيدلانية، المواد الغذائية مثل الأطعمة والمشروبات.. إلخ) يسبب في معظم الأحيان لمثل هذه الأضرار. وتأمين مسؤولية المنتجات يغطي المسؤولية القانونية التي يسأل المؤمن له عن دفعها نظاماً كتعويضات كما هو مبين أعلاه. وتشمل التغطية التأمينية بموجب هذا القسم من الوثيقة أية تكاليف أو مصاريف متكبدة في سبيل الدفاع عن أية دعوى قضائية أمام المحاكم.

- تأمين إصابات العمل: الوظائف المتصلة بحوادث تشكل جزءاً من كل مهنة أو عمل أو نشاط تجاري أو صناعي خاصة عندما يتضمن هذا النشاط العمل اليدوي. وبموجب قانون العمل السعودي فإن كل صاحب عمل مسؤول عن دفع تعويضات لموظفيه عند الوفاة أو تعرضهم لإصابة أو مرض أو عجز بسبب العمل أو أثناء العمل، ويحدد القانون مبلغ التعويض المتوجب الأداء في كل حالة من الحالات المستحقة للتعويض على سبيل المثال كما في حالات الوفاة أو العجز.. إلخ. وتوفر هذه الوثيقة الحماية للمؤسسة أو أي نشاط ضد كل تلك المسؤوليات تجاه المستخدمين من خلال منفعتين رئيسيتين:

الأولى: تتعلق بالتغطية التأمينية حسب المنافع المتوجبة الأداء بموجب قانون العمل والعمال السعودي أو أحكام الشريعة الإسلامية.

الثانية: تتعلق بالتغطية حسب المنافع المتوجبة الأداء بموجب قانون العمل والعمال السعودي و/أو أحكام الشريعة الإسلامية بما يتجاوز أو يزيد عن التعويض المتاح في إطار المنافع المقررة بموجب نظام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

- تأمين النقود: تغطي هذه الوثيقة فقد خسارة النقود أو الحوالات المالية أو الشيكات أو السندات المالية.. إلخ أثناء وجودها في موقع العمل أو المنشأة.

- تأمين خيانة الأمانة: يغطي هذا النوع من التأمين الخسائر المالية التي قد يتعرض لها المؤمن له كنتيجة لأي عمل من أعمال الاحتيال أو عدم الأمانة التي ترتكب من قبل أي موظف في سياق عمله لدى المؤمن له، وتعتبر هذه الوثيقة ملائمة لتغطية خيانة الأمانة خاصة لبعض فئات المستخدمين مثل الصرافين والمحاسبين الماليين وأمناء المخازن.. إلخ نظراً لما تفرضه عليهم مسؤوليات وظائفهم في التعامل مع النقود أو المخزون.

- تأمين مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة: توفر وثيقة تأمين المسؤولية لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء الإداريين التغطية التأمينية لكل عضو أو مدير إداري عن المسؤولية التي قد يسأل عنها نظاماً بسبب خطأ

أو إهمال، غير مقصود أو غير متعمد، ارتكبه أو بالادعاء على أنه ارتكبه في سياق إدارته شؤون الشركة بصفته الوظيفية.

ح. التأمين البحري:

يغطي هذا النوع من التأمين الخسارة أو الضرر الذي تتعرض له البضائع أثناء النقل البحري أو الجوي أو البري سواء داخل المملكة العربية السعودي أو تلك البضائع المعدة للتصدير.

ط. تأمين الطاقة:

هو نوع متخصص من التأمينات يتعلق بالطاقة البتروكيماوية والهيدروكربونية والمنشآت النفطية وكل ما يتعلق بمصادر الطاقة الهامة مثل النفط والغاز والكهرباء حيث يغطي كافة الأخطار التي قد تتعرض لها ضد الحريق والتلف والهلاك والانفجار، وتمتد التغطية لتشمل إزالة الأنقاض وتأمينات حماية البيئة.

ي. تأمين الطيران

يعتبر منتج تأمين الطيران ضمان أساسي يمنح شركات الطيران المحلية غطاء من الحماية التي تحتاجها لممارسة نشاطها واستمرار تسيير رحلاتها لخدمة الركاب ولدعم حركة التجارة المحلية والعالمية، ومن أهم هذه التغطيات:

- تأمين هياكل الطيران والمسئوليات: تغطي هذه الوثيقة الخسارة أو الضرر العرضي للطائرة بفعل الأخطار المغطاة إما باستبدال أو إصلاح الطائرة المتضررة، هذا فضلاً عن المسؤولية القانونية المتعلقة بالإصابات الجسدية العرضية (سواء أكانت مميتة أم لا) والضرر العرضي الذي قد يلحق بالممتلكات العائدة للغير بسبب الطائرة أو أي شخص موجود على متنها أو أية أشياء أو مواد متساقطة منها.
- تأمين مالكي ومشغلي المطارات: فرع من فروع تأمين الطيران يوفر الحماية الكاملة لمالكي الطائرات أو الهيئات المكلفة بإدارتها أو مراقبي حظائر الطائرات أو المقاولين وذلك بتعويضهم عما يترتب عليهم من مسؤولية قانونية تجاه الغير كالمسافرين وشركات الطيران.
- تأمين الطيران ضد أخطار الحرب والأخطار المرتبطة بها: تغطي هذه الوثيقة الخسارة أو الضرر للطائرة بفعل الأخطار المستثناة من التغطية التأمينية والتي تتسبب عن الحرب، بموجب وثيقة تأمين هياكل الطائرات وما يصاحبها من أخطار أخرى بما في ذلك الابتزاز وكذلك التكاليف أو المصاريف المتكبدة في حالة اختطاف الطائرات.
- تأمين فقد الرخصة - الطيران: يعوض هذا التأمين أي عضو من أعضاء طاقم الطائرة ضد خطر سحب رخصته (سواء بصفة مؤقتة أم دائمة) بسبب عدم اللياقة الطبية الناتجة عن حادث أو مرض.

تأمين الحوادث الشخصية - أخطار الطيران: يدفع هذا التأمين مبلغ المنافع عن الإصابات التي قد يتعرض لها أحد أعضاء طاقم الطائرة أو أي من الركاب، سواء أكانوا على متن الطائرة أم في طريقهم للدخول إليها أم عند مغادرة الطائرة والنزول منها إلى أرض المطار، والتي قد تنشأ عن حادث يقع للطائرة المؤمنة.

وهكذا بعد تطرقنا لذكر المنتجات التأمينية التي تقدمها شركات التأمين في المملكة العربية السعودية.

١-١٢ دراسة أهم التزامات شركة التأمين

الهدف التعليمي

٨ – أن يتعرف المختبر على أهم التزامات شركة التأمين

تتمثل أهم التزامات شركات التأمين فيما يلي:

- قطاع التأمين كأحد القطاعات الاقتصادية الهامة في المملكة، تساهم في النمو والازدهار الاقتصادي الذي تشهده المملكة، خصوصاً في ظل التحول الاقتصادي وتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.
- توفير التغطيات التأمينية المختلفة للأفراد والمنشآت من الأخطار التي يتعرضون لها، والقيام بمهامها تجاه المستأمنين بتوفير التغطية التأمينية المناسبة لهم، فهي مسئولة بشكل مباشر أمام حاملي الوثائق التأمينية منذ بداية سريان وثيقة التأمين الموقعة مع العميل.
- توفير الأمان والطمأنينة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.
- المساهمة في تنفيذ خطط التنمية في المملكة، خصوصاً في تغطية الأخطار الأكثر حدوثاً أو انتشاراً في المجتمع مثل أخطار المسئولية المدنية للسيارات، والأخطار التي يتعرض لها العاملين في القطاع الخاص سواء السعوديين أو غير السعوديين، وذلك تنفيذاً لتوجهات المملكة بجعل هذه التغطيات الإلزامية.
- التزام شركات التأمين في المملكة بإنشاء وحدة لقبول ومعالجة الشكاوى الواردة من المستفيدين.
- ضخ العديد من الاستثمارات في عصب الاقتصاد السعودي، باعتبار أن الأنشطة الرئيسية التي تقوم عليها شركات التأمين، تتمثل في عمليات الاكتتاب في الأخطار باعتباره النشاط التأميني، وعمليات الاستثمار للأقساط المحصلة من حملة الوثائق.

١-١٣ التعرف على أعمال شركات التأمين

الهدف التعليمي

٩ – أن يتعرف المختبر على قواعد وإجراءات العملية التأمينية

بعد حصول أي شركة تأمين على تصريح مزاولة العمل لعمل في السوق السعودية، وتكوين الهيكل التنظيمي والوظيفي، تبدأ هذه الإدارات في العمل اليومي من أجل توفير الخدمة التأمينية لطالبي التأمين من خلال عدد من المنتجات التأمينية سواء للأفراد أم المؤسسات. وتقديم هذه الخدمة يتم من خلال عدد من الوظائف القياسية نذكر منها:

١-١٣-١ التسويق للمنتجات التأمينية

تقوم شركات التأمين العاملة في السوق السعودية بالتسويق والترويج لمنتجاتها المختلفة للأفراد والمؤسسات من خلال عدد من قنوات التسويق، ونذكر منها:

- التسويق من خلال الإعلانات التلفزيونية والإذاعية.
- التسويق من خلال إعلانات الصحف.
- التسويق من خلال توزيع المطويات التي تبين خصائص كل منتج.
- التسويق من خلال التواصل المباشر مع طالبي التأمين المحتملين من خلال زيارات متخصصة من فرق التسويق بالشركة.
- التسويق من خلال المواقع الإلكترونية المشهورة.
- التسويق من خلال الموقع الإلكتروني للشركة.
- التسويق من خلال مراكز الاتصال الهاتفية.
- التسويق من خلال الفاكس بإرسال ترويج عن منتج معين للزبائن المحتملين.
- المشاركة في المعارض المتخصصة.
- المشاركة في المؤتمرات المتخصصة.
- عقد الدورات التدريبية لزيادة الوعي التأميني لبعض الجهات الخاصة والحكومية.
- تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركة في المجتمعات المحلية.
- دعم الأبحاث الخاصة بتطوير المنتجات.
- تطوير منتجات جديدة تلبي الحاجات التأمينية المتغيرة.
- رعاية بعض الفعاليات المجتمعية.
- توزيع الهدايا الدعائية على طالبي التأمين.
- تطوير هوية مؤسسية تتميز بالتطور والحداثة.
- مواقع وبرامج التواصل الاجتماعي

٢-١٣-١ بيع المنتجات التأمينية:

بعد أن تقوم شركة التأمين بالتسويق والترويج لمنتجاتها التأمينية من خلال جهازها التسويقي وبعدة قنوات تعتبر متشابهة إلى حد كبير بين شركات التأمين، تأتي الوظيفة القياسية الأخرى من وظائف شركات التأمين من الوصول إلى طالبي التأمين من أجل إتمام عملية البيع وذلك من خلال عدة قنوات لبيع المنتجات التأمينية نذكر منها:

أ. البيع المباشر: يقصد بهذه القناة أنها وسيلة لبيع المنتجات التأمينية من خلال شركة التأمين مباشرة سواء من خلال التواصل مباشرة مع طالبي التأمين أم من خلال مندوبي المبيعات التابعين لشركة التأمين، والمندوب هو ممثل الشركة أمام الزبائن المحتملين ومن ثم يعتبر مرآة تنعكس عليها

صورة الشركة التي يمثلها لذا يجب أن تتوافر فيه شروط معينة تؤهله لأداء مهامه.

ب. البيع من خلال مراكز الاتصال: تقوم بعض شركات التأمين بتأهيل بعض الموظفين في بيع المنتجات التأمينية من خلال الاتصال عبر الهاتف بالعملاء وتلبية حاجاتهم التأمينية.

ج. البيع من خلال المواقع الإلكترونية: يعتبر الاتجاه نحو زيادة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة من أهم سمات العصر الحديث.

د. البيع من خلال وسطاء التأمين: فالوسيط هو شخص أو شركة مرخصة ينحصر نشاطه في مجال التأمين ويختلف عن الوكيل من حيث إنه وكيل للمؤمن له وليس لشركة التأمين، ويعتبر الوسيط خبيرًا في التأمين، ويقوم بتقديم النصح والمشورة ويبرم العقود الخاصة بالمؤمن له.

ه. البيع من خلال وكلاء التأمين: رخص البنك المركزي السعودي عددًا من الوكلاء الذين يقومون لقاء مقابل مادي بتمثيل شركات التأمين وتسويق وبيع وثائق التأمين وخدمات أخرى كاستقبال المطالبات لشركة تأمين واحدة، وجميع الأعمال التي يقوم بها الوكيل عادة لحساب الشركة أو بالنيابة عنها.

و. البيع عبر المصارف (البنوك): يعتبر التأمين عبر البنوك (Bancassurance) القنوات الهامة وإحدى الإستراتيجيات الهامة التي تسعى إلى تطبيقها كافة أسواق التأمين في العالم بهدف زيادة حجم أقساطها التأمينية ونسبة حصتها من السوقية، بالإضافة إلى خفض التكلفة التسويق والبيع وأسعار المنتجات التأمينية، وذلك عن طريق الاستفادة من شبكات فروع البنوك المنتشرة في أنحاء كل دولة باعتبار هذه الوسيلة إحدى قنوات التوزيع البديلة التي تساند قنوات التسويق التقليدية.

٣-١٣-١ عملية الاكتتاب

الاكتتاب هو وظيفة رئيسية لدى أي شركة تأمين، وهي العملية التي من خلالها يقرر المكتتب بشركة التأمين قبول أو عدم قبول عرض التأمين ويحدد الشروط اللازمة والسعر والقسط. فالاكتتاب بعبارة أخرى هو اختيار وتسعير الأخطار، ويعتمد في ذلك على جداول التسعير والبيانات الإكتوارية إن جوهر دور المكتتب في شركة التأمين هو دراسة وتقييم الخطر الخاصة بحملة الوثائق، وتحديد أسعار وثائق التأمين المناسبة التي تغطي ذلك الخطر. فقد تخسر شركة التأمين أعمالاً لصالح منافسيها إذا كان تقييم المكتتب للأخطار متشدداً حيث يصبح القسط مبالغاً فيه وبالتالي يهرب طالبو التأمين إلى الشركات المنافسة، وكذلك قد تضطر لدفع مطالبات غير مستحقة تأمينياً حيث لن تكون الأقساط المحصلة كافية لسداد التعويض إذا كانت أعمال الاكتتاب غير مهنية. والآن تستطيع التكنولوجيا مساعدة المكتتبين في تحليل المعلومات المتوفرة ودراسة الخطر بطريقة اكثر منهجية ، وغالباً ما تزود طلبات التأمين إدارة الأخطار والتقارير الطبية ومكاتب عمل الأسعار والدراسات وتقارير خبير المعاينة أو الإكتوارية، وعلى المكتتبين بعد ذلك أن يقرروا إصدار أو عدم إصدار الوثيقة، والقسط المناسب في حالة إصدارها. وباتخاذ هذا القرار يعتبر المكتتبين حلقة الوصل بين طالب التأمين وقناة البيع. ومن وقت لآخر يمكن أن يزور خبراء الاكتتاب في شركات التأمين ومندوبو قنوات البيع طالبي التأمين من أجل توضيح التغطيات التأمينية أو شروط الوثيقة.

٤-١٣-١ عملية إعادة التأمين

العملية التي يتم من خلالها تحويل جزء من المخاطر المؤمن عليها من شركة التأمين إلى شركة إعادة تأمين، وتعويض شركة التأمين من قبل معيد التأمين عما يتم دفعه من تعويضات عن الحوادث للمؤمن لهم إذا تعرضوا للضرر أو الخسارة. ويمثل إعادة التأمين الأداة الرئيسية لإدارة المخاطر ورأس المال المتاح لشركات التأمين، أي أن إعادة التأمين هو تأمين لشركات التأمين، فتشتري شركات التأمين لتغطية الأخطار التي لا يستطيعون الاحتفاظ بها لأنفسهم. ويساعد إعادة التأمين صناعة التأمين في توفير الحماية لعدد كبير من الأخطار التي يغطيها نظام التأمين بما فيها الأخطار الكبيرة والمركزة والمعقدة.

٥-١٣-١ عملية استقبال وتسوية المطالبات:

على كل شركات التأمين المرخصة في المملكة العربية السعودية، وضع إجراءات محددة لاستقبال مطالبات المؤمن لهم، كما يجب على الشركة الاحتفاظ بملفات خاصة بمطالبات المؤمن لهم، ودراستها وتقسيمها إلى مطالبات مدفوعة، ومطالبات تحت التسوية، ومطالبات مرفوضة، بحيث يشمل كل ملف الآتي:

- نموذج طلب التأمين وعرض التأمين إن وجد.
- صورة من وثيقة التأمين.
- مطالبة العميل.
- تقرير مقدر الخسائر، إن وجد، وأي مستندات ضرورية لإثبات المطالبة، وتحديد السبب المباشر الذي أدى في نهاية الأمر إلى الخسارة.
- نصيب الوثائق الأخرى أو شركات التأمين الأخرى النسبي من التعويض.
- الإجراءات المتخذة من قبل الشركة وحالة المطالبة في تاريخه.
- توكيلاً رسمياً من المؤمن له للشركة في الحلول محله عند:
- مطالبة أي طرف آخر بالتعويض عن الخسارة التي تسبب فيها.
- القيام بالدفاع عن المؤمن له في درء مسؤوليته أو في تحديد مبلغ من التعويض.
- المخالصة النهائية الموقعة من قبل العميل للمطالبة المدفوعة.

فإذا تقدم المؤمن له بمطالبة لشركة التأمين فيتم التحقيق من اكتمال المتطلبات لهذه المطالبة بواسطة موظف معالجة الحوادث والمطالبات الذي يقرر ما إذا كانت الخسارة مغطاة في الوثيقة أم مستثناة وخاصة لتأمين الافراد، ولكن إذا كانت المطالبة كبيرة وخصوصاً في تأمين الممتلكات والمشاريع والطاقة والطيران وتحتاج إلى خبرة فنية فقد يتم تعيين مقدِّر للخسائر لزيادة التحقيق في المطالبة وحساب التسوية المالية.

إن التعامل مع المطالبات هو المحك التي تتضح منه المنفعة الملموسة للتأمين، ومن أجل إدارة

المطالبات تسعى شركات التأمين إلى الموازنة بين عدة عناصر وهي إرضاء المؤمن لهم من ناحية وتخفيض المصروفات الإدارية وتجنب سداد تعويض مبالغ فيه من ناحية أخرى.

١-١٣-٦ العمليات المالية:

من العمليات الهامة والوظائف الرئيسية لشركات التأمين إدارة المحاسبة والمالية للشركة، حيث تقوم هذه الإدارة بالوظائف والعمليات التالية:

- تقديم التقارير المالية الدورية للإدارة والجهات الرقابية حسب الطلب.
- إدارة النقد الناتج عن عمليات التأمين من الأقساط.
- إدارة الاحتياطات والمخصصات الخاصة بالمخاطر المختلفة.
- متابعة الذمم الخاصة بالشركة.
- متابعة المصاريف الخاصة بالشركة.
- متابعة رصيد الشركة في البنوك.
- متابعة سداد المطالبات.
- متابعة سداد مستحقات إعادة التأمين.
- سداد العمولات لمستحقيها من قنوات البيع.
- إعداد السجلات المحاسبية والمحافظة عليها.

١-١٣-٧ عملية الاستثمارات:

تحقق شركات التأمين أرباحها من مصدرين، هما أرباح الاكتتاب وأرباح الاستثمار، ويلعب قسم الاستثمار دوراً في غاية الأهمية لشركة التأمين، فعلى كل شركة تأمين وضع سياسة استثمارية ومعتمدة من مجلس الإدارة تنظم عمليات الاستثمار وطرق إدارة المحافظ الاستثمارية حسب تعليمات البنك المركزي السعودي.

وبينما تحصل شركات التأمين على الأقساط فإنها عادةً لا تتوقع دفع مطالبات لفترة من الزمن، وهذا هو حال شركات تأمين الحماية والادخار على وجه الخصوص، ولذلك تقوم شركة التأمين باستثمار الأقساط إلى أن يتم استحقاق دفع مبالغ المطالبات، والدخل من الاستثمار له هدف مزدوج: الأول هو أنه إذا تم الاستثمار على نطاق واسع فسوف يعود ذلك بالربح المناسب على شركة التأمين، والثاني هو أن ربح الاستثمار الجيد سوف يسمح للشركة بتخفيض قيمة الأقساط التي تتقاضاها من عملائها وبذلك تصبح أكثر قوة على المنافسة في سوق التأمين. وبالنسبة لشركات تأمين الحماية والادخار فإن الاستثمارات تمثل عاملاً حيويًا للغاية، فليس لأغلب منتجات الحماية والادخار دور فقط في حماية الدخل (كما في وثائق التأمين على الحياة)، بل إنها تمثل أيضاً لحملة الوثائق وسيلة استثمارية.

١-١٣-٨ العمليات الخاصة بشؤون الموظفين والشؤون الإدارية:

تعتمد شركات التأمين بشكل كبير على الموظفين، فهم رأسمال الشركة الحقيقي لذلك يتوجب

على شـــركات التأمين الاهتمـــام بموظفيها بكل الوســـائل وإتباع تعليمـــات وزارة الموارد البشـــرية والتنمية الاجتماعيـــة مـــن حيـــث حقـــوق العامليـــن كاملة، وتجـــدر الإشـــارة إلـــى أن أهم عمليـــات شـــؤون الموظفين والشـــؤون الإدارية هي:

- متابعة إدارة الموظفين ومتطلباتهم اليومية.
- متابعة رواتب الموظفين.
- وضع سياسة التوظيف.
- وضع سياسة التأهيل والتدريب.
- وضع وحفظ ملفات الموظفين.
- إدارة وحماية ممتلكات الشركة.
- تطوير وتحسين الظروف الوظيفية.
- تطوير وتحسين الحوافز وبيئة العمل.

١٤-١ دراســة الأحــكام العامــة المتعلقــة بمتطلبــات منــح ومراحــل ترخيــص شــركات التأميــن وإعــادة التأميــن.

الهدف التعليمي

١٠ – أن يتعرف المختبر على الأحكام العامة المتعلقة بمتطلبات منح ومراحل الترخيص

إن الجهات الرقابية والإشـــرافية وخاصة البنك المركزي الســـعودي ضمن مهامهـــا واختصاصاتها وضع اللوائح والأنظمة التي تبين كيفية ترخيص وتأســـيس شـــركات التأمين وإعادة التأميـــن والمهن الحرة، ترخيص شركات التأمين وإعادة التأمين، يمر بالخطوات التالية:

١-١٤-١ تقديم طلب ترخيص للبنك المركزي السعودي شاملاً ما يلي:

- الطلب أو النموذج الخاص بطلب الترخيص.
- عقد التأسيس.
- النظام الأساسي.
- الهيكل التنظيمي.
- دراسة الجدوى الاقتصادية.

٢-١٤-١ تقديم خطة العمل لمدة خمس سنوات شاملة لما يلي:

- أنواع التأمين التي تزمع الشركة ممارسة النشاط فيها.
- القدرة على إسناد اتفاقيات إعادة التأمين للفروع المراد إعادة التأمين عليها.
- خطة تسويق المنتجات.
- المصاريف المتوقعة لبدء النشاط والمصادر المالية اللازمة للتمويل.
- معدلات النمو المتوقعة للنشاط مع الأخذ بعين الاعتبار هامش الملاءة.
- العدد المتوقع للموظفين وخطة توظيف وتأهيل السعوديين.
- التكاليف السنوية بناءً على معدلات النمو المتوقع.
- قوائم مالية تقديرية مرتبطة بتوقعات النمو.
- بيان بالأسس الفنية لعمليات التأمين وشهادة من الخبير الإكتواري.
- خطة افتتاح فروع الشركة.

٣-١٤-١ ضمان بنكي غير قابل للإلغاء بمبلغ يعادل رأس المال المطلوب صادر لصالح البنك المركزي السعودي من أحد البنوك المحلية يجدد تلقائياً حتى سداد رأسمال الشركة بالكامل.

١٥-١ ترخيص شركات مزاولي الخدمات المساندة، يمر بالخطوات التالية:

١-١٥-١ تقديم طلب ترخيص للبنك المركزي السعودي شاملاً ما يلي:

- تعبئة النموذج الخاص بطلب ترخيص شركات المهن الحرة.
- عقد التأسيس.
- النظام الأساسي.
- الهيكل التنظيمي.
- دراسة الجدوى الاقتصادية.

٢-١٥-١ خطة العمل لثلاث سنوات بحيث تشتمل على:

- أنواع التأمين التي يزمع أصحاب المهن الحرة ممارسة النشاط فيها.
- -التكاليف المتوقعة لبدء النشاط والمصادر المالية اللازمة للتمويل.
- معدلات النمو المتوقعة للنشاط.
- العدد المتوقع للموظفين وخطة التوظيف وتأهيل السعوديين.
- قوائم مالية تقديرية مرتبطة بتوقعات النمو.
- خطة افتتاح الفروع.

٣-١٥-١ ضمان بنكي غير قابل للإلغاء بمبلغ يعادل راس المال المطلوب صادر لصالح البنك المركزي السعودي من أحد البنوك المحلية يجدد تلقائياً حتى سداد رأسمال الشركة بالكامل.

أما مزاولو المهن التأمينية الحرة وهم الأشخاص الطبيعيون الذين يرخص لهم بمزاولة أي من المهن الحرة المتعلقة بنشاط التأمين و/أو إعادة التأمين ويعملون لدى أصحاب المهن الحرة، فيجب أن يوفروا المتطلبات التالية للحصول على ترخيص من البنك المركزي السعودي:

- الحصول على الشهادة الجامعية مع خبرة في التأمين لا تقل عن خمس سنوات أو شهادة تأمين متخصصة .
- اجتياز الامتحان المعتمد للمهنة المطلوبة، أو الحصول على تأهيل معادل له.

١٦-١ دور البنك المركزي السعودي في الرقابة على جميع العمليات التي تقوم بها شركات التأمين في المملكة.

الهدف التعليمي

١١ - أن يتعرف المختبر على دور البنك المركزي السعودي في الرقابة على جميع العمليات التي تقوم بها شركات التأمين في المملكة.

يعتبر قطاع التأمين أحد دعائم قطاع الخدمات المالية في المملكة وذلك من خلال توفير آليات تحويل المخاطر والتشجيع على الادخار طويل المدى مما يجعله من أهم العوامل المساعدة على النهوض بالاقتصاد الوطني.

صدر نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني بالمرسوم الملكي رقم م/٣٢ وتاريخ ٢/٦/١٤٢٤هـ وتلا ذلك إصدار اللائحة التنفيذية للنظام بقرار وزير المالية رقم ١/٥٩٦ وتاريخ ١٣/٤/١٤٢٥هـ. والهدف الأساسي من هذا النظام ولائحته التنفيذية هو تنظيم قطاع التأمين في المملكة.

أسند نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني إلى البنك المركزي السعودي مهام الإشراف والرقابة على قطاع التأمين في المملكة. وفور صدور هذا النظام ولائحته التنفيذية، شكل البنك المركزي السعودي فريقاً من المشرفين لأداء مهام الإشراف والرقابة على قطاع التأمين. ويعمل هذا الفريق حالياً ضمن إدارة عامة تابعة للبنك المركزي تعنى بأداء المهام الإشرافية والرقابية على قطاع التأمين.

تاريخ الإدارة العامة للرقابة على شركات التأمين التابعة للبنك المركزي:

تنبـع أهداف الإدارة العامــة للرقابة على التأمين التابعة للمؤسســة من أهداف نظام مراقبة شــركات التأمين التعاوني ولائحتــه التنفيذية المتمثلة في:

- حماية حقوق المؤمَن لهم والمستثمرين.
- تشجيع المنافسة العادلة والفعالة وتوفير خدمات تأمينية أفضل بأسعار وتغطيات منافسة.
- توطيد استقرار سوق التأمين.
- تطوير قطاع التأمين في المملكة بما في ذلك التدريب وتوطين الوظائف.

أسئلة نهاية الفصل:

أجب عن الأسئلة التالية وتحقق من صحة إجابتك في القسم الموافق:

١. عرف الخطر بالمعنى التأميني، واذكر أهم صفاته؟

مرجع الإجابة: القسم ٢-١، ٣-١

٢. اشرح باختصار أنواع الأخطار الاقتصادية؟

مرجع الإجابة: القسم ٢-٤-١

٣. اشرح باختصار طريقة الوقاية والمنع كأحد أساليب إدارة الخطر؟

مرجع الإجابة: القسم ٢-٥-١

٤. قارن بين طريقة نقل الخطر وطريقة التأمين كأساليب لإدارة الخطر؟

مرجع الإجابة: القسم ٥-٥-١ & ٦-٥-١

٥. أذكر أنواع التأمين العام؟

مرجع الإجابة: القسم ٣-٦-١

٦. قارن بين التأمين الصحي، وتأمينات الحماية والادخار؟

مرجع الإجابة: القسم ٤-٦-١ & ٥-٦-١

٧. حدد الفوائد الاقتصادية للتأمين؟

مرجع الإجابة: القسم ١-٧-١

٨. ما هي شركات مزاولي الخدمات المساندة؟

مرجع الإجابة: القسم ٢-٨-١

٩. ما هي أنواع الخدمات التأمينية التي يقدمها قطاع التأمين؟

مرجع الإجابة: القسم ١١-١

١٠. ما هي أهم منتجات التأمينات الهندسية؟

مرجع الإجابة: القسم ٢-١١-١ (و)

١١. تكلم باختصار عن تسويق المنتجات التأمينية؟

مرجع الإجابة: القسم ١-١٣-١

١٢. تكلم عن أهم طرق بيع المنتجات التأمينية؟

مرجع الإجابة: القسم ٢-١٣-١

١٣. تكلم عن أهم متطلبات منح ومراحل ترخيص شركات التأمين وإعادة التأمين؟

مرجع الإجابة: القسم ١٤-١

الفصل الثاني

مبادئ الالتزام والحوكمة في شركات التأمين

يتضمن هذا الجزء من المنهج قرابة ١٢ سؤال تجريبي من بين ٥٠ سؤال في الاختبار

مقدمة:

يتناول هذا الفصل موضوع مبادئ الالتزام والحوكمة في شركات التأمين، حيث أصبح لزاما على هذه الشركات تفعيل مبادئ أو معايير الحوكمة نظرا لطبيعة صناعة التأمين المبنية على عنصر الثقة بين الأطراف ذات المصلحة، بهدف الحفاظ على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، حيث يعتبر نشاط التأمين أهم الوسائل الحديثة والمهمة في منظومة التنظيم الاقتصادي والمالي له دوره المتعاظم في التطور الصناعي والزراعي والتجاري وسائر الأنشطة الاقتصادية، لذلك فإن مثل هذه الشركات تحتاج إلى وجود أنظمة رقابية فعالة يمكنها من التنبؤ بالأخطار ومواجهتها من خلال إرساء هياكل سليمة لممارسة مبادئ حوكمة الشركات داخل منظومات التأمين التكافلي، مما يجعلها في حاجة لنظام فعال يمكنها من مزاولة نشاطها بأمان وتتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة منها وبالتالي فإن التطبيق السليم لمفهوم ومبادئ وآليات حوكمة الشركات داخل شركات التأمين من شأنه أن يؤدي إلى تفعيل نظم الرقابة الداخلية والخارجية وبالتالي تقليل من فرص تعرضها للأخطار أثناء أداء أعمالها.

١-٢ مفهوم حوكمة شركات التأمين.

الهدف التعليمي

١ - التعرف على مفهوم حوكمة شركات التأمين.

١-١-٢ تعريف حوكمة الشركات

حوكمة الشركات تعنى بوضع التطبيقات والممارسات المالية القائمة على إدارة الشركة وتنظيمها بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم والسندات، والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح وغيرهم وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقا لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة.

فالحوكمة مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركات والهيئات المالية والاقتصادية وبمعنى آخر فإن الحوكمة تعني النظام أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء كما تشمل مقومات تقوية البنك المركزي السعودي على المدى البعيد وتحديد مهام كل من المسؤول والمسؤولية.

وحسب تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

Organization for Economic Co-operation and Development [OECD]، فإن حوكمة الشركات هي مجموعة من بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين

وهذا التعريف يشير لتميز مصطلح حوكمة الشركات بالخصائص التالية:

- الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب، ضبط عمل كل من مجلس الإدارة واللجان المنبثقة والإدارة العليا والمراجعة والالتزام
- الشفافية والإفصاح: تقديم صورة حقيقية عن أنشطة الشركة.
- الاستقلالية: لا توجد تأثيرات وضغوط على العمل
- المساءلة: تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- المسؤول والمسؤولية: وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة
- العدالة: احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركة.
- المسؤولية الاجتماعية: المساهمة في دعم مصلحة المجتمع.

٢-١-٢ أهداف حوكمة شركات التأمين

يتمثل الهدف الرئيسي للحوكمة المؤسسية على شركات التأمين هو حل مشكلة تضارب المصالح بغية تفعيل أداء المنشأة وإعطاء صورة حقيقية عن وضعها المالي، ولا يكون هذا إلا من خلال قوائم مالية معدة وفق النظم والمعايير المحاسبية الدولية التي تتماشى ومبادئ الحوكمة المؤسسية، والتي تسمح بتقييم أداء شركة التأمين وفق أحدث الطرق والأساليب وتحديد الانحرافات وتصحيحها.

ويجب أن تحدد لائحة الحوكمة الخاصة بالشركة دور ومسئوليات الخبير الإكتواري المعين وآلية عمله ويمكن القول إن الخبير يملك من المواصفات ما يجعله عنصرا فعالا وأساسيا في ممارسة الحوكمة في شركات التأمين.

ومن الآليات الداخلية للحوكمة في شركات التأمين مجلس الإدارة الذي بشكل عام من أعضاء من خارج الإدارة التنفيذية ويعرفون بالأعضاء المستقلين وأعضاء من داخل الإدارة التنفيذية، وهو عامل مهم وآلية من آليات حوكمة الشركات، إذ أن مجلس الإدارة مؤهل بأن يمارس وظيفة مجلس الإشراف والمراقبة بحرية وطريقة مستقلة عن الإدارة من الناحية التنظيمية.

ونظراً لكثرة المهام الموكلة لمجلس الإدارة يتم تشكيل لجان متخصصة، كل لجنة تهتم بعملية خاصة منها: لجنة المراجعة، لجنة المكافآت، لجنة الترشيحات، لجنة أخلاقيات المهنة، لجنة الحوكمة، لجنة الموارد البشرية، اللجنة التنفيذية.

ويعد زيادة ثقة المستثمرين وخلق حوافز ودوافع لدى مجلس إدارة الشركة نحو متابعة تحقيق الأهداف التي تحقق مصالح الشركة، وفرض الرقابة الفعالة على الشركة وتمكينها من التمتع بمركز تنافسي جيد بالنسبة للشركات الأخرى وتوسيع مسؤولية الرقابة في البنك المركزي السعودي إلى كلا الطرفين، مجلس الإدارة والمساهمون ممثلين بالجمعية العمومية للشركة وتقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.

٢-٢ وظيفة الالتزام وأهدافها واهميتها ومهامها.

الهدف التعليمي

٢ - التعريف بوظيفة الالتزام وأهدافها وأهميتها ومهامها.

يُعَد الالتزام بالأنظمة والمعايير والتعليمات أحد أهم أسس وعوامل نجاح المؤسسات المالية، ويحافظ على سمعتها ومصداقيتها وعلى مصالح المساهمين وحملة الوثائق، ويوفر لها الحماية من العقوبات النظامية. كما يُعَد الالتزام مسئولية شاملة ومتعددة الجوانب، وتقع على جميع الأطراف في المؤسسة المالية بدءاً من مجلس الإدارة والإدارة العليا وانتهاءً بجميع الموظفين، كل حسب صلاحياته والمهام المناطة به.

١-٢-٢ مفهوم وظيفة الالتزام

وفقاً لدليل الالتزام بالأنظمة الصادر من البنك المركزي السعودي، يمكن تعريف وظيفة الالتزام في شركات التأمين بما يلي:

هي وظيفة مستقلة تحدد وتقيم وتقدم النصح والمشورة، وتراقب وتعد التقارير حول مخاطر عدم الالتزام في شركات التأمين، وهذه المخاطر تتعلق بتعرض الشركة لعقوبات نظامية أو إدارية، أو خسائر مالية، أو بما يؤدي للإضرار بسمعة الشركة نتيجة لإخفاقها في الالتزام بالأنظمة والضوابط الرقابية أو معايير السلوك والممارسة المهنية السليمة. ويتم تطبيق هذه الوظيفة من قبل إدارات الالتزام. ويجب أن يكون لدى المؤسسة المالية سياسة التزام موثقة ومعتمدة بواسطة مجلس الادارة، تحدد هذه السياسة وظيفة الالتزام ومسؤوليات الموظفين.

٢-٢-٢ أهداف وظيفة الالتزام:

تعد وظيفة الالتزام في شركات التأمين أحد أسس وعوامل نجاحها، كونها تلعب دوراً أساسياً في المحافظة على سمعتها ومصداقيتها وعلى مصالح حملة الوثائق والمساهمين، وتوفير الحماية من العقوبات، وذلك من خلال قيامها ومساهمتها بما يلي:

- تجنب مخاطر عدم الالتزام، وبوجه خاص المخاطر النظامية ومخاطر السمعة ومخاطر العقوبات المالية.
- التخطيط والتنظيم الدقيق بالتعاون مع الإدارة العليا لإرساء مبادئ نهج الإدارة السليمة بما يساعد في تحقيق وإنشاء بيئة التزام في إدارة الاعمال.
- توطيد العلاقة مع الجهات الرقابية، والمحافظة على القيم والممارسات المهنية في المؤسسات المالية.

- تقديم المشورة بشأن مخاطر عدم الالتزام والعمل مع الإدارة العليا على تضمين الالتزام في السياسات والإجراءات وخطوات العمل لكل المنتجات والخدمات المقدمة.
- إيجاد وتطبيق الاليات والأطر التي تكفل مواجهة الجرائم المالية وبوجه خاص مسئوليتها عن مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٣-٢-٢ مهام وظيفة الالتزام

تعتبر وظيفة الالتزام في المؤسسات المالية أحد أسس وعوامل نجاحها، كونها تلعب دوراً أساسياً في المحافظة على سمعتها ومصداقيتها وعلى مصالح المساهمين وحملة الوثائق، وتوفير الحماية من العقوبات، وذلك من خلال قيامها ومساهمتها بما يلي:

- درء مخاطر عدم الالتزام، وبوجه خاص المخاطر النظامية، ومخاطر السمعة، ومخاطر العقوبات المالية.
- توطيد العلاقة مع الجهات الرقابية.
- إرساء مبادئ نهج الإدارة السليمة في المؤسسات المالية.
- إيجاد الآليات والأطر التي تكفل مواجهة الجرائم، وبوجه خاص مسئوليتها عن مكافحة الجرائم المالية
- المحافظة على القيم والممارسات المهنية.

٤-٢-٢ ثقافة الالتزام في شركات التأمين

يجب أن يكون الالتزام جزءاً أصيلا من ثقافة المؤسسة، وعدم اعتبارها مجرد مهام لموظفين قسم الالتزام وحسب. وعلى الرغم من ذلك فسوف تكون المؤسسة المالية أكثر قدرة على إدارة مخاطر عدم الالتزام إذا ما قام بتعيين من يقوم بإدارة الالتزام بما يتفق مع مبادئ إدارة الالتزام.

٣-٢ أسباب وجود إدارة أو وظيفة مستقلة تتولى مهام الالتزام في شركات التأمين.

الهدف التعليمي

٣ - التعرف على أسباب وجود إدارة أو وظيفة مستقلة تتولى مهام الالتزام في شركات التأمين.

تتعدد أسباب وجود إدارة أو وظيفة مستقلة تتولى مهام الالتزام في شركات التأمين، على النحو التالي:

١-٣-٢ أسباب وجود إدارة أو وظيفة مستقلة تتولى مهام الالتزام في شركات التأمين

- الحصول على جميع الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة وما يتبعها من تعديلات، أو يصدر بعدها من أنظمة وتعليمات الخاصة بالعمليات والأنشطة التأمينية
- إعداد سياسات وإجراءات شاملة للالتزام، تتضمن جميع الأنظمة والتعليمات والممارسات المطبقة في نشاطات شركة التأمين، بحيث يتم اعتمادها من مجلس إدارة الشركة.

- إجراء مراجعة سنوية لجميع السياسات والاجراءات المطبقة في الشركة للتأكد من تطابقها وتوافقها مع جميع الأنظمة واللوائح والتعليمات من الجهات التشريعية والتأكد من الالتزام بتطبيقها.
- تحديث السياسات والإجراءات دورياً، بما يضمن التزام المؤسسة المالية بكافة مستجدات الأنظمة، والتعليمات المتعلقة بكافة عمليات المؤسسة المالية ونشاطاتها
- الاطلاع والاستمرار في إطلاع الإدارة العليا في المؤسسة المالية بجميع القواعد والسياسات المطبقة الخاصة بالالتزام، التي يتوجب التزام شركة التأمين بها.
- إطلاع جميع الموظفين بالمؤسسة المالية عن طريق الإدارة العليا على جميع سياسات وتعليمات الالتزام وما يطرأ عليها من تحديث.
- المحافظة على توفير المعلومات بشكل دائم ووافي.
- اعداد خطة فحص شاملة لجميع الأعمال في المؤسسة المالية للتأكد من أنها متوافقة ومتطابقة مع الأنظمة واللوائح والتعليمات من الجهات التشريعية.
- التأكد بأن تكون جميع السياسات والإجراءات المعتمدة في شركة التأمين متوافقة ومتطابقة مع جميع المتطلبات في برنامج الالتزام بالأنظمة المُعدة من قبل إدارة الالتزام، وعلى مدير إدارة الالتزام إعطاء المقترحات حول التغييرات الواجب إدخالها على مثل تلك السياسات والإجراءات لتحقيق الالتزام وفقا لدليل الالتزام بالأنظمة.
- الحصول على توجيه رسمي وتعليمات من الإدارة العليا موجهة إلى جميع إدارة أعمال شركة التأمين المعنية بما في ذلك العمليات والمساندة، بوضع الترتيبات والإرشادات الملائمة اللازمة من قبلهم لتنفيذ تعليمات وتوجيهات مدير إدارة الالتزام، وذلك بهدف التأكد من أن المؤسسة المالية تتقيد وبصورة جيدة بتطبيق الأنظمة والتعليمات والسياسات والإجراءات.
- العمل باستمرار على خلق بيئة خاصة بالالتزام في الشركة، ودعم الوعي وبناء ثقافة التفكير الإيجابي لدى مسئولي شركة التأمين وباقي الموظفين، وبناء مفهوم أهمية الالتزام بالأنظمة في المؤسسة المالية بشكل عام والتقيد بذلك أثناء أدائهم لمهام عملهم.
- مراجعة جميع النماذج والعقود المستخدمة من قبل جميع الإدارات والأقسام في شركة التأمين، وجميع نماذج ومواد الدعاية والإعلان والتسويق، للتأكد وضمان توافقها مع كافة الأنظمة والتعليمات وسياسات شركة التأمين، ومراجعة واعتماد جميع المنتجات التأمينية الحالية والجديدة، للتأكد من استيفائها للمتطلبات النظامية.
- التعاون مع كافة إدارات المؤسسة المالية ومراجعي الحسابات الخارجيين والبنك المركزي السعودي، فيما يتعلق بالأنظمة والتعليمات المشمولة في التقارير ذات الصلة، والتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- تصميم ووضع نظام لإعداد التقارير الداخلية الخاصة بمراقبة الالتزام، والتقييم الذاتي لمخاطر عدم الالتزام.

- إعداد ورفع تقارير الالتزام المطلوبة.
- التنسيق بين البنك المركزي السعودي وشركة التأمين فيما يتعلق بالالتزام، وبين جميع إدارات المؤسسة المالية والمستشارين القانونيين الداخليين والخارجين، لضمان حسن استيعاب التعليمات وتطبيقها على الوجه الصحيح.

٤-٢ مخاطر عدم التزام شركات التأمين بالأنظمة واللوائح والتعليمات.

الهدف التعليمي

٤ - التعرف على مخاطر عدم التزام شركات التأمين بالأنظمة واللوائح والتعليمات.

١-٤-٢ مخاطر عدم الالتزام:

يعرف مصطلح «مخاطر عدم الالتزام» بأنها المخاطر التي تنجم عنها عقوبات وإجراءات نظامية أو خسائر مالية أو إساءة لسمعة شركة التأمين نتيجة لإخفاقها في تطبيق الأنظمة والتعليمات والقواعد والتعاميم والقيم السلوكية والأخلاقية التي تعمل الشركة من خلالها. ويمكن ايجاز مخاطر عدم الالتزام وتداعياتها فيما يلي:

- الغرامات والخسائر المالية والعقوبات والجزاءات
- الأضرار التي تلحق بالسمعة وعدم القدرة على المنافسة.
- فقدان العملاء وخسارة في الحصة السوقية.
- الدخول في دعاوى قضائية مع الجهات الرقابية والتنظيمية.
- فقدان ترخيص مزاولة المهنة وعدم الحصول على التراخيص والموافقات من الجهات الإشرافية والتنظيمية.

٥-٢ استكشاف دور مسئول الالتزام الرقابي، وأنشطة الالتزام الرقابي الرئيسية.

الهدف التعليمي

٥ – استكشاف دور مسئول الالتزام الرقابي، وأنشطة الالتزام الرقابي الرئيسية بشركات التأمين

تتولى وظيفة مراقبة الالتزام مسئولية مراقبة التزام شركة التأمين بجميع الأنظمة واللوائح والتعليمات ذات العلاقة الصادرة عن البنك المركزي السعودي أو الجهات الرقابية الأخرى ذات العلاقة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين مستوى الالتزام النظامي بالشركة. ويجب أن تحدد لائحة الحوكمة الخاصة بالشركة دور ومسئوليات وهيكل وظيفة مراقبة الالتزام.

وقد أشارت لائحة حوكمة شركات التأمين الصادرة من البنك المركزي السعودي إلى الالتزام بالمادة ١٢٣: «تتولى وظيفة مراقبة الالتزام مسؤولية مراقبة التزام الشركة بجميع الأنظمة واللوائح والتعليمات ذات العلاقة الصادرة عن البنك المركزي السعودي أو الجهات الرقابية الأخرى ذات العلاقة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين مستوى الالتزام النظامي بالشركة.

ونظراً لأهمية ارساء مبادئ نهج الادارة السليمة في المؤسسات المالية ووجود الاليات التي من شأنها تطوير الممارسات الصحيحة وفي إطار تفعيل دور مسؤول الالتزام، فإنه يمكن تحديد واجبات ومسؤوليات مسؤول الالتزام في شركات التأمين على النحو التالي:

- التأكد من التزام شركات التأمين بكافة القوانين واللوائح والمنشورات والمعايير المهنية والاخلاقية الصادرة من السلطات المختصة أو من إدارة شركة التأمين.
- تحديد وتقييم المخاطر المرتبطة بأنشطة شركة التأمين.
- الاطلاع على السياسات والإجراءات المستحدثة بشركات التأمين لضمان توافقها مع القوانين واللوائح والمنشورات السارية.
- إعداد سياسة وإجراءات الالتزام التي تتضمن جميع أنشطة شركات التأمين وما يتعلق بها من انظمة وضوابط ووضع المقترحات حول التغييرات اللازمة.
- التأكد من التقيد بسياسة الالتزام الموضوعة.
- العمل على نشر ثقافة الالتزام في شركة التأمين، ورفع الوعي بأهمية الالتزام.
- رفع تقارير دورية للجنة المراجعة خاصة بمراقبة الالتزام.
- الالتزام بمتطلبات السرية في العمل.

يجب على مسؤول الالتزام الرقابي الاطلاع على التقارير الآتية وإبداء الرأي فيها:

- تقارير المراجع الخارجي.

- التقارير الرقابية الصادرة عن البنك المركزي السعودي.
- مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب:
- إعداد وتحديث سياسة شركة التأمين الداخلية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- فحص العمليات غير العادية والعمليات المشتبه فيها التي ترد إليه من الموظفين في الشركة مشفوعة بالأسباب المبررة لها.
- إخطار الإدارة العامة للتحريات المالية بالعمليات التي تتضمن شبهة غسل أموال أو تمويل إرهاب وفقاً لنموذج معد لذلك.
- اتخاذ القرار بشأن حفظ العمليات التي يتبين له عدم وجود شبهة بشأنها على أن يتضمن القرار الأسباب التي أستند إليها في حفظ هذه العمليات.
- الإشراف المكتبي والميداني على التزام جميع فروع شركة التأمين بضوابط وموجهات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- حفظ السجلات الخاصة بجميع العمليات المشتبه فيها والعمليات التي تم اتخاذ القرار بحفظها، وكذلك السجلات الخاصة بجميع الخطط والبرامج التدريبية التي حصل عليها العاملين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً لضوابط الحفظ.
- إعداد التقرير الدوري عن نشاط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٦-٢ متطلبات الجهات النظامية والرقابية بشأن تطبيق برنامج الالتزام الرقابي.

الهدف التعليمي

٦ - التعرف على متطلبات الجهات النظامية والرقابية بشأن تطبيق برنامج الالتزام الرقابي.

يوجد عدة متطلبات أساسية للجهات النظامية والرقابية بشأن تطبيق برنامج الالتزام الرقابي، حيث أنه يمكن أن تستخدم سياسة الالتزام كأداة تسويقية، حيث أنه يمكن استخدام المعلومات المطلوبة للتعرف على العملاء لأغراض رقابية، في زيادة المعلومات التي تتوفر عن العميل لأغراض بيعيه، وأيضًا لأغراض زيادة الثقة، وبالتالي فإن وظيفة الالتزام تعمل على إيجاد التوازن بين الوفاء بمتطلبات خارجية مثل تطبيق القوانين والضوابط الرقابية، ولأغراض داخلية مثل العمل على تجنب الانطباع السلبي، وتحسين السمعة وتجنب الغرامات المالية والعقوبات المتعلقة بالتراخيص.

يجب أن يتضمن عناصر ومكونات برنامج الالتزام في المؤسسات المالية كحد أدنى ما يلي:

٢-٦-١ السياسة العامة للالتزام

وصف للسياسة العامة للالتزام المعتمدة من مجلس الإدارة المطبقة على كافة منسوبي شركة التأمين، التي تحدد دور ومسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا وكل موظفي المؤسسة المالية فيما يخص الالتزام، وأيضاً العقوبات في حالة عدم الالتزام، وتشجع الموظفين على رفع أي مخالفة لمتطلبات الالتزام.

٢-٦-٢ الموارد اللازمة لإدارة برنامج الالتزام

وصف يحدد الموارد اللازمة لتوفير الخبرات والمعرفة الكافية لتطبيق برنامج الالتزام.

٢-٦-٣ مسئوليات موظفي الالتزام

وصف يحدد مسئوليات موظفي الالتزام والموظفين الآخرين، وذلك من أجل تحقيق أهداف الالتزام والمساءلة في حالة حدوث مخالفة لمتطلبات الالتزام.

٢-٦-٤ مراقبة مدى الالتزام

وصف لخطة تقييم وضع الالتزام وتوثيق القصور والخطط التصحيحية للتأكد من تطبيق متطلبات القوانين والأنظمة وتفادي أي مخالفات.

٢-٦-٥-طرق التواصل والتدريب

وصف طرق التواصل لتبليغ متطلبات الالتزام لكل موظفي شركات التأمين. وخطة التدريب على الالتزام والتأكد من أن يحصل كل موظف حسب مجال عمله على الدورات التدريبية اللازمة، لتمكينه من تنفيذ الأعمال في نطاق القيم والأنظمة والتعليمات.

٢-٧ قواعد السلوك المهني والأخلاقي اللازمة لتقييد السلوك غير اللائق والحفاظ على سمعة ونزاهة شركات التأمين.

الهدف التعليمي

٧ - فهم قواعد السلوك المهني والأخلاقي اللازمة لتقييد السلوك غير اللائق والحفاظ على سمعة ونزاهة شركات التأمين.

٢-٧-١ قواعد السلوك المهني والأخلاقي اللازمة لتقييد السلوك غير اللائق والحفاظ على سمعة ونزاهة شركات التأمين

على شركة التأمين وضع وتطوير لائحة خاصة بقواعد السلوك المهني بعد اعتمادها من قبل مجلس إدارتها لضمان القيام بأنشطة الشركة بطريقة عادلة وأخلاقية. ويجب أن تغطي لائحة قواعد السلوك

المهنـي الخاصة بالشـركة بحد أدنـى الجوانب الآتية:

- تعارض المصالح
- النزاهة والأمانة
- الالتزام بالأنظمة واللوائح ذات العلاقة
- سرية المعلومات
- التعامل العادل
- حماية أصول الشركة
- المبادئ الاسترشادية للسلوكيات الأخلاقية
- آلية الإبلاغ عن السلوكيات غير النظامية أو غير الأخلاقية

٢-٧-٢ المتطلبات الأساسية للسلوك المهني السليم في شركات التأمين

ميثـاق مدونـة السـلوك المهنـي هـو مجموعة مـن القواعـد التـي تحـدد الأنمـاط الاجتماعيـة والقواعد والمسـئوليات، أو الممارسـات السـليمة لفرد أو منظمة فيما يتعلـق بالمفاهيم الخاصـة بالأخلاق والأمانة والنزاهـة والشـرف. ويجب أن يعمل هـذا الميثاق على تحقيق رفاهيـة أصحاب المصالح الرئيسـية، مع احترام حقـوق كافة الأطـراف ذات الصلة بالأنشـطة التي يتـم ممارسـتها. ويعتبر السـلوك المهني فـي كل كيان عـام أو خاص هـو كلمة السـر في نجاح هـذا الكيان، لـذا فقد حـرص مجلس الـوزراء في المملكـة العربية السـعودية على الموافقة على مدونة قواعد السـلوك الوظيفـي وأخلاقيات الوظيفة العامة فـي عام ١٤٣٧هـ ، وذلـك انطلاقا من أن مدونة السـلوك الوظيفـي وأخلاقيات الوظيفـة العامة تُعد إطارا من شـأنه تعزيز قيم الخدمـة المدنية والارتقاء بمسـتوى الجودة وتطوير الأداء وخدمـة المواطنين، حيث أنهـا مدونة تلقي الضوء علـى المعايير والأخـلاق والقيم التي يجـب أن يتحلى بهـا الموظف العام أثنـاء أداء واجباته، وتشـكل المدونة جزءاً من مقتضيـات العمل .

وبالنظـر إلى الطبيعة الخاصة لنشـاط المؤسسـات المالية بوجه عام وشـركات التأمين بوجـه خاص، نجد أن ممارسـة العمل التأمينـي وتغطية المخاطر التـي يتعرض لها المؤمن لهـم يقوم على تقاليـد وآداب خاصة هـي في الوقت نفسـه جزء لا يتجـزأ من التقاليـد والآداب العامـة، ومن ثم يتعيـن على شـركة التأمين بوجه خـاص أن تكون نموذج مشـرف للنزاهـة والأهلية للثقة.

وتتنـاول فيما يلـي المتطلبات الأساسـية للسـلوك المهني السـليم فـي المؤسسـات الماليـة والتي لها سـمات خاصة:

٢-٧-٣ الأهداف من ميثاق السلوك المهني السليم

- الحث على السلوك الذي يتسم بالأمانة ومراعاة القيم الأخلاقية بما ينعكس إيجاباً على المؤسسة المالية.
- الحفاظ على مناخ العمل الذي يكفل كرامة واحترام كل من يعمل بالمؤسسة المالية.
- ضمان الالتزام بالنظم والقوانين والضوابط الرقابية والقواعد واللوائح والتعاميم ذات الصلة بنشاط المؤسسة المالية.
- ضمان الاستغلال الأمثل لأصول المؤسسة المالية.
- تفادي المخاطر التي يمكن أن تؤثر على سمعة المؤسسة المالية وصورتها العامة نتيجة للتصرف غير السوي أو غير الأخلاقي.
- ترسيخ الانطباع بأن المؤسسة المالية ملتزمة بأعلى معايير النزاهة في جميع تعاملاتها مع الغير.
- تعزيز قيم العمل المؤسسي، وتشجيع التعاون والتنسيق بين إدارات المؤسسة المالية المختلفة، قطاع التأمين والأجهزة الرقابية.
- وضع القواعد التي من شأنها دعم تبادل المنفعة بين أعضاء المؤسسة المالية والعملاء وتجنب حالات تعارض المصالح والإضرار بالسمعة.

٢-٧-٤ عناصر الميثاق

أ. السلطات

يجب أن يحدد الميثاق السلطة المسئولة ما يلي:

- اعتماد الميثاق وإلزام العاملين في المؤسسة المالية به.
- الجهة التي ترفع لها حالات المخالفات للميثاق.
- الجهة التي تحقق في كافة المخالفات في الميثاق.
- الجهة التي لها حق اتخاذ الإجراءات التأديبية في حالة مخالفة الميثاق.

ب. المخاطر

- مخاطر السمعة: حيث قد تؤدي مخالفة الميثاق إلى الإضرار بسمعة المؤسسة المالية، وصورتها العامة، مما قد ينشأ عنه مخاطر السمعة.
- مخاطر عدم الالتزام: قد تؤدي مخالفة النظم والقوانين والقواعد والإجراءات ذات الصلة بنشاط المؤسسة المالية إلى فرض عقوبات على المؤسسة المالية.
- مخاطر قانونية: حيث قد يلجأ عملاء المؤسسة المالية المتضررين من عدم التزام العاملين بالميثاق إلى اتخاذ إجراءات قانونية ضد المؤسسة المالية.

ج. السلوك العام والتصرفات الأخلاقية

- يجب على كافة العاملين التحلي بالنزاهة والأمانة والمصداقية والولاء للمؤسسة المالية، وعليهم

تأكيد هذه الصفات من خلال علاقاتهم مع زملائهم ورؤسائهم والمتعاملين في المؤسسة المالية، وأن يبتعدوا بأنفسهم عن المواقف والتصرفات المشبوهة سواء كانت مالية أو غير مالية.

- يجب على كافة العاملين التعامل مع زملائهم بمهنية واحترام وتقدير وتفهم، مما يوفر المناخ المناسب للارتقاء بالأداء وفاعليته.

د. الالتزام بالنظم القوانين والقواعد واللوائح والتعاميم

- يجب على كافة العاملين الالتزام بكافة النظم القوانين والقواعد والإجراءات ذات الصلة في المملكة العربية السعودية.

- يجب على كافة العاملين الالتزام بكافة السياسات والإجراءات والمعايير الخاصة بالمؤسسة المالية.

- يجب على كافة العاملين التصرف بخلق وأمانة.

- يحظر إجراء أي معاملة باسم المؤسسة المالية تخالف أحكام النظم القوانين والقواعد والإجراءات الخاصة بأي دولة.

- يحظر تماماً على العاملين تلقي أي شكل من أشكال الرشوة، أو رشوة الآخرين للحصول على حقوق غير مستحقة.

- يحظر على العاملين الدخول في أي معاملات تنطوي على غش أو أي أشكال من شكل انتهاك حقوق الآخرين.

هـ. تعارض المصالح

- يقصد به أي حالة يكون للموظف أو الشخص الذي تربطه بالموظف صلة قرابة والكيانات الاعتبارية التي يمتلكونها أو يساهمون فيها أو يديرونها، مصلحة مادية أو معنوية تتعارض تعارضاً مطلقاً أو نسبياً مع ما يتطلبه منصبه أو وظيفته من نزاهة واستقلال أو المحافظة على أموال المؤسسة المالية، أو تكون سبباً لكسب غير مشروع لنفسه أو للشخص المرتبط به. ويتعين على المؤسسة المالية ما يلي:

- أن يتخذ مجلس الإدارة كافة التدابير المعقولة لتحديد وتفادي أو معالجة الحالات التي يكون فيها تعارض مصالح يمكن أن تضر بمصلحة المؤسسة المالية.

- في الأحوال التي يمتلك فيها المساهمون سيطرة على تعيين أعضاء مجلس الإدارة، فيجب على أعضاء المجلس مباشرة واجباتهم تجاه المؤسسة المالية بشكل مستقل عن الجهة التي قامت بتعيينهم في المجلس. حيث يتعين عليهم في كافة الأحوال التصرف بما فيه مصلحة المؤسسة المالية، مما يحقق الثقة في المؤسسة المالية ونزاهة المجلس وموضعيته وحاديتيه.

- يتعين على الموظف في حالة وجود تعارض مصالح أن يفصح عن هذا التعارض، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون وقوع ضرر على المؤسسة المالية.

- عدم قيام المؤسسة المالية بشكل مباشر بشراء أو بيع أو تأجير أصول من أي من العاملين إلا إذا كانت تعود بالنفع عليها، وأن يتم تنفيذ ذلك بحيادية.

و. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

- يقصد بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة انتقال أصول أو التزامات وتقديم منتجات أو خدمات فيما بين الأطراف ذات العلاقة.
- تخضع كافة المعاملات ذات العلاقة لسياسة المؤسسة المالية، وفقاً للنظم والقواعد والإجراءات الحاكمة.
- يتعين الإفصاح عن المعاملات الأطراف ذات العلاقة بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية وأحكام النظام، والقواعد والإجراءات الصادرة عن البنك المركزي السعودي.

ز. سرية المعلومات

يقصد بالمعلومات السرية كافة المعلومات غير المصنفة للنشر العام، وهي تشمل أي معلومة يمكن أن تكون مفيدة للمنافسين أو ضارة بالمؤسسة المالية أو بعملائها. ومن أمثلة تلك المعلومات ما يلي:

- معلومات غير مصنفة للنشر عن الوضع المالي للشركة الحالي أو المخطط له، وبرامج التسويق والخدمات والبحوث.
- المعلومات غير المصنفة للنشر المتعلقة بمعاملات محتملة مع أطراف أخرى، والمعلومات عن العملاء والموردين ومختلف الأطراف ذات المصلحة مع المؤسسة المالية.

- يمتنع على كافة الموظفين والمسئولين في المؤسسة المالية الافصاح بشكل مباشر أو غير مباشر عن أية معلومات سرية يطلعون عليها بحكم طبيعة عملهم.
- يمتنع على كافة الموظفين والمسئولين استخدام المعلومات السرية لمنفعته الخاصة أو لمنفعة أشخاص أو جهات خارج المؤسسة المالية.
- لا يجوز للموظفين والمسئولين إفشاء أية معلومات سرية تتعلق بالمؤسسة المالية أو بعملائه أو بالأطراف التي تتعامل معها المؤسسة المالية، سواء كان ذلك أثناء أو بعد انتهاء الخدمة، إلا بموافقة من الجهة المعنية.

ح. السلوك العام والانضباط الوظيفي

- يجب على جميع الموظفين والمسئولين الالتزام بأعلى مستويات الانضباط الوظيفي، وحسن التعامل مع الموظفين الاخرين بالمؤسسة المالية.
- يحظر على جميع الموظفين والمسئولين في المؤسسة المالية استخدام أو استهلاك أو بيع أو توزيع أو التعامل بأي شكل من الأشكال في المشروبات الكحولية داخل المؤسسة المالية، أو في أي مكان أثناء مباشرته للعمل في المؤسسة المالية.

ط. تقديم أو تلقي الهدايا

- كمبدأ عام يجب على جميع الموظفين والمسئولين الامتناع عن قبول أية هدايا سواء نقدية أو عينية من عملاء المؤسسة المالية أو المتعاملين مع المؤسسة المالية.
- يجوز قبول الهدايا صغيرة القيمة ذات القيمة الضئيلة. وتحدد الجهات المعنية داخل المؤسسة المالية هذه القيمة مع مراعاة التفرقة بين المستويات الإدارية في تحديدها.

- عند تلقي الموظف أو المسئول هدية تزيد على المبلغ المقرر يجب عليه استيفاء نموذج يوجهه إلى الجهة المعنية مرفقاً به الهدية مع تسليم الهدية إلى قطاع الموارد البشرية.
- يجب إخطار الجهة المختصة بأية عروض أو دعوات وهدايا أو نقود أو خدمات أو ضيافة أو غيرها من المزايا والتي قد توثر على استقلالية الموظف المعني عند اتخاذ قراراته.
- يحظر على العاملين في قطاعات/إدارات/أقسام بعينها أن تتلقى أية أنواع من الهدايا، وعلى وجه الخصوص قطاعات الدعم الإداري والمخاطر والمتابعة الائتمانية والالتزام والموارد البشرية والمراجعة الداخلية والإدارة القانونية

٨-٢ أهم موضوعات لائحة حوكمة شركات التأمين.

الهدف التعليمي

٨ - التعرف على أهم موضوعات لائحة حوكمة شركات التأمين

وفقاً للائحة حوكمة شركات التأمين الصادرة عن البنك المركزي السعودي، فإن أهم الموضوعات التي تتناولها هذه اللائحة، والتي تقسم في ثلاثة أجزاء، هي:

٨-٢-١ الجزء الأول: مقدمة

تتناول المقدمة التعريفات الأساسية لمصطلحات حوكمة شركات التأمين، ونذكر من أهمها:

- مجلس الإدارة
- رئيس مجلس الإدارة
- الرئيس التنفيذي
- الشركة
- شركة ذات علاقة
- ذوو الصلة
- كبار المساهمين
- عضو مجلس الإدارة التنفيذي
- عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي
- عضو مجلس الإدارة المستقل
- الإدارة العليا (إدارة الشركة)
- المناصب القيادية
- أصحاب المصالح

- إجراءات الالتزام
- عدم الالتزام

٢-٨-٢ الجزء الثاني: أحكام عامة

يتناول هذا الجزء المبادئ الأساسية لحوكمة شركات التأمين، على سبيل المثال:

- المساءلة
- الإفصاح والشفافية
- ملاءمة ومناسبة الأشخاص
- الاستقلالية
- تعارض المصالح
- المكافآت والتعويضات

٢-٨-٣ الجزء الثالث: أحكام خاصة

ويشتمل هذا الجزء على ستة أقسام، تتناول قواعد ومبادئ الحوكمة للعديد من الأطراف ذات العلاقة بشركة التأمين، وهي:

- القسم الأول: المساهمون
- القسم الثاني: مجلس الإدارة
- رئيس مجلس الإدارة
- أعضاء مجلس الإدارة
- أمين سر مجلس الإدارة
- القسم الثالث: لجان مجلس الإدارة
- اللجنة التنفيذية
- لجنة الترشيحات والمكافآت
- لجنة المراجعة
- لجنة إدارة المخاطر
- لجنة الاستثمار
- القسم الرابع: وظائف الرقابة
- إدارة المخاطر
- المراجعة الداخلية
- مراقبة الالتزام
- القسم الخامس: الإكتواري المعين
- القسم السادس: الإدارة العليا

٩-٢ المبادئ الدولية الخاصة بالحوكمة الصادرة من IAIS

الهدف التعليمي

٩ - التعرف على المبادئ الدولية الخاصة بالحوكمة الصادرة من IAIS

كشف الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين [IAIS] International Association of Insurance Supervisors، عن مجموعة من الآليات والتي على أساسها يتم تطبيق الحوكمة في شركات التأمين، وهي:

- التحديد الدقيق للمسئوليات ونظام الشركة، مجلس الإدارة، المدير العام، لجان الإدارة
- الرقابة الداخلية
- الشفافية والرقابة الخارجية
- الشفافية والإفصاح
- المساءلة

ولقد لجأت الهيئات الدولية المختصة في التأمين بتقديم مجموعة من المبادئ والآليات الداخلية والخارجية لتحقيق حوكمة شركات التأمين، بهدف حل مشكلة تضارب المصالح سعيًا لتفعيل أداء الشركة وتكوين صورة حقيقية عن وضعها المالي، ولا يكون هذا إلا من خلال قوائم مالية معدة وفق النظم والمعايير المحاسبية الدولية التي تتماشى ومبادئ الحوكمة المؤسسية، والتي تسمح بتقييم أداء شركة التأمين وفق أحدث الطرق والأساليب والتعرف على تحديد الانحرافات وتصحيحها.

وتنقسم هذه الآليات إلى مجموعتين، وهما الآليات الخارجية للحوكمة في شركات التأمين، مثل المراجعة الخارجية بحيث يقوم المراجع الخارجي بإبداء الرأي حول ما إذا تم إعداد البيانات المتعلقة بالوضعية المالية للشركة، وفقًا للمعايير السليمة المتعارف عليها كما تمتد هذه المراجعة إلى تقارير الخبير الاكتواري.

كما أنه بالنسبة للخبير الاكتواري فيجب أن تحدد لائحة الحوكمة الخاصة بالشركة دور ومسئوليات الخبير الاكتواري المعين، وآلية عمله، ويملك الخبير الاكتواري من المواصفات ما يجعله عنصرًا فعالًا وأساسيًا في ممارسة الحوكمة في شركات التأمين.

أما الآليات الداخلية للحوكمة في شركات التأمين فهي مجلس الإدارة ويتكون مجلس الإدارة بشكل من أعضاء من خارج الإدارة التنفيذية، ويعرفون بالأعضاء المستقلين، وأعضاء من داخل الإدارة التنفيذية، وهو عامل مهم وآلية من آليات حوكمة الشركات، إذ أن مجلس الإدارة مؤهل لممارسة وظيفة مجلس الإشراف والمراقبة بحرية وطريقة مستقلة عن الإدارة من الناحية التنظيمية.

ونظرًا لكثرة المهام الموكلة لمجلس الإدارة يتم تشكيل لجان متخصصة، كل لجنة تتم بعملية خاصة منها لجنة التدقيق، لجنة المكافآت، لجنة التعيينات، لجنة أخلاقيات المهنة، لجنة الحوكمة، لجنة الموارد البشرية، لجنة التنمية والاستراتيجية، لجنة إدارة الأصول والخصوم.

٢-٩-١ دور ومهام لجنة الحوكمة بشركات التأمين

تقوم لجنة الحوكمة بشركات التأمين بأعمال المراجعة الدورية للقرارات والتعليمات التي تصدر من وقت لآخر عن الجهات الرقابية بخصوص قواعد وممارسات الحوكمة، بجانب مراقبة تنفيذ ممارسات وقواعد ومبادئ الحوكمة.

وكذلك التوصية للمجلس بعدد وتشكيل وصلاحيات اللجان وكيفية الرقابة عليها، فضلاً عن الفحص والقياس الدوري لأدوات الحوكمة في المنشأة وتطويرها، ورفع درجة الوعي لدى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة العاملين حول مبادئ الحوكمة، والتأكد من حصول أعضاء مجلس الإدارة على التدريب والتأهيل المستمر.

٢-٩-٢ دور لجنة المراجعة الداخلية في الرقابة بشركات التأمين

لجنة المراجعة الداخلية، هي عبارة عن نشاط مستقل يقوم به متخصص داخل شركة التأمين، ووسيلة فعالة تهدف إلى مساعدة الإدارة في التحقق من تنفيذ السياسات الإدارية التي تكفل الحماية للأصول وضمان دقة البيانات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات المحاسبية، والهادفة للحصول على أكبر كفاية إنتاجية.

وتساعد المراجعة الداخلية بما تقوم به من مساعدة المؤسسة التأمينية في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية، والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة إدارة المخاطر من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها في عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للمؤسسة التأمينية، وتحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيتها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة إدارة المخاطر.

٢-٩-٣ دور لجنة المخاطر في حوكمة شركات التأمين

يستعين مجلس إدارة شركة التأمين بلجنة المخاطر بهدف تحسن الحوكمة في الشركة، وضمان أكبر فعالية في تحديد المخاطر التي تتعرض لها الشركة، كل ذلك من أجل حماية مصالح أصحاب المصلحة، وضمان أن مجلس الإدارة يقوم بتعبئة جميع مجهوداته نحو الاستراتيجية التي من خلالها يتم تحقيق قيمة إضافية للشركة في إطار نظام رقابي فعال، فضلًا عن ضمان تنفيذ الضوابط التنظيمية والرقابية على نحو كاف وفعال. واتفقت الهيئات الدولية للتأمين على مجموعة من المبادئ والمعايير الخاصة بتطبيق حوكمة شركات التأمين. وهي التحديد الدقيق للمسؤوليات ونظام الشركة، مجلس الإدارة، المدير العام، لجان الإدارة، وكذلك الرقابة الداخلية، بجانب الشفافية والرقابة الخارجية، فضلًا عن الشفافية والإفصاح، إلى جانب المساءلة.

١٠-٢ أحكام حوكمة شركات التأمين (المساءلة، الإفصاح وغيرها).

الهدف التعليمي

١٠ - التعرف على أحكام حوكمة شركات التأمين (المساءلة، الإفصاح وغيرها).

استناداً إلى لائحة حوكمة شركات التأمين الصادرة عن البنك المركزي السعودي، فإن أهم أحكام حوكمة شركات التأمين، يمكن عرضها على النحو التالي:

١٠-١-٢ المساءلة

- يجب أن يعكس هيكل حوكمة الشركة مساءلة الإدارة العليا من قبل مجلس الإدارة ومساءلة المجلس من قبل المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح من خلال الأنظمة والسياسات الداخلية ذات العلاقة.
- تقع المسئولية النهائية عن الأداء والسلوكيات والالتزام النظامي للشركة على مجلس الإدارة. ولا يؤدي تفويض الصلاحيات إلى لجان المجلس أو الإدارة العليا إلى إعفاء المجلس من أي من مسئولياته. كما أنّ المجلس مسئول عن أداء الأطراف الأخرى التي يتم التعاقد معها لتأدية مهام أو إدارة وظائف معينة.

١٠-٢-٢ الإفصاح والشفافية

- يجب على مجلس الإدارة وضع سياسات وإجراءات رسمية مكتوبة للإفصاح تُحدد على الأقل نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها وآلية وتوقيت الإفصاح عن تلك المعلومات، وإجراءات ضمان جودة وكفاية وسرعة الإفصاح، بما يتوافق مع متطلبات الأنظمة واللوائح ذات العلاقة.
- مجلس الإدارة مسئول عن ضمان وجود مستوى ملائم من الشفافية والإفصاح الكافي في الوقت المناسب عن الأحداث التي قد تؤثر سلباً على الوضع المالي للشركة، وأدائها المالي، والمخاطر التي تواجه الشركة وطريقة إدارتها، والحوكمة.
- يجب على الشركة التأكد من أن المعلومات التي يتمّ الإفصاح عنها شاملة ومفهومة وذات علاقة ومتسقة وموثوقة ومتاحة للجمهور في التوقيت المناسب ودون أيّ تكلفة باهظة.
- يجب على مجلس الإدارة تزويد المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة بتقرير يتضمن تقييماً شاملاً وموضوعياً حول وضع الشركة وأدائها بشكل سنوي على الأقل، على أن يشمل ذلك بحدٍ أدنى ما يلي:

أ. استعراض تحليلي لأداء الشركة المالي خلال الفترة الماضية

ب. أهم القرارات المتخذة وأثرها على أداء ووضع الشركة

ج. تقييم استراتيجية الشركة ووضعها من الناحية المالية

د. أسماء الشركات المساهمة التي يكون عضو مجلس إدارة الشركة عضواً في مجالس إدارتها

ه. أي عقوبة أو أي قيد احتياطي أو جزاء مفروض على الشركة من أي جهة قضائية أو إشرافية أو تنظيمية

و. أي عقوبة أو أي قيد احتياطي أو جزاء مفروض على أي من أعضاء مجلس الإدارة من أي جهة

ز. قضائية أو إشرافية أو تنظيمية يكون له علاقة بالشركة

ح. تقييم للمخاطر المحيطة بالشركة وطريقة التعامل معها

ط. توقعات الأداء المستقبلي

– إضافة إلى أي متطلبات أخرى للإفصاح صادرة عن البنك المركزي السعودي أو الجهات الرقابية الأخرى، يجب أن يتضمن التقرير السنوي لمجلس الإدارة في الشركة المعلومات الآتية (بغض النظر عن الترتيب):

أ. بالنسبة لمجلس الإدارة: وظائف المجلس، تشكيل المجلس، اسم رئيس المجلس ونائبه، تواريخ بداية وانتهاء الدورة الحالية، عدد أعضاء المجلس المستقلين، عدد الاجتماعات المنعقدة خلال الفترة وتواريخها، أسماء الحضور لكل اجتماع، وتفاصيل مكافآت وتعويضات أعضاء المجلس

ب. بالنسبة لكل عضو في مجلس الإدارة: اسم العضو، وتصنيفه (تنفيذي، غير تنفيذي، أو مستقل)، أسماء الشركات الأخرى التي يشغل فيها العضو منصب عضو مجلس إدارة، الجهة التي يمثلها العضو (إن وجدت)، أي مناصب أخرى يشغلها العضو في الشركة (إن وجدت)

ج. بالنسبة لكل لجنة من اللجان التابعة لمجلس الإدارة: اسم ووظائف اللجنة، وأسماء أعضائها وتصنيفهم رئيس اللجنة أو تنفيذي أو غير تنفيذي أو مستقل أو من غير أعضاء مجلس الإدارة)، وعدد الاجتماعات المنعقدة خلال الفترة وتواريخها، وأسماء حضور كل اجتماع، وتفاصيل مكافآت وتعويضات الأعضاء لقاء عضويتهم في اللجنة

د. قائمة بأسماء ومناصب ومؤهلات وخبرات كل من أعضاء الإدارة العليا بالشركة

ه. مجموع المكافآت والتعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة ولخمسة أعضاء من الإدارة العليا الأعلى أجراً والرئيس التنفيذي والمدير المالي إن لم يكونا من ضمن الذين تلقوا أعلى المكافآت والتعويضات خلال الفترة (مقسمة إلى رواتب وبدلات ثابتة ومكافآت متغيرة وأي مكونات أخرى)، إضافة إلى وصف لأي مكافآت مرتبطة بالأداء متاحة لأعضاء الإدارة العليا، يضاف إليهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي إن لم يكونا من ضمنهم

و. ملكية أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا في الشركة (المباشرة وغير المباشرة) والتغيرات في ملكيتهم خلال العام المالي المنتهي كما هي معتمدة في سجل المساهمين

ز. وصف المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا خلال الفترة وآلية الموافقة عليها

ح. أي حالات تحتمل وجود تعارض في المصالح وآلية معالجتها والتعامل معها

ط. أسماء كبار المساهمين ونسبة تملك كل منهم في أسهم الشركة

ي. نتائج المراجعة السنوية لكفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية للشركة

ك. بيان حول التزام الشركة بمتطلبات لائحة الحوكمة الخاصة بالشركة وأسباب عدم الالتزام بأي من هذه المتطلبات

- يجب على الشركة أن توفر لمساهميها وعلى شبكة الإنترنت نسخاً من لائحة الحوكمة الخاصة بها والتقارير السنوية.

- لا يجوز للشركة الإعلان عن أيّة أحداث متوقعة تتطلّب الحصول على موافقة مسبقة أو عدم ممانعة من البنك المركزي السعودي قبل الحصول فعلياً على تلك الموافقة أو عدم الممانعة، مع مراعاة الأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

٣-١٠-٢ ملاءمة ومناسبة الأشخاص

- يجب أن تتوافر في أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان التابعة له وأعضاء الإدارة العليا الأمانة والنزاهة والكفاءة والمعرفة والخبرة اللازمة لأداء مهامهم الخاصة وعليهم الالتزام بكافة الأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي السعودي في جميع الأوقات، وبالأخص متطلبات التعيين في المناصب القيادية في المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف البنك المركزي السعودي.

- يجب أن يكون كبار المساهمين من ذوي السمعة والسلوك الجيد والوضع المالي السليم وألا يكون قد صدر بحق أي منهم أحكام متعلقة بارتكاب أعمال مُخِّلة بالشرف أو الأمانة أو مخالفة للأنظمة واللوائح في المملكة العربية السعودية أو في أي بلد آخر.

- جميع التعيينات لشاغلي المناصب القيادية بمن فيهم أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان التابعة له يجب أن تتم وفق ما ورد في متطلبات التعيين في المناصب القيادية في المؤسسات المالية الصادرة عن البنك المركزي السعودي.

- يجب أن تشتمل سياسة الترقيات والمكافآت التي تعتمدها الشركة على معايير وإجراءات رسمية صارمة لمراقبة وتقييم مدى ملاءمة ومناسبة أعضاء مجلس الإدارة واللجان التابعة له وأعضاء الإدارة العليا بشكل مستمر، ويجب على الشركة إبلاغ البنك المركزي السعودي بأي معلومات أو ظروف من شأنها التأثير على تقييم ملاءمة ومناسبة هؤلاء الأشخاص وذلك خلال مدة لا تزيد على ٣ أيام عمل من تاريخ الحصول على تلك المعلومات أو من حدوث التغيّر.

٤-١٠-٢ الاستقلالية

- يجب أن يدعم هيكل الحوكمة بالشركة مستوى عالٍ من الاستقلالية في اتخاذ القرارات على مستوى الشركة والذي يمكن تحقيقه، على سبيل المثال، من خلال الفصل بين واجبات المجلس والإدارة وتعزيز استقلالية وظائف الرقابة وتجنب مخاطر تعارض المصالح.

- ينبغي لمجلس الإدارة الاستفادة من خدمات الأطراف الخارجية المستقلة في التأكد من كفاءة وفعالية هيكل وإجراءات الحوكمة بالشركة والجوانب الفنية الأخرى التي لا يكون لمجلس الإدارة معرفة جيدة وخبرة فيها.

٥-١٠-٢ تعارض المصالح

- يجب أن تتخذ الشركة تدابير معقولة لاكتشاف الحالات المحتملة لتعارض المصالح وأن يكون لديها إجراءات واضحة ومكتوبة للتعامل مع هذه الحالات ومعالجتها بعدل وشفافية.

- يجب ألا يكون لعضو مجلس الإدارة أو الإدارة العليا مصلحة شخصية، مباشرة أو غير مباشرة، في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة بغير ترخيص من الجمعية العامة يُجدد كل سنة، وتستثنى من ذلك الأعمال التي تتم عن طريق المنافسة العامة إذا كان العضو صاحب العرض الأفضل. وعلى عضو مجلس الإدارة أو الإدارة العليا إبلاغ المجلس بما له من مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة، ويُثبت هذا التبليغ في محضر اجتماع المجلس. ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة ذي المصلحة الاشتراك في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن في الجمعية العامة أو في اجتماع مجلس الإدارة. ويبلغ رئيس مجلس الإدارة الجمعية العامة عند انعقادها عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا مصلحة شخصية فيها ومبالغها، ويرفق بهذا التبليغ تقرير خاص من مراقبي الحسابات.

- لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أو الإدارة العليا، بغير ترخيص من الجمعية العامة، يجدد كلّ سنة، أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو أن يتاجر في أحد فروع النشاط الذي تزاوله.

- يجب على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا الذين لهم ملكية في أي من شركات المهن الحرة المتعلقة بالتأمين مثل وسطاء ووكلاء التأمين:

أ. الإفصاح كتابة لمجلس الإدارة عن ملكيتهم في شركة المهن الحرة في أقرب فرصة ممكنة

ب. الامتناع عن تشجيع التعامل مع شركة المهن الحرة التي لهم ملكية فيها

ج. الامتناع عن التصويت على أي من القرارات المتعلقة بالتعامل مع شركة المهن الحرة التي لهم ملكية فيها

كما يجب على الشركة الإفصاح للجمعية العامة عند انعقادها عن تعاملاتها مع أي من شركات المهن الحرة المتعلقة بالتأمين التي يكون لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا مصلحة شخصية فيها، ويرفق بهذا التبليغ تقرير خاص من مراقبي الحسابات.

- يجب أن يزود رئيس مجلس الإدارة الجمعية العامة بتفاصيل العقود التأمينية التي يكون فيها مصلحة لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا أو الأطراف ذات العلاقة بهم، بما في ذلك نوعية وحجم هذه العقود وأي خسائر ناتجة منها إن وجدت.

٦-١٠-٢ المكافآت والتعويضات

- يحدد النظام الأساسي للشركة مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مقابل الخدمات التي يقومون بها، ويجوز تعديل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بموافقة الجمعية العامة غير العادية للمساهمين.

- يقوم مجلس الإدارة باقتراح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءً على توصية لجنة الترشيحات والمكافآت وبما يتوافق مع الأنظمة واللوائح والتعليمات ذات العلاقة ومع أي شروط معتمدة من الجمعية العامة

ولا يعتمد أي من المكافآت والتعويضات المقترحة لرئيس وأعضاء المجلس إلا بعد موافقة الجمعية العامة عليها.

ويجب على الشركة التأكد من نشر كل التفاصيل مكتوبة للمكافآت والتعويضات المقترحة لتكون متاحة لجميع المساهمين قبل انعقاد الجمعية العامة التي يتم فيها التصويت على تلك المكافآت والتعويضات.

- يجب أن يكون لدى الشركة سياسة للمكافآت والتعويضات، بحيث تشمل هذه السياسة جميع مستويات وفئات الموظفين سواء كانوا متفرغين أو متعاقدين، بحيث تغطي هذه السياسة بحد أدنى الجوانب الآتية:

أ. أهداف خطة المكافآت والتعويضات (مع التركيز على تعزيز الإدارة الفاعلة للمخاطر وتحقيق سلامة واستقرار الوضع المالي للشركة

ب. هيكل نظام المكافآت والتعويضات بما في ذلك المحددات الرئيسية للتعويضات وتوافقها مع درجة المخاطرة، الخ

ج. محددات عناصر المكافآت والتعويضات (العناصر الثابتة والمتغيّرة، والمنافع المالية وغير المالية، الخ)

د. ربط المكافآت والتعويضات بالأداء

- يجب على مجلس الإدارة التأكد من أن مستوى وهيكل المكافآت والتعويضات:

أ. عادل

ب. متوافق مع أهداف الشركة

ج. يشجع على الممارسات الاحترازية وعدم أخذ مخاطر عالية لتحقيق عوائد قصيرة المدى، ويتفق مع سياسة إدارة مخاطر الشركة المعتمدة من المجلس

د. لا يسبب أي تعارض في المصالح من شأنه التأثير سلباً على أداء الشركة

هـ. يهدف إلى تحقيق مصالح المؤمّن لهم والمساهمين وأهداف الشركة الاستراتيجية طويلة المدى

- يجب أن يكون لدى الشركة نظام لتقييم أداء موظفيها بجميع مستوياتهم بشكل موضوعي ومنهجي. وعلى وجه التحديد، يجب أن يُبنى تقييم أداء الإدارة العليا على المدى الطويل ولا يقتصر على أداء سنة واحدة فقط .

- يجب على لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة التأكد من عمل مراجعة سنوية لممارسات المكافآت والتعويضات بالشركة (بواسطة وظيفة المراجعة الداخلية أو جهة خارجية متخصصة) بشكل مستقل ودون تدخل من الإدارة التنفيذية بالشركة.

- يجب تصميم هيكل المكافآت والتعويضات للعاملين في وظائف الرقابة (مثل المراجعة الداخلية ومراقبة الالتزام) بشكل يساهم في تعزيز حيادية واستقلالية هذه الوظائف. وعلى وجه التحديد، ينبغي التأكد من أن تقييم أداء العاملين بهذه الوظائف وتحديد مكافآتهم يتم دون أي تدخل من الإدارة التنفيذية بالشركة.

- لا يجــوز لعضو مجلس الإدارة أو الإدارة العليا (باســتثناء مديري المبيعــات) الحصول على عمولات أو مكافآت لقــاء الأعمال التي يســاهمون في إبرامها لصالح الشــركة. كما لا يجــوز ربط أي جزء من مكافــآت وتعويضات عضــو مجلــس الإدارة أو الإدارة العليا (باســتثناء مديــري المبيعات) بحجم أعمال الشــركة (أقســاط التأمين) بشكل مباشر.

١١-٢ سياسة حوكمة شركات التأمين.

الهدف التعليمي

١١ - التعرف على الغرض الأساسي لحوكمة شركات التأمين.

تلجأ شــركات التأمين الســعودية لتطبيق معايير الحوكمة ومبادئها، حيث أن تطبيق تلــك المبادئ والمعايير يكــون لعدة أســباب منها ما يتعلــق برغبتها في الحصول على تصنيــف ائتماني من جهــات التصنيف العالمية، و التي تشــترط تطبيق تلك الشــركات للمبادئ الدولية لحوكمة شــركات التأمين، كما يســعى المساهمون بشــركات التأمين للتأكد من اتباع المعايير الســليمة في إدارة الشــركات ســعيًا لتعظيم الإنتاجية وتحســين الأداء، والنتائــج الفنيــة والماليــة والالتــزام بتطبيــق القوانين والقواعــد المنظمة لنشــاط التأميــن، وتحديد الاختصاصــات بدقة، فضلًا عن الحفــاظ على قدرة الشــركة على الوفــاء بالتزاماتها وتعزيز ملاءتهــا المالية.

وقــد ورد بلائحة حوكمة شــركات التأميــن الصادرة عــن البنك المركزي الســعودي فيما يتعلــق بالالتزام ما يلي :

- تتولــى وظيفــة مراقبة الالتــزام مســئولية مراقبة التزام الشــركة بجميــع الأنظمة واللوائــح والتعليمات ذات العلاقــة الصــادرة عن البنك المركزي الســعودي أو الجهــات الرقابية الأخرى ذات العلاقــة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحســين مســتوى الالتزام النظامي بالشــركة.
- يجب أن تحدد لائحة الحوكمة الخاصة بالشركة دور ومسئوليات وهيكل وظيفة مراقبة الالتزام.

أسئلة نهاية الفصل:

أجب عن الأسئلة التالية وتحقق من صحة إجابتك في القسم الموافق:

١. تتسم حوكمة الشركات بعدة خصائص، اذكرها باختصار؟

مرجع الإجابة: القسم ١-١-٢

٢. اشرح باختصار الهدف الرئيسي لحوكمة شركات التأمين؟

مرجع الإجابة: القسم ٢-١-٢

٣. اذكر بشكل مختصر أهداف وظيفة الالتزام في شركات التأمين؟

مرجع الإجابة: القسم ٢-٢-٢

٤. بإيجاز، حدد مخاطر عدم الالتزام في شركات التأمين؟

مرجع الإجابة: القسم ١-٤-٢

٥. حدد خمسة من واجبات ومسؤوليات مسؤول الالتزام الرقابي؟

مرجع الإجابة: القسم ١-٥-٢

٦. تغطي لائحة قواعد السلوك المهني الخاصة بشركة التأمين حد أدنى من الجوانب الأخلاقية للسلوك المهني، أذكر ثلاثة منها؟

مرجع الإجابة: القسم ١-٧-٢

٧. وضح باختصار أهداف وعناصر الميثاق للسلوك المهني السليم في المؤسسات المالية؟

مرجع الإجابة: القسم ٣-٧-٢ & ٤-٧-٢

٨. يعد من ضمن عناصر السلوك المهني السليم (إدارة المخاطر) لثلاثة مخاطر، أذكرها؟

مرجع الإجابة: القسم ٤-٧-٢ (ب)

٩. حدد باختصار المبادئ الدولية الخاصة بالحوكمة الصادرة من IAIS؟

مرجع الإجابة: القسم ٩- ٢

١٠. اشرح بإيجاز دور ومهام لجنة الحوكمة بشركات التأمين؟

مرجع الإجابة: القسم ١-٩-٢

١١. الإفصاح والشفافية يعد أحد أحكام حوكمة شركات التأمين، استعرضه باختصار؟

مرجع الإجابة: القسم ٢-١٠-٢

١٢. تناول بالشرح المختصر تعارض المصالح كأحد أحكام حوكمة شركات التأمين؟

مرجع الإجابة: القسم ٥-١٠-٢

الفصل الثالث

مبادئ الالتزام بمكافحة الاحتيال وغسل الأموال وتمويل الإرهاب في شركات التأمين

يتضمن هذا الجزء من المنهج قرابة ١٢ سؤال تجريبي من بين ٥٠ سؤال في الاختبار

مقدمة:

يتناول هذا الفصل موضوع غسل الأموال وتمويل الإرهاب باعتباره من أهم القضايا التي تشكل تهديداً حقيقياً للنظام المالي وشركات التأمين، نظراً لتزايد معدلات الجريمة والأموال الناتجة عنها. وكذلك التعرف على مفهوم الاحتيال وأنواعه وأساليب مكافحته في شركات التأمين.

١-٣ طبيعة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومراحلها ومخاطرها وأساليب مكافحتها .

الهدف التعليمي

١ - التعرف على مفهوم عمليات غسل الأموال وأهدافها ومراحلها ومخاطرها.
٢ - التعرف على طبيعة عمليات تمويل الإرهاب ومراحلها ومخاطرها.
٣ - التعرف على أساليب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

١-١-٣ مفهوم عمليات غسل الأموال

وفقاً لدليل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الصادر عن إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالبنك المركزي السعودي في ربيع الأول ١٤٤١هـ نوفمبر ٢٠١٩م، فإن جريمة غسل الأموال تعد جريمة مُستقلة عن الجريمة الأصلية، ولا يلزم لإدانة الشخص في جريمة غسل الأموال، أو لغرض اعتبار الأموال متحصلات جريمة، إدانته بارتكاب الجريمة الأصلية، سواءً ارتكبت الجريمة الأصلية داخل المملكة أو خارجها، ويُتحقق من القصد أو العلم أو الغرض في ارتكاب جريمة غسل الأموال من خلال الظروف والملابسات الموضوعية والواقعية للقضية. ويعد مرتكباً لجريمة غسل الأموال كل من قام بأي من الأفعال الآتية:

١. تحويل الأموال أو نقلها أو إجراء أي عملية بها، مع العلم بأنها من متحصّلات جريمة.لأجل إخفاء المصدر غير المشروع لتلك الأموال أو تمويهه، أو لأجل مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب الجريمة الأصلية التي تحصّلت منها تلك الأموال للإفلات من عواقب ارتكابها.

٢. اكتساب الأموال أو حيازتها أو استخدامها، مع العلم بأنها من متحصلات جريمة أو مصدرها غير مشروع.

٣. إخفاء أو تمويه طبيعة الأموال، أو مصدرها أو حركتها أو ملكيتها أو مكانها أو طريقة التصرف بها أو الحقوق المرتبطة بها، مع العلم بأنها من متحصلات جريمة.

٤. الشروع في ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في الفقرات (١) و (٢) و (٣) أعلاه، أو الاشتراك في ارتكابها بطريق الاتفاق أو تأمين المساعدة أو التحريض أو تقديم المشورة أو التوجيه أو النصح أو التسهيل أو التواطؤ أو التستر أو التآمر.

ويُعد الشخص الاعتباري مرتكبا جريمة غسل الأموال إذا ارتكب باسمه أو لحسابه أي من الأفعال الواردة أعلاه، وذلك مع عدم الإخلال بالمسؤولية الجنائية لرؤساء وأعضاء مجالس إداراته أو مالكيه أو العاملين فيه أو ممثليه المفوضين أو مدققي حساباته، أو أي شخص طبيعي آخر يتصرف باسمه أو لحسابه.

أ. تعريف غسل الأموال:

عرفت المادة الأولى من نظام غسل الأموال الصادر عن البنك المركزي السعودي، عملية غسل الأموال بأنها:

«ارتكاب أي فعل أو الشروع فيه يقصد من ورائه إخفاء أو تمويه أصل حقيقة أموال مكتسبة خلافاً للشرع أو النظام وجعلها تبدو كأنها مشروعة المصدر».

وعرف النظام الأموال: بأنها الأصول أو الموارد الاقتصادية أو الممتلكات أياً كانت قيمتها أو نوعها أو طريقة امتلاكها سواء كانت مادية أو غير مادية، ملموسة أو غير ملموسة، منقولة أو غير منقولة، والوثائق والصكوك والمستندات والحوالات وخطابات الاعتماد أياً كان شكلها بما في ذلك النظم الالكترونية أو الرقمية، والائتمانات المصرفية التي تدل على ملكية أو مصلحة فيها، وكذلك جميع أنواع الأوراق التجارية والمالية والسندات والكمبيالات، أو أية فوائد أو أرباح أخرى تنتج عن هذه الأموال.

أما المتحصلات فقد عرفها النظام بأنها: الأموال الناشئة أو المتحصلة – داخل المملكة أو خارجها– بشكل مباشر أو غير مباشر من ارتكاب جريمة أصلية، بما في ذلك الأموال التي حولت أو بدلت كلياً أو جزئياً إلى أموال مماثلة.

ويقصد بالمؤسسات المالية: أي منشأة في المملكة تزاول واحداً (أو أكثر) من الأنشطة أو العمليات المالية، وتوضح اللائحة التنفيذية لهذا النظام الأنشطة أو العمليات التي تزاولها المؤسسات المالية لمصلحة عميل أو نيابة عنه.

ووفقاً دليل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر عن البنك المركزي السعودي، يعد مرتكباً جريمة غسل الأموال كل من قام بأي من الأفعال التالية:

١. تحويل الأموال أو نقلها أو إجراء أي عملية بها، مع العلم بأنها من متحصّلات جريمة؛ لأجل إخفاء المصدر غير المشروع لتلك الأموال أو تمويهه، أو لأجل مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب الجريمة الأصلية التي تحصّلت منها تلك الأموال للإفلات من عواقب ارتكابها؛

٢. اكتساب الأموال أو حيازتها أو استخدامها، مع العلم بأنها من متحصلات جريمة أو مصدرها غير مشروع؛

٣. إخفاء أو تمويه طبيعة الأموال، أو مصدرها أو حركتها أو ملكيتها أو مكانها أو طريقة التصرف بها أو الحقوق المرتبطة بها، مع العلم بأنها من متحصلات جريمة؛

٤. الشروع في ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في الفقرات (١) و (٢) و (٣) أعلاه، أو الاشتراك في ارتكابها بطريق الاتفاق أو تأمين المساعدة أو التحريض أو تقديم المشورة أو التوجيه أو النصح أو التسهيل أو التواطؤ أو التستر أو التآمر .

ب. أهداف عملية غسل الأموال:

يهدف المجرمون من وراء غسل الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة إلى تحقيق الآتي:

- تغيير الصفة الأصلية لهذه الأموال.
- زيادة صعوبة معرفة مصدر الأموال.
- زيادة صعوبة إمكانية تعقب الأموال من قبل الجهات الأمنية.
- إعادة تدوير هذه الأموال لتبدو أنها مشروعة ومتحققة من مصدر مشروع.
- إعادة دمج واستثمار هذه الأموال في أعمال اقتصادية مشروعة.

ج. مراحل عمليات غسل الأموال:

وعادة ما تمر عمليات غسل الأموال بثلاث مراحل وهي كالتالي:

- الإيداع أو الإحلال: هي مرحلة يتم فيها توظيف أو إدخال الأموال الناتجة عن مصدر غير مشروع إلى النظام المالي، الهدف منها إيداع النقد الناتج عن الأنشطة غير المشروعة في النظام المالي بطريقة لا تثير الانتباه، ويتم ذلك عادة عن طريق المؤسسة المالية من خلال مزاولة العميل أو الشخص الذي يتصرف نيابة عن العميل أي من الأنشطة والعمليات المالية بما فيها قبول الإيداعات النقدية، وصرف العملات، وشراء أسهم، وإبرام عقود تمويل أو عقود الحماية و/أو الادخار؛ دون أن تقوم المؤسسة المالية باتخاذ تدابير وقائية كافية تحميها من مخاطر غسل الأموال .
- التغطية: هي مرحلة يتم فيها تحويل ونقل الأموال بغرض إخفاء أصلها، الهدف منها التمويه عن الأصل غير الشرعي للأموال التي تم إدخالها في النظام المالي، ويشمل ذلك إرسال حوالات برقية إلى مؤسسة مالية أخرى، وشراء وبيع الاستثمارات، والأدوات المالية، إلغاء عقد التمويل أو إلغاء وثيقة الحماية و/أو الادخار خلال فترة السماح ، أو الاستثمارات الوهمية أو الخطط التجارية.
- الدمج: وهي مرحلة يتم فيها إعادة إدخال الأموال مرة أخرى في الاقتصاد، بحيث يصبح من الصعوبة التمييز بينها وبين الأموال ذات المصدر المشروع، وذلك بهدف إضفاء الشرعية على الأموال غير المشروعة ودمجها بصورة مشروعة في الاقتصاد المحلي أو العالمي، وذلك من خلا ل شراء الأموال بما فيها شراء الأصول المالية أو الأسهم أو السلع الثمينة أو الاستثمار في العقارات.

د. مخاطر عمليات غسل الأموال:

- **المخاطر الاقتصادية:**
- **التشويه الاقتصادي وانعدام الاستقرار:**

• يستثمر غاسل الأموال عادة أمواله في أنشطة ليست بالضرورة ذات فائدة اقتصادية للدولة التي تقع فيها الأموال. لأن هدفهم إخفاء مصدر الأموال وليس الربح

• أيضاً يتضرر النمو الاقتصادي في حالة استثمار تلك الأموال في قطاعات بأكملها لمصالح قصيرة الأجل ثم التخلي عنها، مما يسبب إنهيار تلك القطاعات وإحداث أضرار بالغة بالاقتصاد

- **ارتفاع معدل التضخم:**

تساهم عملية غسل الأموال في زيادة المستوى العام للأسعار أو حدوث تضخم من جانب الطلب الكلي في المجتمع مصحوبًا بالتدهور في القوة الشرائية للنقود. ونظرًا إلى أن عملية غسل الأموال وما يرتبط بها من حركة للأموال عبر البنوك المتعددة على مستوى العالم، فإنها تؤدي أو تساهم بشكل ملحوظ في التوسع في السيولة الدولية، ومن ثم يمكن أن تنتج عنها ضغوط تضخمية، ويمكن أن تؤدي إلى توسيع الفجوة بين المعروض من السلع والخدمات والطلب عليها ويصعب التغلب عليها أو تضييقها

- **انخفاض الدخل القومي:**

تؤثر عمليات غسل الأموال تأثيراً سلبياً في توزيع الدخل القومي؛ لأن مصدر هذه الأموال عادة ما يكون غير مشروع. كذلك يؤدى هروب الأموال إلى خارج حدود الدولة إلى زيادة العبء الضريبي على الأفراد أصحاب الدخول المشروعة؛ لأن الدولة تضطر إلى فرض ضرائب جديدة أو زيادة نسبة الضرائب المالية لسد النقص الحاصل بسبب هروب هذه الأموال، وهو ما يعني زيادة الأعباء على أصحاب المداخيل المشروعة في المجتمع.

- **تذبذب الأسعار في البورصات وتشويه صورة الأسواق المالية:**

في حالة دخول الأموال غير المشروعة المراد غسلها إلى سوق الأوراق المالية فإنها تبيع وتشترى بأسعار المضاربة بعيدًا عن أسعار السوق الحقيقية للأسهم، وهذا يؤدى إلى تذبذب الأسواق المالية وعدم استقرارها، وينعكس على زعزعة الثقة بالأسواق المالية.

- **المخاطر الاجتماعية:**

- **زيادة معدلات البطالة:**

لعمليات غسل الأموال علاقة وثيقة بانتشار البطالة في المجتمع؛ ذلك أن تهريب الأموال إلى الخارج عبر القنوات المصرفية وغيرها وغسلها يؤدي إلى نقل جزء من الدخل القومي إلى الدول الأخرى، ومن ثم تعجز الدول التي هرب منها رأس المال عن الإنفاق على الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل للمواطنين/ وبالتالي تواجه خطر البطالة في ظل الزيادة السنوية في أعداد الخريجين من المدارس والجامعات، فضلًا عن الباحثين عن العمل من غير المتعلمين، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة. لذلك، لا يمكن الفصل بين عمليات غسل الأموال ومعدلات البطالة سواء في الدول المتقدمة أو النامية

- **تدني مستوى المعيشة:**

تؤثر عمليات غسل الأموال في توزيع الدخل على أفراد المجتمع بشكل سيئ وتزيد أعباء الفقراء وتوسع الفجوة بينهم وبين الأغنياء، وهو ما يعني وجود آثار اجتماعية سلبية نتيجة لسوء توزيع الدخل، مما يؤدي إلى اختلال في الهيكل الاجتماعي وتفاقم مشكلة الفقر وتدني مستوى المعيشة.

- **زيادة معدلات الجريمة والفساد:**

- إضعاف المؤسسات المالية) انهيار بنك الاتحاد الأوربي، وفضيحة بنك الاعتماد والتجارة، وانهيار بنك بار ينجز في عام ١٩٩٥م)

- مخاطر على سمعة الدولة (تحد من الفرص الشرعية العالمية، وتحرم الدولة من دعم الجهات المانحة)
- فساد أخلاقيات المجتمع) المخدرات والرشا والاتجار غير المشروع في الأسلحة.. إلخ (، وبالتالي رفع التكاليف الاجتماعية، مثل علاج المدمنين

- ظهور عصابات متخصصة في جرائم غسل الأموال:

يؤدي انتشار عمليات غسل الأموال في منطقة محددة إلى تكوين عصابة إجرامية متخصصة تفرِز عصابات أخرى وتشتري وتجند ضعاف النفوس، وهذا يمكن أن يقود إلى تكوين تنظيم إجرامي يزعزع الأمن والطمأنينة ويزيد من معدل الجرائم بصفة عامة.

- المخاطر السياسية لغسل الأموال

- اختراق هياكل بعض الحكومات وإفسادها:

قد تؤثر هذه الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة أيضًا في البنيان السياسي ونوابه خاصة في الدول التي بها عدم استقرار اقتصادي وسياسي، حيث تمول الدعايات الانتخابية الهادفة إلى تولي الوظائف النيابية، مما يدفع بالمجرمين غاسلي الأموال إلى المجالس النيابية التي عملها الأساسي وضع التشريعات ومراقبة أعمال الحكومة، فيؤثروا في أعمال تلك المجالس لخدمة مصالحهم، ويكتسبوا حصانة برلمانية فيكونوا في مأمن من المساءلة الجنائية.

٢-١-٣ طبيعة عمليات تمويل الإرهاب

قدم نظام مكافحة غسل الأموال تعريف لجريمة تمويل الإرهاب على أنها:

«كل فعل يتضمن جمع أموال، أو تقديمها، أو أخذها، أو تخصيصها، أو نقلها، أو تحويلها كلياً أو جزئياً لأي نشاط إرهابي فردي أو جماعي، منظم أو غير منظم، في الداخل أو في الخارج، سواء كان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر من مصدر مشروع أم غير مشروع. أو القيام لمصلحة هذا النشاط أو عناصره بأي عملية بنكية أو مصرفية أو مالية أو تجارية، أو الحصول مباشرة أو بالوساطة على أموال لاستغلالها لمصلحته، أو للدعوة والترويج لمبادئه، أو تدبير أماكن للتدريب، أو إيواء عناصره وتزويدهم بأي نوع من الأسلحة أو المستندات المزورة، أو تقديم أي وسيلة مساعدة أخرى من وسائل الدعم والتمويل مع العلم بذلك، وكل فعل يشكل جريمة في نطاق الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب»

وتلتزم المملكة العربية السعودية بجميع قرارات الأمم المتحدة -مجلس الأمن- الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب، كما قد قامت بتجريم تمويل الإرهاب، والأعمال الإرهابية والمنظمات الإرهابية.

وتطلب البنك المركزي السعودي من كافة المؤسسات المالية العاملة بالمملكة الالتزام التام بتطبيق القرارات الصادرة من الأمم المتحدة والتوصيات الصادرة من مجموعة العمل المالي (FATF). وفي حالة توفر لبنك أو شركة تمويل أي سبب ليظن بأن فرداً، أو مؤسسة تجارية أو منظمة ما تقدم أو تجمع الأموال بواسطة أية وسيلة مباشرة أو غير مباشرة وهي تعرف أن هذه الأموال ستستخدم لأغراض غير

شـرعية يتوجـب عليهم الامتنـاع عن الدخول فـي التعامل مع هؤلاء مع إبلاغ السـلطات المختصة بشـأنها.

أ. مراحل تمويل الإرهاب:

عادة تمر عمليات تمويل الإرهاب بثلاث مراحل على النحو التالي:

- مرحلة جمع الأموال:

جمـع أموال لدعـم وتمويل عمليـات إرهابية أو أشـخاص بغـرض القيام بأعمـال إرهابية. قد يتـم في هذه المرحلة إسـاءة اسـتخدام الجمعيات الخيرية والمؤسسـات غير الهادفة للربح باسـتخدامها من الممولين أو الإرهابيين لجمع وغسـل الأمـوال الموجهة إلـى الإرهاب) باعتبار الجمعيـات الخيرية تتمتـع بثقة الجمهور ولديهـا إمكانيـة الوصول إلـى مصـادر كبيرة للأمـوال ولوجودهـا غالبًا قـرب مناطق النـزاع التي قـد تكون معرضـة للنشـاط الإرهابـي (، علمـاً أن الأصـل في وجـود الجمعيـات الخيرية في تلـك المناطـق هو بغرض تقديم المسـاعدات الإنسـانية ومساعدة الأشـخاص المتضررين.

- مرحلة نقل الأموال:

نقـل أو تحويـل الأمـوال إلى إرهابيين داخـل منطقة جمع الأمـوال أو خارجهـا، وقد يتم اسـتخدام المصارف أو شـركات الصرافة أو طريقـة التحويل البديل، نقـل الأموال عبر الحـدود .... إلخ.

- مرحلة استخدام الأموال:

وضـع الأمـوال تحت تصـرف الإرهابييـن لتغطيـة المصاريـف التشـغيلية) الإعاشـة والمصاريف الشـخصية والعلاجيـة، وشـراء تذاكر السـفر، وشـراء الأسـلحة والذخائـر، التدريب علـى القتـال .... إلخ)

ب. مخاطر جرائم تمويل الإرهاب:

- يتنافى مع مبادئ الدين والأعراف وقيم الحق والخير.
- زعزعة الأمن وقد يؤدي إلى الدمار الشامل.
- التشرد واللجوء السياسي /تخريب الاقتصاد وإعاقة النمو الاقتصادي.
- إثارة الفتن بين الطوائف) دينية أو قبلية أو حزبية ...إلخ (
- انتشار جرائم القتل والعنف: الظلم والقهر يولد الظلم والعنف كرد فعل.

٣-١-٣ أساليب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أ. مكافحة غسل الأموال:

- نصت المادة الخامسة والعشرون من نظام مكافحة غسل الأموال على الآتي:

للجهة الرقابية عند اكتشـاف أي مخالفة من المؤسسـات الماليـة او الأعمال والمهن غيـر المالية المحددة أو المنظمـات غيـر الهادفة إلى الربـح، أو مديريها أو أي من أعضاء مجالـس إدارتها أو أعضـاء إداراتها التنفيذية أو الإشـرافية، للأحـكام المنصوص عليها في النظـام أو اللائحة التنفيذيـة أو القرارات أو تعليمـات ذات الصلة أو أي مخالفـة تحـال إليهـا من قبل السـلطة المختصـة- أن تتخـذ أو تفرض واحـداً (أو أكثر (من الإجـراءات أو الجزاءات الآتية:

١. إصدار إنذار كتابي بالمخالفة المرتكبة.

٢. إصدار أمر يتضمن الالتزام بتعليمات محددة.

٣. إصدار أمر يطلب تقديم تقارير منتظمة عن التدابير المتخذة لمعالجة المخالفة.

٤. فرض غرامة مالية لا تتجاوز خمسة ملايين ريال سعودي عن كل مخالفة.

٥. منع مرتكب المخالفة من العمل في القطاعات التي تملك الجهة الرقابية سلطة الرقابة عليها لمدة تحددها الجهة الرقابية.

٦. تقييد صلاحيات المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية أو الإشرافية أو الملاك المسيطرين، ومن ذلك تعيين مراقب مؤقت واحدًا أو أكثر.

٧. إيقاف المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية او الإشرافية أو طلب تغييرهم.

٨. إيقاف النشاط أو العمل أو المهنة أو المنتج أو تغيير أي منهما أو حظر مزاولته.

٩. تعليق الترخيص أو تقييده أو سحبه أو إلغاؤه. وعلى الجهة الرقابية إبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية بما تتخذه من إجراء او جزاء.

- نصت المادة السادسة والعشرون من النظام على أن يعاقب كل من يرتكب جريمة غسل الأموال بالسجن مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز عشر سنوات، أو بغرامة لا تزيد على خمسة ملايين ريال، أو بكلتا العقوبتين.

- نصت المادة الحادية والثلاثون من النظام على أن يعاقب أي شخص ذي صفة اعتبارية يرتكب جريمة غسل الأموال بغرامة لا تزيد على خمسين مليون ريال ولا تقل عن ضعف قيمة الأموال محل الجريمة، ويجوز معاقبته بمنعه بصفة دائمة أو مؤقتة من القيام بالنشاط المرخص له أو بتصفية أعماله.

ب. مكافحة تمويل الإرهاب

وفقاً لنظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، يجب على المؤسسات المالية والمنظمات غير الهادفة للربح القيام بالآتي:

- تحديد وفهم مخاطر تمويل الإرهاب لديها وتقييمها وتوثيقها وتحديثها بشكل مستمر، وتوفير تقييمها للمخاطر للجهات الرقابية المختصة عند الطلب. مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة واسعة من عوامل الخطر بما فيها تلك المرتبطة بعملائها، أو البلدان أو المناطق الجغرافية أو المنتجات أو الخدمات أو المعاملات أو قنوات التسليم، على أن تتضمن دراسة تقييم المخاطر وفقًا لهذه المادة تقييماً للمخاطر المرتبطة بمنتجات جديدة، وممارسات العمل والتقنيات قبل استخدامها.

- اتخاذ تدابير العناية الواجبة، وتحديد نطاقها على أساس مستوى مخاطر تمويل الإرهاب المرتبطة بالعملاء وعلاقات العمل، ويتعين عليها تطبيق تدابير مشددة للعناية الواجبة عندما تكون مخاطر تمويل الإرهاب مرتفعة، ويلزم ما يلي:

- الاحتفاظ بجميع السجلات والمستندات والوثائق والبيانات بما فيها مستندات تدابير العناية الواجبة،

لجميع التعاملات المالية والصفقات التجارية والنقدية، سواء أكانت محلية أو خارجية، وذلك لمدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ انتهاء العملية أو قفل الحساب.

- للنيابة العامة - في الحالات التي تراها إلزام المؤسسات المالية، بتمديد مدة الاحتفاظ بالسجلات والمستندات والوثائق والبيانات إلى الحد الضروري لأغراض التحقيق الجنائي التحقيق الجنائي أو الادعاء.
- يجب أن تكون السجلات والمستندات المحتفظ بها كافية للسماح بتحليل البيانات وتتبع التعاملات المالية، ويجب أن يتم الاحتفاظ بها لتكون متاحة للجهات المختصة عند الطلب.
- تطبيق تدابير العناية الواجبة المشددة على علاقات العمل والمعاملات مع أي شخص يأتي من بلد أو يقيم فيه تم تحديده من قبلها أو من قبل اللجنة الدائمة لمكافحة ا الإرهاب وتمويله، على أنه بلد عالي المخاطر. وعلى المؤسسات المالية، تطبيق تدابير للتخفيف من المخاطر العالية التي تحددها الجهات الرقابية.
- وضع السياسات والإجراءات والضوابط، وتنفيذها بفعالية لمكافحة تمويل الإرهاب بهدف الإدارة والحد من أي مخاطر محددة.

٢-٣ قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الهدف التعليمي

٤ - التعرف على قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
٥ - التعرف على مبادرات المملكة العربية السعودية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

١-٢-٣ قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

وفقاً لدليل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الصادر عن إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، البنك المركزي السعودي في ربيع الأول ١٤٤١هـ، نوفمبر ٢٠١٩م، فإن قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يمكن سردها على النحو الآتي:

١. تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

إن الخطوة الرئيسية للمؤسسة المالية في تبني المنهج القائم على المخاطر هو قيامها بتقييم وفهم وتوثيق مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها، وتحديد مواطن الضعف التي من الممكن أن تستغل لتمرير عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وينبغي أن يكون تقييم المخاطر شاملا وأن يتضمن تحليل للمخاطر الناشئة عن:

- العملاء والمستفيد الحقيقي.

- طبيعة المنتجات والخدمات والعمليات المقدمة.
- الدول أو المناطق الجغرافية داخل المملكة.
- قنوات تقديم الخدمات والمنتجات.
- عوامل الخطر الأخرى.

إن مبادئ الدليل لا تهدف إلى تشجيع المؤسسة المالية على القيام بتقليص المخاطر عن طريق إقصاء خدمات معينة أو فئة معينة من العملاء لارتفاع المخاطر المرتبطة بهم، حيث لا يُحظر على المؤسسة المالية التعامل مع العملاء وعلاقات العمل عالية الخطورة؛ وإنما ينبغي أن تقوم المؤسسة المالية بتطوير وتنفيذ تدابير وقائية للتخفيف من المخاطر تتناسب مع نتائج تقييم المخاطر التي قامت باعتماده. وقد تضمنت المادة) الخامسة (من نظام مكافحة غسل الأموال، والمادة) الثالثة والستون (من نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله والمادة) السادسة عشرة (من لائحته التنفيذية الالتزامات التي تقع على عاتق المؤسسة المالية لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢. السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية لتخفيف المخاطر:

إن تطوير وتنفيذ برنامج لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يُمثل أداة فعالة وأساسية لتطبيق المنهج القائم على المخاطر، على أن يشتمل البرنامج على الضوابط والسياسات والإجراءات المعتمدة من المؤسسة المالية للتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتتمتع المؤسسة المالية بسلطة تقديرية لتحديد المستوى المناسب من السياسات والإجراءات والضوابط لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشرط أن يتم وضعها على مستوى وأساس نتائج تقييم المخاطر وقد تضمنت المادة (الرابعة عشرة) من نظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية، والمادة)الثامنة عشرة (من اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الأحكام والالتزامات التي يجب على المؤسسة المالية أن تضمنها في سياساتها وإجراءات الداخلية.

على المؤسسة المالية أن تضّمن في سياستها وإجراءاتها الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب العناصر التالية بحد

أدنى:

- حفظ السجلات.
- مراقبة ومتابعة العمليات والأنشطة.
- الإبلاغ عن العمليات المشتبه بها.
- ترتيبات إدارة الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- وظيفة التدقيق المستقل.
- التدريب في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- معايير التوظيف والمتابعة.

٣. تدابير العناية الواجبة:

إن حجم الأعمال التي ترغب المؤسسة المالية في قبولها لابد أن يقابله تدابير وقائية تخفف من المخاطر المرتبطة بها، ويتوقع من المؤسسة المالية أن تضع سياسة واضحة بشأن قبول العملاء والأعمال، وتتحقق من أن لديها مستوى كاف من الضوابط الداخلية لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتخفيفها، ومن هذه التدابير الوقائية تطبيق تدابير العناية الواجبة للتعرف والتحقق من هوية العميل أو الشخص الذي يتصرف نيابة عن العميل أو المستفيد الحقيقي.

وقد تضمنت المادة) السابعة (من نظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية والمادة) السابعة عشرة (من اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الالتزامات التي يجب على المؤسسة المالية الوفاء بها عند تطبيق تدابير العناية الواجبة.

٤. تدابير العناية المعززة:

وقد تضمنت المادة (١٤\٧) من اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال والمادة (السابعة عشرة) من اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله مسؤولية المؤسسة المالية بتطبيق تدابير العناية المعززة حينما تكون إلى أنواع ومستويات المخاطر التي يشكلها عميل أو علاقة مخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب مرتفعة وذلك استنادا عمل محددة. كما ألزمت المادة (الحادية عشرة) من نظام مكافحة غسل الأموال والمادة (السادسة والستون) من نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله المؤسسة المالية لتطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة المتناسبة مع المخاطر التي قد تنشأ من علاقات عمل ومعاملات مع شخص يأتي من دولة حددتها هي أو حددتها اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال أو اللجنة الدائمة لمكافحة الإرهاب وتمويله بأنها دولة عالية المخاطر.

٥. تدابير العناية الواجبة المبسطة:

من نتائج تبني المؤسسة المالية للمنهج القائم على المخاطر، تحديد وتصنيف العملاء وعلاقات العمل ذات المخاطر المنخفضة من منظور غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبالتالي إمكانية أن تقوم المؤسسة المالية بتنفيذ تدابير مبسطة في الحالات التي تكون فيها نتائج تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للعملاء أو علاقات العمل منخفضة الخطورة. وليتسنى للمؤسسة المالية الوصول لهذه النتيجة: ينبغي جمع معلومات كافية عن العميل لتحديد مستوى المخاطر المرتبطة به.

وقد تضمنت المادة (٥\٥) من اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال والمادة (١٧) من اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله جواز تنفيذ تدابير مبسطة عندما تكون مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب منخفضة مع الاشتراطات اللازمة لذلك.

٦. حفظ السجلات:

ينبغي على المؤسسة المالية أن تجعل سجلاتها متاحة للجهات المختصة وإدارات المؤسسة المالية ذات العلاقة: للسماح بتحليل البيانات وتتبع التعاملات المالية وهيكلتها وتتبع مصدر العمليات ومنفذها

والمفوضين بتنفيذ العمليات أو بالتوقيع. وقد تضمنت المادة (الثانية عشرة) من نظام مكافحة غسل الأموال والمادة (الخامسة والستون) من نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الالتزامات التي تقع على المؤسسة المالية لحفظ السجلات من حيث طبيعتها والحد الأدنى لحفظها، وإمكانية تمديد مدة حفظها بحسب المتطلبات النظامية.

٧. مراقبة ومتابعة العمليات والأنشطة:

تعد متابعة ومراقبة العمليات والأنشطة بما فيها العمليات والأنشطة غير الطبيعية والمشبوهة أحد العناصر الهامة لتطبيق المنهج القائم على المخاطر، ومنها تستطيع المؤسسة المالية تحديد أية عمليات أو أنشطة مشبوهة وإبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية بشأنها، كذلك تسمح أنظمة المتابعة والمراقبة في المؤسسة المالية من تقييم الضوابط والتدابير الوقائية بشكل مستمر وتحسين فعاليتها بالاستفادة من النشاط غير المعتاد الذي تم اكتشافه وأدى إلى الاشتباه في عملية غسل أموال أو تمويل إرهاب.

وقد تضمنت المادة (الثالثة عشرة) من نظام مكافحة غسل الأموال والمادة (التاسعة والستون) من نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الالتزامات التي تقع على عاتق المؤسسة المالية لمراقبة المعاملات والوثائق والبيانات بشكل مستمر لضمان توافقها مع ما لدى المؤسسة المالية من معلومات عن العميل أو علاقة العمل، بما فيها قيام المؤسسة المالية بإيلاء عناية خاصة للعمليات والأنشطة غير العادية وبشكل خاص إذا ما كانت مخاطر وقوع عملية غسل أموال أو تمويل إرهاب مرتفعة.

٨. الإبلاغ عن العمليات المشتبه بها:

على المؤسسة المالية أن تضع إجراءات إبلاغ داخلية عن العمليات أو الأنشطة غير العادية وتقوم بتنفيذها بفاعلية؛ لحمايتها من أن تُستغل كقناة لتمرير عمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. وينبغي أن يكون لدى المؤسسة المالية قاعدة بيانات موثقة تساعد الموظفين على تحديد ما إذا كانت العمليات أو الأنشطة غير العادية توفر أسبابا معقولة للاشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. وقد تضمنت المادتان الخامسة عشرة والسادسة عشرة من نظام مكافحة غسل الأموال والمادة السبعون والحادية والسبعون من نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الالتزامات التي تقع على عاتق المؤسسة المالية للإبلاغ عن العمليات المشتبه بها، إضافة إلى المتطلبات النظامية المرتبطة بعدم تنبيه العميل.

٩. ترتيبات إدارة الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

ليتسنى للمؤسسة المالية تنفيذ المنهج القائم على المخاطر بشكل فعال وكاف، يجب على مجلس الإدارة في المؤسسة المالية توفير الموارد الكافية بما فيها الموارد البشرية والتقنية التي تتناسب مع طبيعة أعمال المؤسسة المالية وحجمها ونتائج تقييم المخاطر؛ لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك لضمان التطبيق الفعال للسياسات والإجراءات والضوابط الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على أن يشمل ذلك وضع ترتيبات ملائمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

على مستوى المؤسسة المالية وتعيين مسؤول لإدارة الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديد مهام عمله، وتكون ذات مرجعية إدارية وفنية لمجلس الإدارة ومرجعية فرعية للإدارة العليا. وقد تضمنت المادة (١/١٤) من اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال والمادة الثامنة عشرة من اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الالتزامات التي تقع على عاتق المؤسسة المالية بوضع الترتيبات المناسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

١٠. وظيفة التدقيق المستقل:

حتى يتسنى للمؤسسة المالية التأكد من كفاية وملاءمة المنهج القائم على المخاطر، على المؤسسة المالية اختبار الضوابط الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل طرف مستقل للتأكد من ملاءمتها لمخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب وفعالية تطبيقها، على أن يتوافر لدى المدققين الداخليين أو الخارجيين الخبرة الكافية من أجل إجراء اختبار قائم على أساس المخاطر لفعالية تطبيق سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تعتمدها المؤسسة المالية .وقد تضمنت المادة (١٤) من اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال والمادة (الثامنة عشرة) من اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الالتزامات التي تقع على عاتق المؤسسة المالية بوضع آلية تدقيق مستقلة لاختبار فاعلية وكفاية السياسات والإجراءات والضوابط الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

١١. التدريب في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

على المؤسسة المالية أن ترصد الميزانية الكافية لتدريب الإدارة العليا والموظفين لتحقيق الكفاءة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأن يكون التدريب مستوحى من التجارب الواقعية، وأن يشتمل على التطورات والأساليب الجديدة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة والضوابط الداخلية للمؤسسة المالية، وتقع مسؤولية تحديد مستوى ونوع التدريب المناسب على عاتق المؤسسة المالية، لتضمن المؤسسة المالية قدرة موظفيها على تطبيق النهج المبني على أساس المخاطر.

وقد تضمنت المادة (١٤) من اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال والمادة (الثامنة عشرة) من اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الالتزامات التي تقع على عاتق المؤسسة المالية بتقديم برامج تدريب مستمرة لموظفيها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

١٢. معايير التوظيف والمتابعة:

ينبغي على المؤسسة المالية أن تقوم بتطبيق أنظمة رقابة داخلية فعالة لضمان نزاهة موظفيها، وتقليل مخاطر تورطهم أو تواطؤهم مع المجرمين، للتحقق من توافر النزاهة والمعايير المهنية الكافية لدى موظفيها. وقد تضمنت المادة (١٤) من اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال والمادة (الثامنة عشرة) من اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الالتزامات التي تقع على عاتق المؤسسة المالية بضمان وضع إجراءات فحص كافية لضمان معايير عالية عند توظيف الموظفين.

١٣. العلاقة المراسلة:

على المؤسسة المالية قبل دخولها في علاقة مراسلة خارجية أن تقوم بجمع معلومات كافية عن المؤسسة المراسلة للوصول إلى فهم كامل لطبيعة عملها؛ للتعرف على مستوى الرقابة التي تخضع لها تلك المؤسسة وسمعتها، ومدى تطبيقها لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد تضمنت المادة (التاسعة) من نظام مكافحة غسل الأموال والمادة (الثامنة والستون) من نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله على الالتزامات التي يجب على المؤسسة المالية الوفاء بها قبل دخولها في علاقة مراسلة.

٢-٢-٣ مبادرات المملكة العربية السعودية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

تبنت المملكة العربية السعودية مجموعة من المبادرات المختلفة والتي شملت تدابير قضائية ومعايير أخرى استجابة للتطوّرات الدولية في هذا المجال. ويمكن إيجاز أهم تلك المبادرات فيما يلي:

- إصدار نظام مكافحة غسل الأموال بموجب المرسوم الملكي، رقم/م ٣٩، بتاريخ ٢٥/٦/١٤٢٤هـ ولائحته التنفيذية، ثم صدر تحديث نظام مكافحة غسل الأموال بموجب المرسوم الملكي رقم (م٣١) بتاريخ ٥/١١/١٤٣٣هـ ولائحته التنفيذية. ثم تم تحديث هذا النظام مرة أخرى سنة ١٤٣٩هـ.
- إصدار نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٦) وتاريخ ٢٤/٢/١٤٣٥هـ.
- إنشاء وحدة التحريات المالية بوزارة الداخلية: حيث أنشئت الوحدة استناداً إلى المادة الحادية عشرة من نظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م٣٩ بتاريخ ٢٥/٦/١٤٢٤هـ، وباشرت أعمالها ابتداءً من ٦/٨/١٤٢٦هـ ومقرها الرئيس بمدينة الرياض. وحاليًا تُعدّ وحدة إدارية تابعة لرئاسة أمن الدولة مرتبطة بمعالي رئيس أمن الدولة، وتم تطويرها إلى الإدارة العامة للتحريات المالية بموجب نظام مكافحة غسل الأموال لسنة ١٤٣٩هـ.
- أنشئت وحدات لمكافحة غسل أموال في البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية وفي جميع البنوك المحلية والاستثمارية، مهمتها التأكد من عدم استغلال النظام المالي في عمليات غسل الأموال، وإبلاغ الجهات المختصة في حال الاشتباه.
- إنشاء اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال: حيث تتكون اللجنة من ممثلين من عدد من الجهات الحكومية لدراسة كل المواضيع المتعلقة بغسل الأموال لتذليلها ووضع الخطوات اللازمة لتنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) ومتابعة تنفيذها. ومقر هذه اللجنة في البنك المركزي السعودي المركز الرئيسي الرياض، ويرأسها معالي محافظ البنك المركزي السعودي.
- تم وضع آلية لتنفيذ القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.
- تعميم القوائم الصادرة من الأمم المتحدة لتجميد الأصول المالية، واتخاذ الإجراءات الفورية نحو

تجميد أصول من ترد أسماؤهم في تلك القوائم، في حال وجود أي حسابات أو أرصدة للأشخاص أو الهيئات الواردة في تلك القوائم.

- اعتماد التوصيات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (٤٠ توصية (الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF)، على أن يكون تطبيقها وفقًا للأنظمة المعمول بها في المملكة.

- التنظيم والمشاركة الدائمة للمملكة في المؤتمرات والندوات الدولية المتعلقة مكافحة غسل الأموال.

٣-٣ علاقة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشركات التأمين.

الهدف التعليمي

٦ - التعرف على علاقة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشركات التأمين

في كلمات مبسطة جداً، غسل الأموال هو أن يكون لدى غاسل الأموال أموال من مصدر غير مشروع فيحدث عليها عدة عمليات بغرض أن تصبح وكأنها أتت من مصدر مشروع. فغسل الأموال هو عبارة عن شرعنه الأموال الغير مشروعة.

كل غاسل أموال لا يريد أن يتم الإمساك بماله الملوث، فيقوم بتحويله إلى أصول تبدو شرعية. وهذه الأصول على سبيل المثال لا الحصر - أصول عقارية، ودائع بنكية، سندات مالية من وثائق التأمين أو سندات بنكية لكل أصل من هذه الأصول طريقته التي يجب أن يكتشفها موظفو الجهة المراد الاحتيال عليها.

وبناءاً على ما أوردته شبكة مكافحة الجرائم المالية التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية (FinCEN)، بأن أهم المنتجات التأمينية لغاسلي الأموال هما:

١-٣-٣ تأمين الحياة:

وثائق التأمين على الحياة بمبلغ تأمين كبير يدعو عجلة غسل الأموال للاستمرار بالدوران، فهذه الأموال ممكن أن تستخدم من قبل غاسلي الأموال وممكن أن تستخدم كمصدر لاستثمار المزيد من الأموال الملوثة - على سبيل المثال ممكن أن يؤخذ قروض بضمان هذه القيمة النقدية.

٢-٣-٣ منتجات الأقساط:

لأن مثل هذه المنتوجات تتيح للعميل بأن يدخل دفعات كبيرة من الأموال إلى النظام المالي وأيضاً تحويلها بقصد إخفاء مصدرها الأصلي»

كما أكدت فاتف (FATF) أن حوالي (٦٥٪) من عمليات غسل الأموال تمت من خلال منتجات التأمين على الحياة. علماً بأن سنوياً يتم غسل ما بين ٨٠٠ بليون إلى ٢,٤ تريليون دولار أمريكي.

وأضافت بأن قطاع التأمين هو قطاع مغري للعمل به من قبل غاسلي الأموال للأسباب التالية:

- حجم صناعة التأمين.
- سهولة الحصول على المنتجات وتنوعها.
- حامل بوليصة التأمين يختلف عن المستفيد منها.

كما صرح مجلس التأمين على الحياة الأمريكي أن (٩٩٪) من خطر غسل الأموال موجود في قطاع التأمين على الحياة، وقد أعلنت مصلحة الجمارك الأمريكية قبل عدة سنوات بأن أكثر من ٨٠ مليون دولار أمريكي من أموال تجارة المخدرات تم غسلها عن طريق وثائق التأمين على الحياة. فقد كان تجار المخدرات يصرفون سندات تأمينهم قبل موعدها، ويدفعون غرامات الانسحاب المبكر. كانت تتم عملية الشراء عن طريق وسطاء والمستفيدون من الوثائق هم أعضاء منظماتهم أو أفراد عائلاتهم. وكانت تدفع أموال شراء المخدرات عن طريق التحويلات أو الشيكات الصادرة من شركة التأمين. أما في حالات التأمين العام، فقد كانوا يشترون بأموالهم الملوثة بوليصة تأمين عام لتأمين بضائع ذات قيمة عالية. دفعت قيمة البضائع من أموالهم الملوثة، ومن ثم يتقدمون بمطالبة مزورة مقابل البوليصة الصادرة من شركة التأمين. وبهذا تتم عملية غسل الأموال أكثر من مرة. شراء بضاعة ثم شراء بوليصة وأخيراً يتسلم تاجر المخدرات أموال نظيفة من شركة التأمين عند تقديمه المطالبة المزورة مقابل البوليصة. وفي عام ١٩٩٠، أدين وكيل تأمين بريطاني بعملية غسل أموال بقيمة ١,٥ مليون دولار.

٤-٣ الأحكام العامة لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في شركات التأمين

الهدف التعليمي

٧ - التعرف على الأحكام العامة لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في شركات التأمين
٨ - التعرف على جهود المملكة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في شركات التأمين

٤-٣-١ الأحكام العامة لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في شركات التأمين

- يجب على شركات التأمين تطبيق القواعد المتعلقة بالتوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي، المتضمنة الالتزامات والإجراءات التفصيلية لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعلى شركة التأمين الأخذ بالاعتبار طبيعة نشاطها وهيكلها التنظيمي ونوع عملائها وعملياتها عند وضع سياسات

وإجـراءات مكافحـة غسـل الأمـوال وتمويل الإرهـاب، وعليهـا التأكد مـن كفايـة وملاءمة الإجـراءات التي تتخذهـا للمتطلبـات والأهـداف العامـة المنصوص عليها فـي القواعـد واللوائح.

- وعلى شركات التأمين الالتزام بما يلي:

- وضـع سياسـات وإجـراءات مكتوبـة تهدف إلـى مكافحة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهاب كمـا جاء في المـادة ١٥ مـن اللائحة التنفيذيـة لنظام مراقبة شـركات التأمين التعاونـي. والتأكد من الالتـزام التام بجميع المتطلبـات النظاميـة والإجرائيـة بما في ذلـك حفظ السـجلات والتعاون مع وحـدة التحريـات المالية بوزارة الداخليـة والجهـات المسـؤولة عن تطبيق نظام غسـل الأمـوال والإرهاب ولائحتـه التنفيذيـة والقواعد ذات العلاقـة بما فـي ذلك الإفصـاح عن المعلومـات في الوقت المناسـب.

- التأكـد مـن فهم جميـع مسـؤولي وموظفي شـركات التأميـن لمحتوى قواعد غسـل الأمـوال وتمويل الإرهـاب فهمـاً تامـاً واطلاعهم عليهـا، وأخـذ كافـة الاحتياطيات نحـو مكافحة غسـل الأمـوال وتمويل الإرهاب.

- مراجعة سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بانتظام لضمان فعاليتها.

- وضـع وتطبيق سياسـات وإجـراءات خاصة بقبول العميـل والتعامل معـه، أخذا في الاعتبار مخاطر غسـل الأمـوال وتمويل الإرهاب.

- ينبغـي على شـركات التأميـن إدراك أن قطـاع التأمين معرض لعمليات تهدف إلى غسـل الأمـوال وتمويل الإرهـاب، ومن هـذه العمليات على سـبيل المثال لا الحصـر ما يلي:

- مبلغ مقطوع يضاف إلى عقد تأمين على الحياة

- مبلغ مقطوع يضاف إلى عقود التأمين الشخصية.

٢-٤-٣ جهـود المملكـة فـي مكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهاب في شـركات التأمين

- البنـك المركزي السـعودي «سـاما» اعتمد القواعـد، التي تتضمـن التعليمات اللازمة لتطبيـق المتطلبات الرقابيـة والإشـرافية علـى قطـاع التأمين في السـعودية، حيـث تهدف هـذه القواعد إلـى التأكد مـن التزام شـركات التأمين وإعـادة التأمين وشـركات المهـن الحرة بالضوابـط واللوائـح والمبادئ الصـادرة في مجال مكافحـة غسـل الأمـوال ومكافحـة تمويل الإرهـاب، والمحافظـة وحمايـة وتعزيـز الثقة بقطـاع التأمين ونزاهتـه ومصداقيته وحماية الأشـخاص المؤمـن لهم.

- أوجـب «سـاما» البنـك المركزي السـعودي على شـركات التأميـن وضع سياسـات وإجراءات تشـرح آلية التواصـل مـع البنك المركزي السـعودي على أن تتضمـن كحد أدنى معلومـات الاتصال بالموظف المسـؤول في الشـركة عـن مكافحة غسـل الأموال وتمويـل الإرهاب، وإجـراءات الاتصـال المتبعة في حـالات معالجة الطلبـات المقدمـة من البنـك المركزي السـعودي وكذلك طـرق تقديم التقاريـر لها. وكذلك إنشـاء فريق تفتيـش داخلي لكل شـركة تأمين في المملكـة والتعاون مع وحـدة التحريات المالية السـعودية لمكافحة

غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أجل تحديد المشتبه به وضمان حصول المبلغين على حماية نظامية عند الحاجة، والتحقق من عملاء التأمين في حالة الزيادة الكبيرة في المبلغ المؤمن أو أقساط التأمين وطلب التحصيل المسبق للمنافع أو إلغاء وثيقة التأمين في وقت مبكر أو تغيير مدتها وتغيير المستفيد ودفع مبالغ مقطوعة غير مبررة لصالح وثائق التأمين على الحياة.

- شدد البنك المركزي السعودي على تولي مجلس إدارة الشركة مسؤولية الإشراف على تصميم واعتماد برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإشراف عليه حيث يجب على الشركة أن تضع إجراءات للمراقبة الداخلية المناسبة، وتكون مسؤولية فريق تفتيش داخلي تحديد ومنع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والوقاية منهما، وأيضا تسلم ومتابعة التقارير المتعلقة بأي أنشطة مشبوهة تتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والمقدمة من موظفي الشركة ووكلائها أو وسطائها.

- يتضمن الملحق رقم (١) من القواعد العامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أهم المؤشرات النموذجية، الدالة على العمليات غير العادية أو العمليات المشتبه فيها، على النحو التالي:

الملحق ١: موشرات نموذجية على غسل الاموال وتمويل الارهاب في مجال التامين	
مؤشرات عامة	
المعلومات	• تأخر طرف[٢] التأمين أو تردده في إعطاء المعلومات من أجل السماح بإنهاء التحقق من العميل
السلطة	• يعرّف طرف التأمين من قبل وكيل/ وسيط يعمل في سوق غير منظم أو قليل التنظيم
الدفع	• أن يدفع طرف التأمين أقساط التأمين مسبقا بشكل غير متوقع
	• نقل مبالغ كبيرة من المال من خلال عدة حسابات لغير المقيمين
	• أن يطلب طرف التأمين شراء جزء كبير من عقد مبلغ مقطوع بينما عادة يسدد الطرف دفعات صغيرة ومنتظمة
المستفيد	• أن ينقل طرف التأمين منفعة منتج ما الى طرف ثالث ليس له صلة ظاهرة به
	• أن يستبدل طرف التأمين المستفيد الأول بطرف ثالث ليس له صلة ظاهرة به
	• أن يغيّر طرف التأمين المستفيدين المخصّصين من دون معرفة المؤمّن أو موافقته
	• أن يغيّر طرف التأمين المستفيدين من خلال مجرّد

الملحق ١ : موشرات نموذجية على غسل الاموال وتمويل الارهاب في مجال التامين	
	توقيع ملحق على الوثيقة
	• أن ينهي طرف التأمين منتجاً في مرحلة مبكرة في حال حصول خسارة و يوجه شيك الاسترداد الى طرف ثالث
مؤشرات ما قبل البيع	
السلوك	• ألا يبدي المتقدّم اهتماماً بأداء الوثيقة ولكن الإهتمام الأكبر يكون في الإنهاء المبكر للعقد
	• أن يتردّد المتقدّم في تقديم المعلومات الأساسية عند تقديم طلب الوثيقة
	• أن يعطي المتقدّم معلومات محدودة أو وهمية
	• أن يعطي المتقدّم معلومات من الصعب أو من المكلف على شركة التأمين التحقق منها
	• أن يستخدم المتقدّم عنواناً بريدياً خارج نطاق مشرفي التأمين
الدفع/ القيمة النقدية	• أن يحاول المتقدّم استخدام النقود من اجل اتمام عملية بدلا من استخدام وسائل الدفع الأخرى
	• أن يحاول المتقدّم استخدام شيكاً لطرف ثالث من أجل شراء وثيقة
	• أن يطلب المتقدّم دفع مبلغ مقطوع (عوضاً عن استخدام الأقساط) عن طريق تحويل برقي أو بعملة أجنبية
	• أن يشتري المتقدّم وثائق بمبالغ تُعتبر أكبر من طاقته

الملحق ١ : موشرات نموذجية على غسل الاموال وتمويل الإرهاب في مجال التأمين	
	الظاهرة
	• أن يقترض المتقدّم أقصى قيمة نقدية من قيمة الوثيقة المدفوعة بقسط واحد بعد وقت وجيز من دفع ثمن الوثيقة
الوثيقة	• أن يظهر أنّ المتقدّم يملك وثائق مع عدد من شركات التأمين
	• أن يلغي المتقدّم وثيقة تأمين كبيرة بعد وقت قصير ويطالب باسترداد القيمة النقدية الواجبة السداد الى الطرف الثالث
مؤشرات ما بعد البيع	
السلوك	• أن يتردّد العميل في الإفصاح عن سبب استثماراته
	• أن يقبل العميل بشروط غير مناسبة ولا تمتّ الى صحته أو عمره بصلة
	• أن يقدّم العميل طلباً للقيام بأعمال خارج اطار عمله الأساسي
المنتجات/ الوثائق	• أن يطلب العميل منتجا تأمينيا ليس له هدف واضح
	• أن يقدّم العميل طلباً للحصول على وثيقة في مكان يبعد كثيراً عن موقع سكنه الجغرافي حيث تتوفر وثائق مشابهة
	• أن تتجاوز أقساط وثائق التأمين القدرات الظاهرة للعميل
	• ألا تتناسق قيم وثائق التأمين مع حاجات العميل التأمينية
العمليات	• أن يجري العميل معاملة تؤدي الى زيادة واضحة في

الملحق ١ : موشرات نموذجية على غسل الاموال وتمويل الارهاب في مجال التامين	
	المساهمات الاستثمارية
	• أن يجري العميل عملية يشترك فيها أطراف غير معلنين
	• أن يدفع العميل قسط التأمين الأول من حساب مصرفي خارج البلاد

٣-٥ الاحتيال وأنواعه في شركات التأمين.

الهدف التعليمي

٩ - التعرف على مفهوم الاحتيال وأنواعه في شركات التأمين.

٣-٥-١ مفهوم الاحتيال

إن صناعة التأمين تهدف إلى حماية الأفراد والمؤسسات من الأخطار التي يتعرضون لها، إلا أن هذه الصناعة لم تكن ببعيدة عن التصرفات الإجرامية من قبل المحتالين على شركات التأمين، الأمر الذي جعل شركات التأمين بمثابة الضحية لهؤلاء، حيث إن الاحتيال على شركات التأمين له أشكال متعددة ومتنوعة، من حيث مصدر الاحتيال أو الطريقة المتبعة لتنفيذ جريمة الاحتيال، كما أن للاحتيال أثار سيئة لجميع الأطراف ذات العلاقة (شركة التأمين - الأفراد - المؤسسات- الدولة - ...الخ). وفي المملكة العربية السعودية نجد أن جريمة الاحتيال على شركات التأمين أصبحت ظاهرة على الرغم من حداثة سوق التأمين السعودي من الناحية التنظيمية، فقد صدر قانون تنظيم صناعة التأمين عام ٢٠٠٤، ولعل أكثر فروع التأمين تأثراً بهذه الظاهرة، فرع تأمين المركبات، وفرع التأمين الصحي، لأنهما يعدان من أهم فروع التأمين بشركات التأمين التعاوني السعودية، وخصوصاً بعد صدور نظام الضمان الصحي التعاوني وفقاً للمرسوم الملكي الكريم رقم م/١ بتاريخ ١٤٢٤/٠٥/٠١هـ والمبني على قرار مجلس الوزراء رقم ٧١ بتاريخ ١٤٢٤/٠٤/٢٧هـ والذي يهدف إلى توفير الرعاية الصحية والإشراف على قطاع التأمين الصحي وتنظيمه لجميع سكان المملكة العربية السعودية.

٣-٥-٢ تعريف الاحتيال على شركات التأمين

وفقاً للائحة مكافحة الاحتيال الصادرة عن البنك المركزي السعودي فإن:

«الاحتيال في شركات التأمين هو القيام بعمل أو الامتناع عن القيام بعمل يرمي إلى كسب ميزة غير نزيهة أو غير مشروعة لصالح الطرف الذي يرتكب جريمة الاحتيال أو لصالح أطراف أخرى». ويمكن لهذه الواقعة أن تحصل على سبيل المثال عن طريق:

- إساءة التصرف بالأصول
- تعمد تحريف، إخفاء، قمع أو عدم الكشف عن سابق تصور وتصميم عن إحدى الوقائع المادية أو أكثر المتعلقة بقرار مالي أو عملية أو تصور لوضع شركة التأمين.
- استغلال السلطة، موقع الثقة أو علاقة ائتمانية.

٣-٥-٣ أنواع الاحتيال

أ. **الاحتيال الداخلي:** وهو الاحتيال الذي يرتكبه موظف في شركة التأمين.

ب. **الاحتيال الممارس من قبل شركات المهن الحرة:** وهو الاحتيال الذي يرتكبه وكلاء ووسطاء التأمين ضد شركات التأمين أو المؤمن لهم.

ج. **الاحتيال الممارس من قبل المؤمن لهم:** وهو الاحتيال الذي يتم ارتكابه في شراء أو تنفيذ منتج من منتجات التأمين للحصول على تغطية أو دفعة غير مشروعة.

٣-٦ المعايير الواجب على شركات التأمين الالتزام بها للكشف عن الاحتيال والحد منه .

الهدف التعليمي

١٠ - التعرف على المبادئ العامة والحد الأدنى من المعايير الواجب على شركات التأمين الالتزام بها للكشف عن الاحتيال والحد منه.

٣-٦-١ المعايير الواجب على شركات التأمين الالتزام بها للكشف عن الاحتيال والحد منه

يقوم نشاط التأمين على مجموعة من المبادئ الأساسية أبرزها مبدأ منتهى حسن النية من جميع أطراف العملية التأمينية. ومع ذلك، تقع أحياناً بعض التجاوزات من أي طرف مما يضر بالأطراف الأخرى. ومن أبرز هذه التجاوزات الاحتيال أو إساءة الاستخدام.

ولمواجهة هذه الظاهرة السلبية التي تضر بعملية التأمين بشكل عام، فقد أصدرت البنك المركزي

السعودي لائحة مكافحة الاحتيال التي حددت معايير مكافحة الاحتيال، وهي:

أ. معايير مكافحة الاحتيال الداخلي

- الكشف:

يمكن أن يرتكب الاحتيال الداخلي أعضاء مجلس إدارة الشركة، والإدارة، والموظفين في أي عمل من أعمال الشركة.

- القياس:

يجب أن تضع الشركات سياسات وإجراءات واضحة وجيدة التوثيق لقياس الاحتيال.

- الرقابة:

- يجب على الشركات إنفاذ سياسات الرقابة الصارمة على الإدارة والموظفين، خصوصاً على مستوى المناصب الرئيسية ضمن المنظمة.

- يجب أن تخضع النشاطات ذات الطبيعة الحساسة إلى التدقيق المضاعف.

ب. معايير الاحتيال الممارس من قبل شركات المهن الحرة

- الكشف

يشمل الاحتيال النموذجي الممارس من قبل شركات المهن الحرة على الاتي:

- الاحتفاظ بأقساط التأمين المدفوعة من قبل المؤمن لهم لغاية التقدم بمطالبة.

- التأمين على أشخاص وهميين مع دفع القسط الأول، ثم الحصول على العمولة وإنهاء وثيقة التأمين.

- التآمر مع المؤمن لهم لارتكاب جريمة الاحتيال

- القياس

يجب على شركة التأمين تقييم حجم خطر الاحتيال وتوجهه ووقوعه.

- الرقابة

يجب على شركات التأمين تحديد مؤشرات ملائمة للإشارة لشركات المهن الحرة ذات الاحتمال العالي لممارسة الاحتيال.

ج. معايير الاحتيال الممارس من قبل المؤمن لهم

- **الكشف**

قد يرتكب المؤمن له جريمة الاحتيال أثناء المراحل المختلفة لعقد التأمين، على النحو التالي:

- في مرحلة التعاقد، وذلك بالتكتم على بعض أو كل المعلومات الصحيحة، أو تقديم معلومات خاطئة.

- في مرحلة رفع المطالبات، وذلك:

- بتقديم مطالبة مزعومة،

- سوء تمثيل الوقائع لإدخال المطالبة في التغطية.

- الإفراط في تقدير كلفة الضرر.

- **القياس**

يجب أن تحتفظ الشركة بسجلات مفصلة عن وقوع الاحتيال الممارس من جانب المؤمن لهم، يشتمل على :

- نوع الاحتيال
- التقنية المستخدمة لارتكاب الاحتيال
- الضعف في الرقابة الداخلية وإجراءاتها
- ملف عن مرتكبي الاحتيال وخلفيتهم السابقة
- مبلغ الاحتيال

- **الرقابة**

يجب على الشركات وضع المؤشرات الملائمة للاحتيال الممارس من قبل المؤمن لهم، مدى خطورة هذا الاحتيال وكيفية التصدي له، وذلك على مستوى كل فرع من فروع التأمين وكل منتج تأميني.

٧-٣ أساليب مكافحة الاحتيال بما يتناسب مع مصدر خطر الاحتيال التي تتعرض له شركة التأمين.

الهدف التعليمي

٨ - التعرف على أهم أساليب مكافحة الاحتيال والحد منه بما يتناسب مع مصدر خطر الاحتيال التي تتعرض له شركة التأمين.

أشارت لائحة مكافحة الاحتيال إلى أهم الأساليب التي يمكن أن تتبناها شركات التأمين لمجابهة خطر الاحتيال والحد منه بما يتناسب مع مصدر خطر الاحتيال التي تتعرض له شركة التأمين، على النحو التالي:

١-٧-٣ الحد من الاحتيال الداخلي:

- يجب أن تحدد الشركات السياسات الشفافة والشاملة عند التعامل مع حالات الاحتيال الداخلي
- يجب أن تمنع الشركات إمكانية الوصول إلى النقود والتحويلات الإلكترونية.
- وضع قواعد صارمة خاصة بتكنولوجيا المعلومات
- البحث والتدقيق قبل توظيف الموظفين الدائمين أو المؤقتين.
- تعزيز ثقافة النزاهة والمساءلة

٢-٧-٣ الحد من الاحتيال الممارس من جانب أصحاب المهن الحرة

- تلافي دفع عمولة قبل استلام القسط الأول
- الاحتفاظ بجزء من العمولة في حساب وديعة عند التعامل مع شركات المهن الحرة الجديدة أو غير المعروفة.

- إرسال وثائق التأمين ووثائق التجديد مباشرة إلى المؤمن لهم.
- الطلب من شركات المهن الحرة عدم القبول بأن يدفع العملاء أقساط التأمين نقداً.

٣-٧-٣ الحد من الاحتيال الممارس من جانب المؤمن لهم:

- يجب على شركات التأمين تصميم وثائق التأمين بما يقلل من إمكانية حدوث الاحتيال.
- تحديد سياسات اختيار العملاء وتوثيقها بكل وضوح، ووضع الشروط الضرورية للقبول بالتأمين من عملاء جدد.
- تحديد إجراءات واضحة وشاملة لتقييم المطالبات
- ابلاغ المؤمن لهم بسياسات الشركة لمكافحة الاحتيال أو تقديم معلومات مغلوطة أو غير دقيقة.

٣-٨ السياسات والإجراءات اللازمة لتنفيذ استراتيجية مكافحة الاحتيال وإدارة المخاطر.

الهدف التعليمي

٩ - التعرف على السياسات والإجراءات اللازمة لتنفيذ استراتيجية مكافحة الاحتيال وإدارة المخاطر.

أوضحت لائحة مكافحة الاحتيال الصادرة عن البنك المركزي السعودي، مجموعة من المؤشرات النموذجية تم تدوينها في ثلاثة جداول ملحقة باللائحة، لدعم شركات التأمين في اكتشاف خطر الاحتيال الذي تتعرض له شركة التأمين، وهي:

- الجدول الأول: المؤشرات النموذجية للاحتيال الداخلي
- الجدول الثاني: المؤشرات النموذجية للاحتيال الممارس من قبل شركات المهن الحرة
- الجدول الثالث: المؤشرات النموذجية للاحتيال الممارس من قبل المؤمن لهم

وفيما يلي على سبيل المثال عرض للمؤشرات النموذجية، لاكتشاف خطر الاحتيال الممارس من قبل المؤمن لهم :

المؤشرات النموذجية للاحتيال الممارس من قبل المؤمن لهم
مؤشرات نموذجية عامة للاحتيال
اولاً: التصرف العام للمطالب
لا يفعل المطالب أي أمر لتلافي الضرر أو الحد منه

يتهرب المطالب بأجوبته ولا يتعاون عند إعادة تمثيل الحادث
يدلي المطالب بتصريحات متضاربة أمام الشرطة والخبراء
يخفي المطالب تفاصيل المطالبة عن الآخرين (على سبيل المثال لا الحصر العائلة، الأصدقاء الجيران,.....إلخ)
يتولى المطالب العمل شخصياً أو عبر الهاتف, ويتفادى التواصل الخطي
يبدي المطالب معرفة معمقة بشروط التأمين وإجراءات المطالبات
يتحقق المطالب من تغطية الوثيقة قبل وقت قليل من الحادث المطالب به
يغير المطالب عنوانه وتفاصيل المصرف ورقم الهاتف قبل وقت قليل من التقديم بالمطالبة
يصر المطالب على الاستعانة بخدمات بعض المتعاقدين والمهندسين، أو الأطباء المعينين دون سبب مقنع
يتفادى المطالب إعطاء المعلومات عن رفض التأمين السابق عند التقدم للحصول على تأمين جديد
ثانياً: التغطية
يملك المطالب عدة وثائق للتأمين على الغرض عينه بالتغطية نفسها
غالبا ما يغير المطالب شركات التأمين
يصر المطالب على تعديل الشروط
يقوم المطالب برفع المطالبة بطريقة مذهلة (على سبيل المثال لا الحصر يستعين بخدمات محاميه أو بمشورة مهنية أخرى في رفع المطالبة)
ثالثاً: طريق دفع المطالبة
يطلب المطالب أن تكون الدفعة نقداً
يطلب المطالب وضع الدفعة في حسابات مختلفة
يطلب المطالب بأن يتم تسديد الدفعة لطرف ثالث
يصر المطالب على أن الدفعة تتخطى قيمة الأغراض المتضررة
رابعاً: سرعة التسوية
يصر المطالب على تسوية سريعة

يهدد المطالب بالاستعانة بمحامي إن لم تتم التسوية بسرعة
يستفسر المطالب بشكل مستمر عن تقديم سير العمل بالتسوية
يقبل المطالب بدفعة متدنية بهدف التسوية السريعة
خامساً: معلومات عن الخلفية
يقدم المطالب معلومات غامضة عن هويته و/أو الجهة المستفيدة
يستعمل المطالب عنوان صندوق مكتب البريد أو الفندق كعنوان إقامته، ويغير مكان إقامته باستمرار، ويعطي عناوين مزيفة، أو لا يتوافق رقم الهاتف مع مكان الإقامة
يرفض المطالب الإفصاح عن تاريخ المطالبات أمام شركات التأمين الأخرى
سادساً: الوضع الشخصي والمالي للمطالب
يعاني المطالب من وضع غريب و/أو صعب (على سبيل المثال لا الحصر عاطل عن العمل، موظف لحسابه الخاص، لا يحب عمله الحالي، يواجه إجراء انضباطي، موظف موسمي أو يعمل في قطاع يشهد موجة من التسريحات من العمل أو التقليل من عدد الموظفين)
يعاني المطالب من وضع مالي صعب
يواجه المطالب وضعاً عائلياً صعباً (على سبيل المثال لا الحصر الطلاق)
لدى المطالب علاقات مع محتالين معروفين أو مجرمين
لدى المطالب تاريخ من المطالبات الغير الصحيحة
تواجه شركة التامين صعوبات في الوصول إلى المطالب
يعيش المطالب في منطقة تعج بالمحتالين
سابعاً: الاستمارات
تكون استمارات طلب التامين غير كاملة و/أو غير موقعة
تكون استمارات المطالبة غير كاملة و/أو غير موقعة
غالباً يتم تعديل استمارات المطالبة
يكون تاريخ استمارة الطلب وتاريخ بدء التغطية مختلفين
تكون استمارة طلب التامين غير متماشية مع استمارة المطالبة
ثامناً: الفواتير والتقارير

يتم توثيق الخسائر الصغرى بشكل وافٍ على عكس الخسائر الكبرى
تكون الوثائق/الفواتير غير محددة، معدلة أو لا يمكن قراءتها
تكون الوثائق/الفواتير الأصلية مفقودة؛ ويتم فقط تقديم نسخ
تكون الفواتير جديدة (على سبيل المثال لا الحصر غير مجعدة، نظيفة)
تتضمن الفواتير خطوط يد مختلفة
تظهر الوثائق تواريخ غريبة (على سبيل المثال لا الحصر خلال العطل، بعد انتهاء ساعات الدوام، ...الخ)
يتم تقديم فواتير مشكوك بأمرها من قبل شركات وهمية، أو شركات توقفت عن العمل أو شركات تفتقد السيولة
يتم تقديم فواتير مشكوك بأمرها بتواريخ مختلفة ولكن بتسلسل أرقام متتابع
تحتوي الفواتير الأجنبية على عملات غير محددة
تكون تقارير الأطباء أو هيئات أخرى (على سبيل المثال لا الحصر الشرطة) غير متسقة
تاسعاً: إحالة المطالبة
تتم إحالة المطالبات من قبل طرف ثالث دون وكالة شرعية
تتم إحالة المطالبات المرتفعة المبالغ منها غالباً
تظهر المطالبات المحالة ارتباطات شائعة
عاشراً: توقيت المطالبة
يتم رفع المطالبات في إحدى الحالات التالية:
- بعد وقت قصير من أن تصبح التغطية فعالة
- مباشرة قبل توقف التغطية
- بعد وقت قصير من زيادة قيمة التغطية أو تعديل أحكام العقد
تقع الخسارة مباشرة بعد دفع أقساط التأمين التي كانت مستحقة منذ أمد
يقع الضرر خلال فترة التغطية وفقاً لأحكام العقد
حادي عشر: حجم المطالبة
إن الخسارة أعلى بكثير فعلياً مما تم الإفصاح عنة في البدء

إن الخسارة المدعى بها أدنى مباشرة من الدرجة التي توقظ الشكوك وتستدعي تحقيقات إضافية من قبل الشركة
تكون المبالغ المؤمن عليها ومواصفات (على سبيل المثال لا الحصر السن، المهنة) وأسلوب حياة المطالب غير متسقة
مؤشرات نموذجية للاحتيال في التأمين الطبي
أولاً: سلوكيات المطالب
غالباً ما يتم تغيير الأطباء
لدى المطالب عدة وثائق تأمين للإعاقة
يدعي المطالب إعاقة ما ويكون في الوقت نفسه موظفا ناشطا في عمله أو يمارس رياضة أو هواية بدنية
يختلق المطالب إصابات إضافية ويزعم بأنها مرتبطة بالإصابة الأولية أو المرض الأساسي حين يبدو بأن المطالبة سيتم إيقافها
يحصل مرض المطالب أو إصابته قبل وقت قصير من حدوث مشكلة في العمل (على سبيل المثال لا الحصر إجراء انضباطي، إنزال مرتبة، صرف من العمل، إضراب، إنهاء عقد العمل، أو تقليل عدد الموظفين)
قيام المطالب باستشارة أكثر من مقدمي خدمات صحية لنفس الحالة
ثانياً: سلوكيات الأطباء
لا يتم الاتصال بخدمات الطوارئ
تعديل الوصفات الطبية أو الاقتطاع منها
تحتوي الوثائق على تهجئة خاطئة أو سوء استعمال للمصطلحات الطبية
استخدام أرقام التعريف غير الصحيحة
الطبيب لا يعيش في نفس المنطقة الجغرافية للمطالب
توفير تشخيصات غير صحيحة أو متضاربة من مقدمي خدمات صحية مختلفين
لا يتماشى العلاج المقدم إلى المطالب مع التشخيص
جدولة العلاج في أيام العطل أو أيام أخرى تكون فيها المنشآت الطبية عادة مقفلة
الطبيب لا يتماشى اختصاصه مع حالة التشخيص الصادر عنه

٣-٩ الأدوار والمسؤوليات تجاه مكافحة الاحتيال في شركات التأمين.

الهدف التعليمي

١٠ – تحديد الأدوار والمسؤوليات تجاه مكافحة الاحتيال في شركات التأمين.

٣-٩-١ مجلس إدارة شركة التأمين:

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية مكافحة الاحتيال وتشمل نشاطاته –كحد أدنى–الآتي:

- اعتماد استراتيجية وسياسات مكافحة الاحتيال.
- التأكد من توفير الموارد الضرورية لتطبيقها.

٣-٩-٢ منسوبو شركة التأمين:

يتحمل منسوبو شركة التأمين سواء كانوا موظفين أو متعاقدين مسؤولية مراقبة الاحتيال في مجال عملهم والتبليغ فور اشتباههم بعملية احتيال.

٣-٩-٣ إدارة المراجعة الداخلية:

تتحمل إدارة المراجعة الداخلية الآتي:

- تقصي حالات الاحتيال وجمع الأدلة اللازمة في حالة الاشتباه والتحقق من العمليات التي يشتبه الاحتيال بها .
- إجراء عملية تقييم منتظمة للتحقق من مدى فعالية السياسات والإجراءات الخاصة بمكافحة الاحتيال والتأكد من الالتزام بتطبيقها والتحقق من أنه في حال الاشتباه بعملية احتيال يتم التعامل مع العملية بوقت مناسب وبشكل ملائم وأن يتم توثيق الإجراءات التي اتخذت بطريقة مناسبة وإدراج هذه المعلومات ضمن تقرير إدارة المراجعة المنصوص عليه في اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل.

٣-٩-٤ مراجع الحسابات الخارجي:

يكون من ضمن مهامه التحقق من مدى التزام الشركة بسياسات مكافحة الاحتيال.

أسئلة نهاية الفصل:

أجب عن الأسئلة الآتية، وتحقق من صحة إجابتك في القسم الموافق:

١. **ما الأهداف من وراء عمليات غسل الأموال؟**

مرجع الإجابة: القسم ١-١-٣ (ب)

٢. **حدد باختصار عمليات غسل الأموال؟**

مرجع الإجابة: القسم ١-١-٣ (ج)

٣. **ما هي أهم المخاطر الاجتماعية المترتبة على عمليات غسل الأموال؟**

مرجع الإجابة: القسم ١-١-٣ (د)

٤. **اشرح بإيجاز مراحل تمويل الارهاب؟**

مرجع الإجابة: القسم ٢-١-٣ (أ)

٥. **تتعدد أساليب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، اذكرها باختصار؟**

مرجع الإجابة: القسم ٣-١-٣

٦. **اذكر قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب؟**

مرجع الإجابة: القسم ١-٢-٣

٧. **ما هي أهم مبادرات المملكة العربية السعودية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟**

مرجع الإجابة: القسم ٢-٢-٣

٨. **ما هي أهم أنواع التأمين التي تستخدم في غسل الأموال وتمويل الارهاب؟**

مرجع الإجابة: القسم ١-٣-٣ & ٢-٣-٣

٩. **ما هي أهم المؤشرات النموذجية على غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مجال التأمين؟**

مرجع الإجابة: القسم ٢-٤-٣

١٠. **عرف الاحتيال على شركات التأمين؟**

مرجع الإجابة: القسم ٢-٥-٣

١١. **حدد أنواع الاحتيال على شركات التأمين؟**

مرجع الإجابة: القسم ٣-٥-٣

أسئلة نهاية الفصل:

١٢. توجد عدة معايير يجب على شركات التأمين الالتزام بها للكشف عن الاحتيال والحد منه، اذكرها؟

مرجع الإجابة: القسم ١-٦-٤

١٣. ما هي أهم المعايير للحد من الاحتيال الداخلي في شركة التأمين؟

مرجع الإجابة: القسم ١-٧-٣

١٤. ما هي أهم المؤشرات النموذجية العامة لمكافحة الاحتيال في شركة التأمين؟

مرجع الإجابة: القسم ٨-٣

١٥. ما هي أهم المؤشرات النموذجية لمكافحة الاحتيال في التأمين الطبي شركة؟

مرجع الإجابة: القسم ٨-٣

١٦. حدد دور مجلس إدارة شركة التأمين تجاه مكافحة الاحتيال؟

مرجع الإجابة: القسم ١-٩-٣

الفصل الرابع

قواعد وإجـــراءات أعمال وســـاطة ووكالة التأمين

يتضمن هذا الجزء من المنهج قرابة ٨ أسئلة تجريبية من بين ٥٠ سؤال في الاختبار

مقدمة:

يتناول هذا الفصل أهم القواعد المنظمة لأعمال وساطة التأمين، ومهام والتزامات وسيط التأمين، ومهام الوكيل والتزاماته، ومجمع وساطة التأمين الالكتروني والتزاماته، وذلك في ظل اللائحة التنظيمية لوسطاء ووكلاء التأمين، الصادرة عن البنك المركزي السعودي.

٤-١ التعرف على أهم القواعد المنظمة لأعمال وساطة التأمين:

الهدف التعليمي

١- أن يستطيع المختبر التمييز بين وكيل التأمين، ووسيط التأمين، ووسيط إعادة التأمين
٢ - يتعرف المختبر على أهم القواعد المنظمة لأعمال وساطة التأمين

قبل أن نتطرق إلى دور وساطة التامين في سوق التامين، يجدر بنا أن نعرف ما هي أنواع وساطة التأمين وتعريف كل نوع وعلاقته القانونية سواء بشركات التأمين أو جمهور المستأمنين (المؤمن لهم أو العملاء)، وقد تختلف هذه الأنواع أو التعريف أو العلاقة القانونية من دولة إلى أخرى حسب التشريعات التأمينية والاختصاص القضائي لكل دولة. وسوف نشير في هذا الصدد إلى التقسيم المعمول به حاليا في المملكة العربية السعودية، وفقا لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية، وكذلك اللائحة التنظيمية لوسطاء ووكلاء التأمين، الصادرة عن البنك المركزي السعودي.

٤-١-١ تعريف لوسطاء ووكلاء التأمين

أ. وكيل التأمين

يعرف وكيل التأمين بأنه شخص اعتباري يقوم لقاء مقابل مادي بتمثيل شركة التأمين، وتسويق وبيع وثائق التأمين، إضافة إلى أي عمل يقوم به لحساب شركة التأمين أو نيابة عنها.

وهو وكيل إنتاج، يتم تعيينه من قبل شركة التأمين، ويمكنه التعامل مع عدة شركات تأمين بعد موافقة البنك المركزي السعودي، بموجب عقد وكالة تأمين ويملك صلاحية إصدار واكتتاب وثائق التأمين وتسوية المطالبات باسم الشركة في حدود وصلاحيات محددة. ولدى الوكيل الرئيسي مكتب خاص وموظفي تأمين يعملون معه. كما لديه حساب مصرفي، ويكون مسئولا أمام شركة التأمين عن تحصيل أقساط التأمين.

ب. وسيط التأمين

يعرف وسيط التأمين بأنه شخص اعتباري يقوم لقاء مقابل مادي بالتفاوض مع شركة التأمين لإتمام عملية التأمين لصالح المؤمن لهم.

يتعامل وسيط التأمين مع أكثر من شركة تأمين، لتمثيل المؤمن لهم، ويتم اختياره بموجب عقد

وساطة تأمين، ولديه مكاتب خاصة وموظفي تأمين ذوي تأهيل وخبرة عالية. وعادة ما يقوم وسيط التأمين المهني بتقديم معلومات ذات نوعية جيدة للاكتتاب لشركة التأمين بواسطة نموذج يسمى "قسيمة التأمين"، وهو يقوم بالتفاوض مع الشركة وتقديم المساعدة لخدمة لعملائه.

وتقوم شركة التأمين عادة بإصدار وثائق التأمين، ولكن يتم خصم أقساط التأمين على حساب الوسيط، والذي يعتبر بالتالي مسئولا عن دفع الأقساط، كما يقوم الوسيط إضافة إلى إنتاج أعمال التامين المباشرة بالترتيب لعمليات إعادة التأمين سواءً في السوق المحلي أو سوق التأمين العالمي.

ج. وسيط إعادة التأمين

يعرف وسيط إعادة التأمين بأنه شخص اعتباري يقوم لقاء مقابل مادي بالتفاوض مع شركات إعادة التأمين لإتمام اتفاقيات إعادة التأمين لصالح شركة التأمين، ويحصل على عمولة نظير تفعيل اتفاقيات إعادة التأمين وخدمات التأمين الأخرى التي تقدمها شركة إعادة التأمين.

دور وساطة التأمين في صناعة التأمين:

لدى وسيط التأمين واجب ائتماني في العمل و الحصول على أفضل مصلحة للمؤمن له أو عميله، وتقديم الاستشارة العملية الصحيحة ، والتي تكون مستقلة عن أي تأثير لشركة التأمين من حيث الاستشارة المهنية، يعتبر وسيط التأمين كالمحاسب أو المحامي أو الطبيب أو المهندس الذي يقوم بتقديم الاستشارة المهنية المحايدة، بناء على سنوات من الخبرة و التعليم والتدريب المستمر.

عندما يقوم المؤمن له بطلب أو بالترتيب للتأمين، فمن السهل عليه أن يختار طرق مختصرة للبحث عن أرخص الأسعار، دون التمعن في صيغ وثائق التأمين، أو الاستقرار المالي لشركات التأمين ، أو خبرتها في دفع التعويضات و المطالبات. وغالبا ما تكون صيغة الوثيقة ذات التغطية التأمينية الأوسع لا تكلف إلا مبالغ إضافية يسيرة مقارنة بوثائق التأمين التقليدية.

وهنا يأتي دور وسيط التأمين المهني، الذي يتعامل مع عدة شركات تأمين، ولديه معرفة لأنواع متعددة من صيغ وثائق التأمين، فإنه يتصرف في خدمة عملائه ومساعدتهم على اتخاذ القرار بالنسبة لتأمين الخطر المؤمن ضده، أو بالنسبة لأفضل أنواع الغطاء التأميني، أو لأي مدى ينبغي أن تكون تكلفة قسط التأمين.

وقد يقدم الوسيط الاستشارة فيما إذا كانت هناك طرق أو وسائل أخرى كالاحتفاظ بالخطر أو نقله مثل التأمين الذاتي وغيره من منتجات التأمين غير التقليدية. وفي كثير من الحالات، فإن دور الوسيط يكون هو الأكثر أهمية كما في حالة حدوث مطالبات.

ويمكن أن تلخص الدور الذي تقوم به الوساطة التأمينية في تطوير وازدهار صناعة التأمين كما يلي:

- يتطلب في وسيط أو وكيل التأمين مزيجا من المعرفة الفنية، ودراية بالأعمال التجارية، ومهارة التواصل مع الأخرين.
- يقوم الوسيط/الوكيل بدور الرابط بين العملاء وشركات التأمين.

- تقديم الاستشارات والتوصيات السليمة للعملاء يعتبر عاملا مهما في تطوير سوق التامين ليكون بذلك أكثر قدرة في المنافسة.
- قد تتضمن تلك الاستشارات والتوصيات: تحليل شركات التامين الأكثر ملاءمة للعميل، دراسة وتحليل الأنواع المختلفة من التغطيات التأمينية في السوق، والأهم الحصول على سعر تامين مناسب وعادل للمنتج المعين.
- المساعدة في نمو الاقتصاد بشكل عام (زيادة الناتج المحلي القومي)، ونمو قطاع خدمات التأمين على وجه الخصوص، من خلال الاستشارات والتوصيات التي يقدمها وسطاء التأمين للعملاء، والذي يعتبر دورا مهما لتعزيز سوق التأمين ليصبح أكثر قدرة على المنافسة في صناعة التأمين.

د. في بعض الحالات، يقوم الوسيط بعمليات المسح والمعاينة للممتلكات التي سوف يتم تأمينها للعملاء تحت منتجات التأمين المختلفة، والتفاوض على أسعار هذه المنتجات، وتقديم تقارير إلى شركات التأمين.

٢-٤ أهم القواعد المنظمة لأعمال وساطة التأمين

يجب على الوسطاء والوكلاء الالتزام بقواعد السلوك المهني، وتطبيق المتطلبات الآتية:

- العمل بأمانة وشفافية ونزاهة وتنفيذ أي التزام للعملاء وشركات التأمين وإعادة التأمين وفقاً لما تنص عليه أنظمة المملكة العربية السعودية ولوائحها التنفيذية.
- العمل في إطار المهنية المقبولة عند التعامل مع العملاء وشركات التأمين وإعادة التأمين، ويتحقق ذلك من خلال التدريب والخبرة المناسبة واستشارة الخبراء عند الحاجة.
- التحديث المستمر للمهارات والمعرفة التي يتمتع بها الموظفون العاملون لدى الوسطاء والوكلاء في مجال التأمين والاطلاع المستمر على المنتجات والخدمات الموجودة في السوق.
- اتخاذ الحيطة المعقولة للحفاظ على الموارد الإدارية والمالية والتشغيلية والبشرية اللازمة للقيام بالعمل وخدمة العملاء.
- إخطار العملاء قبل وقت كاف بجميع المعلومات ذات الصلة التي تتضمن تفاصيل التغطية، وأي شروط واستثناءات وقيود على وثيقة التأمين.
- اتخاذ تدابير معقولة لضمان دقة ووضوح المعلومات المقدمة من العملاء والمقدمة إليهم مع توفير هذه المعلومات كتابة.
- التعامل مع جميع البيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها بشأن شركة التأمين والعملاء بأقصى درجات السرية.
- يجب على الوسطاء والوكلاء عدم تشجيع العملاء على الغاء وثيقة تأمين سارية وعدم تشجيع العملاء على قبول عرض من منافس لمجرد زيادة العمولة المكتسبة.
- التأكد من فهم العملاء للخدمات التي يقدمها الوسطاء والوكلاء وطبيعة العلاقة بين الطرفين فهماً تاماً.

- إخطار شركة التأمين بأي معلومات أو مستندات متعلقة بالعملاء قد تؤثر على القرار الذي تتخذه شركة التأمين عند تقديم التغطية التأمينية وأسعارها وشروطها.
- إخطار العملاء فوراً بقبول التغطية التأمينية أو رفضها.
- على الوسطاء والوكلاء إيضاح آلية سداد الأقساط التأمينية وأي مبالغ أخرى إضافية مستحقة لشركة التأمين لعملائها.

٣-٤ التعرف على التزامات وسيط التأمين.

الهدف التعليمي

٣ - أن يتعرف المختبر على أهم التزامات وسيط التأمين

إضافة إلى القواعد العامة، يجب على وسطاء التأمين الالتزام بالآتي:

- اتخاذ تدابير معقولة لتحديد حالات التعارض في المصالح والتعامل معها لضمان التعامل العادل مع العملاء جميعهم. وعند وجود تعارض في المصالح؛ يجب على الوسطاء عدم وضع مصلحتهم بصورة غير عادلة فوق مصلحة عملائهم.
- تقديم مقارنة لكل عميل عن أسعار ونطاق تغطية وثائق التأمين المعدة لتلبية احتياجات العميل التي تقدمها شركات التأمين المختلفة مع التوصية بإحدى هذه الوثائق للعميل وتوضيح سبب اختيارها وشروطها وفوائدها واستثناءاتها.
- عدم تفضيل شركات التأمين التي يرتبط الوسيط بعلاقة معها.
- عدم اختيار التغطية التأمينية التي تقدمها إحدى شركات التأمين أو التوصية بها لمجرد تقديم الشركة عمولات أعلى للوسيط.

٣-٤-١ التزامات وسيط التأمين نحو شركة التأمين

إيضاح رقم الترخيص على جميع الأوراق والمراسلات والمستندات.

تزويد شركة التأمين بالمعلومات التي تمكنها من تقييم المخاطر التي سيتم التأمين عليها، أو إعادة تأمينها بمعرفة العملاء وموافقتهم.

المعرفة بأسواق التأمين ونظام التأمين واللوائح السارية ذات الصلة ومتابعة التطورات التي تحدث فيها.

تقديم المساعدة في المفاوضات التي تجرى بين شركة التأمين وبين العملاء بشأن المطالبات الناتجة عن المخاطر المؤمن عليها.

الحصول على موافقة مكتوبة من البنك المركزي السعودي قبل إسناد المخاطر إلى شركات التأمين الأجنبية التي لا يمكن تغطيتها من خلال إحدى الشركات المرخص لها في المملكة.

٤-٤ التعرف على أهم التزامات وكيل التأمين.

الهدف التعليمي

٤ – أن يتعرف المختبر على أهم التزامات وكيل التأمين

١-٤-٤ التزامات الوكيل نحو شركة التأمين التي يمثلها:

- إيضاح رقم الترخيص على الأوراق والمراسلات والمستندات الرسمية إضافة إلى اسم شركة التأمين التي يمثلها.
- الالتزام بحدود وثائق التأمين المسموح بيعها وفقاً للاتفاق الذي يلزم الوكيل تجاه شركة التأمين التي يمثلها.
- عدم تمثيل أكثر من شركة تأمين دون موافقة البنك المركزي السعودي على ذلك.
- تزويد شركة التأمين بأدلة الالتزام والرقابة الداخلية عند طلبها منه.
- أخذ موافقة البنك المركزي السعودي قبل أي تغيير يحدث في اتفاق الوكالة المبرم مع شركة التأمين التي يمثلها الوكيل.
- على الوكلاء أخذ موافقة البنك المركزي السعودي على عمليات انهاء عقد الوكالة مع شركة التأمين والتعاقد مع شركة تأمين أخرى، ولطلب هذه الموافقة تقديم الآتي الى البنك المركزي السعودي:
- أسباب إلغاء الاتفاقية مع شركة التأمين الحالية.
- شركة التأمين التي يرغب الوكيل التعاقد معها مع ارفاق مسودة اتفاقية الوكالة.
- العمولات التي سيحصل عليها الوكيل من شركة التأمين.
- بعد أخذ موافقة البنك المركزي السعودي على إنهاء عقد الوكالة يتعين على الوكيل الآتي:
- توقيع مخالصة مالية مع شركة التأمين الحالية.
- الإعلان عبر الصحف المحلية على إنهاء الاتفاقية.
- التوقف عن بيع منتجات التأمين فترة انتقالية مدتها ٦٠ يوماً، والقيام بكل الإجراءات التي توضح إنهاء التعاقد ومنها إزالة لوحات الفروع وتسليم دفاتر البيع وأسماء المستخدمين وكلمات المرور للأنظمة الإلكترونية الخاصة بشركة التأمين وتسوية ما تبقى من أمور مالية بين الطرفين.

٤-٥ التعرف على مهام وسطاء ووكلاء التأمين تجاه المؤمن لهم.

٥ - أن يتعرف المختبر على أهم القواعد المنظمة لأعمال وساطة التأمين التزاماتها

يمكن استعراض أهم المهام لكل من وسطاء ووكلاء التأمين تجاه المؤمن لهم على النحو الآتي:

١-٥-٤ التواصل مع العملاء قبل البيع

أ. الإعلان

- يجب على الوسطاء والوكلاء التأكد من أن الإعلانات غير مضللة أو مبالغ فيها.
- التأكد من أن الإعلانات لا تحتوي على ما يخالف الأنظمة
- التأكد من أن الإعلانات لا تسيء إلى ثقة العملاء أو تستغل عدم وجود الخبرة والمعرفة
- التأكد من أن الإعلان لا يقتصر على وثائق تأمين تقدمها شركة تأمين واحدة، وذلك في حالة وسطاء التأمين

ب. النصيحة

- يقدم الوسطاء والوكلاء النصيحة للعملاء في حدود خبرتهم والاستعانة بمساعدة الخبراء والاستشاريين عند الضرورة.
- يقدم وسطاء ووكلاء التأمين النصيحة والمشورة الفنية وعرض أنسب الشروط والأسعار.

ج. خدمة العملاء

يجب على الوسطاء والوكلاء:

- فهم بنود جميع وثائق التأمين المقدمة للعملاء وشروطها
- فهم حالة العميل واحتياجاته من التغطية التأمينية ومدى قدرته على تحمل جزء من المخاطر

د. المتطلبات النظامية

- على الوسطاء والوكلاء التأكد من أن جميع المستندات الصادرة منهم تتفق مع المتطلبات النظامية والرقابية
- على الوسطاء الحصول على تفويض مكتوب لتمثيل العملاء لدى شركة التأمين، وتفويض من شركة التأمين عن تمثيلها لدى شركة إعادة التامين

ه. حفظ المستندات

يجب على الوسطاء والوكلاء:

- التأكد من أن جميع البنود والشروط المكتوبة ميسرة ومفهومة.
- إرسال مستندات وثائق التأمين الى العملاء دون تأخير غير مبرر.
- إرسال إشعار مكتوب مع وثيقة التأمين يؤكد أهمية قراءة الوثيقة بعناية.
- التأكد من احتواء وثائق التأمين على إجراءات التعامل مع الشكاوى.

٤-٥-٢ بيع المنتجات والخدمات التأمينية

أ. ممارسات البيع

يجب على الوسطاء والوكلاء:

- التأكد من فهم العملاء لنوع الخدمة التأمينية المقدمة.
- التأكد من أن وثيقة التأمين المقترحة مناسبة لاحتياجات العملاء.
- تقديم مقارنة للعملاء من حيث السعر والتغطية.
- إخطار العملاء فوراً في حالة رفض التغطية
- تحديد مدة عرض الأسعار.
- الإيضاح للعملاء بضرورة التزامهم بالإبلاغ عن المطالبات فوراً.

ب. تقديم المعلومات

يجب على الوسطاء والوكلاء:

- الطلب من العملاء بالإفصاح عن المعلومات بصورة صحيحة
- تجنب التأثير والضغط على العملاء، مع إيضاح أن البيانات والمعلومات المقدمة مسؤولية العميل.
- الطلب من العملاء بفحص المعلومات الواردة في المستندات بعناية.
- الإيضاح للعملاء عن أهمية الكشف عن جميع التغييرات اللاحقة التي قد تؤثر على التغطية التأمينية.
- الإفصاح نيابة عن العملاء في تقديم وصف واضح لشركة التأمين عن المخاطر المطلوب تغطيتها.

ج. تفسير العقود

يجب على الوسطاء والوكلاء:

- إيضاح جميع الأحكام الضرورية الخاصة بالتغطية التأمينية.
- إخطار العملاء بعرض شركة التأمين كما ورد من الشركة.
- تنبيه العملاء بالتعهدات والاستثناءات الواردة بالوثيقة.
- تقديم قائمة بشركات التأمين المشاركة في توفير التغطية التأمينية.

د. الأتعاب

يجب على الوسطاء والوكلاء:

- الإفصاح عن الأرباح والعمولات الخاصة بوثيقة التأمين المتعاقد عليها من العملاء.
- إخطار العملاء كتابة بأي رسوم أو نفقات إضافية.
- يحق لوسطاء التأمين ووسطاء إعادة التأمين الحصول على العمولة بمجرد إصدار الوثيقة.

٤-٥-٣ خدمة العملاء بعد البيع

أ. سرية البيانات

يجب على الوسطاء والوكلاء:

- التأكد من حفظ بيانات ومستندات العملاء في مكان آمن.
- التأكد من حصول الأطراف المعنية فقط على بيانات العملاء.

ب. إخطار العملاء

يجب على الوسطاء والوكلاء:

- إخطار العملاء كتابة عند بداية عقد التأمين.
- إخطار العملاء بأي تغيير يجرى على بنود وشروط عقد التأمين.
- إخطار العملاء بأي حالة إنهاء مبكر للتغطية التأمينية.

ج. تجديد وثيقة التأمين

يجب على الوسطاء والوكلاء:

- التأكد من أن إخطارات التجديد تتضمن واجبات العملاء نحو الإفصاح عن التغيرات التي تؤثر على التغطية التأمينية.
- التأكد من أن جميع إخطارات التجديد تتضمن شرطاً ينص على الاحتفاظ بالسجلات بغض تجديد العقد.
- التأكد من معرفة العملاء لتاريخ انتهاء عقد التأمين.
- التأكد من تلقي العملاء لدعوة تجديد عقودهم قبل انتهائها بدة كافية.

د. التعامل مع المطالبات

لا يحق للوسطاء والوكلاء الموافقة على المطالبات وتسويتها، ولكن يجب عليهم:

- الإجابة على المطالبات المقدمة بصورة فورية.
- تقديم نماذج المطالبة مع إيضاح المعلومات أو الخطوات اللازمة من جانب العملاء لتقديم المطالبة.
- تقديم الإرشاد الكافي للعملاء بشأن تقديم المطالبة.
- تقديم إقرار للعملاء يفيد استلام المطالبة.
- إخطار العملاء بأي تطورات بشأن المطالبة كل ١٥ يوم.
- إخطار العملاء كتابة بقبول المطالبة أو رفضها.
- توضيح طريقة التقدم بشكوى.
- يجب على الوسطاء والوكلاء تحويل مبالغ المطالبات للمؤمن له خلال فترة ثلاث أيام عمل من تاريخ استلامها من شركة التأمين.

هـ شكاوى العملاء

يجب على الوسطاء والوكلاء:

- قبول الشكاوى سواء عن طريق الهاتف أو كتابة أو بالبريد الإلكتروني أو الفاكس.
- شرح الخطوات الواجب اتبعها عند تقديم شكوى.

- تزويد العملاء بوسائل الاتصال بالشركة لمتابعة الشكوى المقدمة.
- إخطار العملاء بتطورات تسوية الشكوى المقدمة.
- الرد على شكوى المؤمن لهم خلال ١٥ يوماً من استلام الشكوى.
- الاحتفاظ بنظام إلكتروني لتسجيل الشكاوى ومتابعتها.

و. إعداد التقارير المالية

يجب على الوسطاء والوكلاء استيفاء مجموعة نماذج التقارير المالية الخاصة بهم وتقديمها إلى البنك المركزي السعودي وفقاً لتعليمات إعداد نماذج التقارير المالية.

٦-٤ التعرف على القواعد المنظمة لأعمال وساطة التأمين الإلكترونية والتزاماتها.

الهدف التعليمي

٦ -أن يتعرف المختبر على أهم القواعد المنظمة لأعمال وساطة التأمين الإلكترونية والتزاماتها

في خطوة تأتي ضمن جهودها الرامية إلى تطوير صناعة التأمين وتسهيل عملية الحصول على التغطية التأمينية لطالبي التأمين، وضمن إطار رقابي وإشرافي يضمن حماية وكفاءة التعاملات في قطاع التأمين وبما يساهم في تحقيق استقراره وعدالة التعاملات فيه فقد أصدر البنك المركزي السعودي القواعد المنظمة لأعمال وساطة التأمين الإلكترونية. وبين البنك المركزي السعودي، أن هذه القواعد تهدف إلى تنظيم أعمال وساطة التأمين الإلكتروني من خلال تحديد الحد الأدنى للمتطلبات والضوابط اللازمة لمنح الترخيص بممارسة أعمال وساطة التأمين الإلكتروني من خلال شبكة الإنترنت في المملكة العربية السعودية، إضافة إلى تنظيم العلاقة فيما بين وسيط التأمين الإلكتروني وشركات التأمين.

ومن المهم جداً أخذ الحيطة والحذر عند شراء الوثائق التأمينية وغيرها من المنتجات وذلك تلافياً للاحتيالات التي قد تتم عن طريق المنصات الإلكترونية، ولذلك دعت القواعد المنظمة لأعمال وساطة التأمين الالكترونية التي أطلقها البنك المركزي السعودي (ساما) شركات الوساطة المرخصة إلى وضع آليات معينة للحد من حالات الاحتيال هذه ومن ضمنها عدم السماح بتكرار أرقام الحسابات البنكية، وكذلك التحقق من بيانات المؤمن له الشخصية من مصدر موثق ومسؤول وربط العنوان الوطني آلياً بشكل مباشر وعدم السماح بإدخاله يدوياً.

ومن ناحية أخرى، ألزمت هذه القواعد وسيط التأمين الإلكتروني بالتوضيح والإفصاح من خلال المنصة الإلكترونية عن كافة شروط وأحكام استخدام هذه المنصة بما في ذلك تعليمات الاستخدام والسرية والتعليمات الأمنية، بالإضافة إلى الشرح الكافي لطرق السداد. ومن المهم جداً أن يتأكد الوسيط من إدراك

العميل لهذه البيانات والتعليمات وذلك من خلال وضع الإقرارات والتعهدات المناسبة قبل استخدام المنصة الإلكترونية، ومن المهم ايضاً أن تكون اللغة المستخدمة سهلة وواضحة للجميع لتلافي أي تفسير خاطئ.

ولأن حماية مصلحة العميل والالتزام بحوكمة هذه العمليات ذات الأولوية في هذا المجال، يجب أن يلتزم وسيط التأمين الإلكتروني بتقديم قائمة شركات التأمين المتعاقد معها لإطلاع العميل بالإضافة إلى إتاحة خدمة العملاء للتواصل بينه وبين المستفيدين بشكل مباشر وسريع.

وفيما يلي أهم القواعد المنظمة لأعمال وساطة التأمين الالكترونية، الصادرة بموجب قرار محافظ البنك المركزي السعودي رقم (٤/٤٤١) بتاريخ ٥/٦/١٤٤١هـ:

٤-٦-١ متطلبات منح الترخيص لأعمال وساطة التأمين الإلكترونية:

- يشترط في طالب ممارسة أعمال وساطة التأمين الإلكتروني الآتي:
- أن يتم ممارستها من قبل شركة مساهمة أو شركة ذات مسئولية محدودة مرخصة للعمل في المملكة العربية السعودية.
- ألا يقل رأس مال الشركة عن ٥٠٠٠٠٠ ريال لممارسة وساطة التأمين الإلكترونية فقط، وثلاثة ملايين ريال لوسيط التأمين الذي يمارس أعمال وساطة التأمين الإلكترونية.
- يتعين أن يشتمل طلب الترخيص على خطة عمل محددة لعمليات وساطة التأمين الإلكترونية، وأن تشتمل هذه الخطة بحد أدنى على الآتي:
- فروع وأنواع التأمين المزمع عرضها على المنصة الإلكترونية وتحليل حجم عمليات وساطة التأمين الإلكتروني المتوقع خلال ثلاثة سنوات مستقبلاً.
- تحليل المخاطر المرتبطة بالتعاملات الإلكترونية والتدابير والإجراءات الاحترازية اللازمة للحد منها، مثل جرائم غسل الأموال، والمخاطر الاستراتيجية، والدخول غير المشروع للبيانات.
- خطة طوارئ تشمل الإجراءات التي ينبغي اتخاذها في حالة تعطل عنصر أو أكثر من عناصر النظام الآلي للمنصة الإلكترونية.
- يتم تقديم طلب الترخيص للبنك المركزي السعودي مشتملاً على كافة المتطلبات النظامية والمستندات التي تتطلبها البنك المركزي السعودي لدراسة الطلب.
- تقديم وثيقة تأمين من أحد شركات التأمين العاملة في المملكة تغطي أخطار المسؤولية المهنية عن التقصير والإهمال والخطأ، ويجب آلا يقل الغطاء التأمين عن خمسة ملايين ريال.

٤-٦-٢ المتطلبات التقنية للربط مع شركة التأمين:

- يلتزم وسيط التأمين الإلكتروني بتطوير وتشغيل المنصة الإلكترونية للقيام بعمليات وساطة التأمين إلكترونياً ووضع واجهات تقنية معيارية من خلال (Web Services)، لضمان الآتي:
- تبادل المعلومات والتواصل إلكترونيا مع الأنظمة التقنية لشركات التأمين، وذلك لغرض تبادل

معلومات العميل الأساسية مع شركات التأمين.

- تمكين شركات التأمين من تقييم المخاطر المغطاة.
- تزويد العميل بعرض تسعيرة لوثيقة التأمين إلكترونياً، وآلية دفع قسط التأمين.
- القيام بأي إجراءات تتطلبها عمليات وساطة التأمين إلكترونياً.
- تتم عمليات إرسال طلب التأمين واستقبال عروض التأمين وإصدار وثيقة التأمين لحظياً من خلال واجهات التخاطب التقنية (Web Services API) ما بين المنصة الإلكترونية والأنظمة التقنية لشركات التأمين.

- يلتزم وسيط التأمين الإلكتروني بالتأكد من تهيئة شركة التأمين لبنيتها التقنية قبل الربط معها لتمكين تبادل المعلومات.

٣-٦-٤ التزامات وسيط التأمين الإلكتروني وشركة التأمين:

- أن يكون الغرض الأساسي للربط الإلكتروني بين شركات التأمين وشركات وساطة التأمين الإلكترونية هو تمكين الوسيط من تقديم خدمة وساطة التأمين الإلكترونية، وليس لأغراض أخرى.
- العمل والالتزام بالتعليمات الصادرة من البنك المركزي السعودي فيما يتعلق بنسبة العمولة.
- التواصل مع العميل في أي شأن متعلق بالعملية التأمينية من خلال البريد الإلكتروني والرسائل النصية.
- وضع آلية للحد من حالات الاحتيال التي تمارس من خلال بيع المنتجات التأمينية عن طريق المنصة الإلكترونية، مثال ذلك:
  - عدم قبول التأمين لأكثر من خمس مركبات تعود لذات المؤمن له.
  - ربط وثيقة التأمين ببيانات ومعلومات المؤمن له الشخصية بعد التحقق منها من خلال مصدر مسؤول موثق ومستقل.
  - ربط العنوان الوطني آلياً بشكل مباشر وعدم السماح بإدخاله يدوياً.
- التزامات شركة التأمين:
- عرض أسعار المنتجات التأمينية وفقاً لمعايير الاكتتاب المعتمدة.
- إشعار وسيط التأمين الإلكتروني من خلال المنصة الإلكترونية حال إصدار وثيقة التأمين، وإشعاره بكافة معلومات الوثيقة شاملة فترة سريانها وحدود التغطية ونسخة رقمية من وثيقة التأمين مؤرخة وموقعة إلكترونياً.
- تقديم الإفصاحات اللازمة لوثائق التأمين الصادرة من قبلها.
- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية سرية هذه المعلومات.

٤-٦-٤ التزامات وسيط التأمين الإلكتروني:

- اعتماد خطة العمل لعمليات وساطة التأمين الإلكترونية، بعد الحصول على عدم ممانعة من البنك المركزي السعودي.

- توضيح طبيعة الخدمات المقدمة للعملاء عن طريق المنصة الإلكترونية.
- الإفصاح عن عمليات الترخيص للعملاء.
- وضع الإقرارات والتعهدات المناسبة لاطلاع العميل وموافقته عليها قبل استخدام المنصة الإلكترونية.
- توفير قائمة بشركات التأمين التي تم الربط معها من خلال المنصة الإلكترونية ليتمكن العملاء من الاطلاع عليها.
- التوضيح والإفصاح من خلال المنصة الإلكترونية عن كافة شروط وأحكام استخدام المنصة الإلكترونية، والتعليمات الأمنية وطرق السداد، وسرية المعلومات، وأي تعليمات أخرى تتعلق باستخدام المنصة.
- توفير آلية خاصة بالموقع تمكن العميل من رفع الصور والملفات المتعلقة بعملية التأمين لتمكين شركة التأمين من تسعير الوثيقة بشكل دقيق.
- استخدام معيار التحقق الثنائي لإنهاء عملية شراء الوثيقة، عن طريق خدمة الرسائل النصية والبريد الإلكتروني.
- الإفصاح عن عمولاته الناتجة عن وثيقة التأمين المتعاقد عليها مع العملاء.
- إخطار العملاء بأي رسوم أو نفقات إضافية مقابل أي خدمات ذات صلة.
- إرسال رسالة للعميل من خلال البريد الإلكتروني والرسائل النصية توضح مبلغ اشتراك التأمين ورقم الشكاوى أو العناية بالعملاء لدى شركة التأمين.
- إشعار العميل عن أي تغييرات في إفصاح والشروط.
- إخطار العميل في حال رفض شركة التأمين إصدار الوثيقة أو في حال طلب مستندات إضافية من خلال البريد الإلكتروني والرسائل النصية.
- توفير خاصية في المنصة الإلكترونية تمكن العملاء من التواصل مع خدمة العملاء بشكل مباشر.
- عدم استلام أي أقساط تأمينية نيابة عن شركة التأمين، حيث يتم تحصيل الأقساط من قبل شركة التأمين مباشرة.
- إشعار العميل قبل انتهاء وثيقة التأمين بوقت كاف بحيث لا تقل عن ١٥ يوم.

أسئلة نهاية الفصل:

أجب عن الأسئلة التالية وتحقق من صحة إجابتك في القسم الموافق:

١. **ما الفرق بين وسطاء ووكلاء التأمين؟**

مرجع الإجابة: القسم ١-١-٤

٢. **قارن بين وسيط التأمين ووسيط إعادة التأمين؟**

مرجع الإجابة: القسم ١-١-٤

٣. **ما هي أهم القواعد المنظمة لأعمال وساطة التأمين؟**

مرجع الإجابة: القسم ٢-٤

٤. **ما هي التزامات وسيط التأمين نحو شركة التأمين؟**

مرجع الإجابة: القسم ١-٣-٤

٥. **ما هي التزامات وسيط التأمين نحو شركة التأمين؟**

مرجع الإجابة: القسم ١-٤-٤

٦. **اذكر مهام وسطاء ووكلاء التأمين؟**

مرجع الإجابة: القسم ٥-٤

٧. **ما هي أهم متطلبات منح الترخيص لأعمال وساطة التأمين الإلكترونية؟**

مرجع الإجابة: القسم ١-٦-٤

الفصل الخامس

الإسناد الخاص بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة

يتضمن هذا الجزء من المنهج قرابة ٥ أسئلة تجريبية من بين ٥٠ سؤال في الاختبار

مقدمة:

يتناول هذا الفصل متطلبات البنك المركزي السعودي من شركات و/أو إعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة التي أبرمت أو تنوى إبرام ترتيبات إسناد مهام إلى جهات خارجية، في ظل لائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة، الصادرة عن البنك المركزي السعودي، حيث تسري أحكام هذه اللائحة على ترتيبات إسناد أي مهام مع طرف ثالث محلي أو خارجي، كما تهدف هذه اللائحة إلى وضع ضوابط لتنظيم العلاقة بين شركات و/أو إعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة من جهة وبين الأطراف الثالثة المسندة إليهم المهام من جهة أخرى لضمان عدم تأثير هذه العلاقة على التزام شركات و/أو إعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة بأحكام الأنظمة واللوائح التي تنظم قطاع التأمين في المملكة، إضافة إلى عدم إضرار هذه العلاقة بحقوق حملة الوثائق.

٥-١ أصحاب وشركات المهن الحرة وما دور إدارة الالتزام في التعاملات معهم:

الهدف التعليمي

١ – أن يتعرف المختبر على المقصود بكل من: إسناد مهام إلى جهات خارجية، شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة، المقصود بالطرف الثالث المسند له المهام، المهام الجوهرية، بإسناد مهام جوهرية، المهام غير الجوهرية

٢ – دور إدارة الالتزام

٥-١-١ المقصود بإسناد مهام إلى جهات خارجية

يقصد بإسناد مهام إلى جهات خارجية أي ترتيب يتعهد بموجبه طرف ثالث (مقدم الخدمة) بتقديم خدمة إلى شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة كانت تنفذها بنفسها في السابق، أو خدمة جديدة ستقوم بتقديمها. ولا يعد التعامل مع شركات إعادة التأمين ووسطاء التأمين ووكلاء التأمين وأخصائي تسوية المطالبات التأمينية ومقومي المخاطر وخبراء المعاينة ومقدري الخسائر والخبراء الإكتواريين ومستشاري التأمين من مهام الإسناد المقصود في اللائحة.

٥-١-٢ المقصود بشركات التأمين وأصحاب المهن الحرة

أي شركة تأمين و/أو إعادة تأمين أو شركة مهن حرة مرخص لها من البنك المركزي السعودي بموجب نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية.

٥-١-٣ المقصود بالطرف الثالث

أي مقدم خدمة تسند المهام إليه، وقد يكون الطرف الثالث عضواً في المجموعة التي تنتمي إليها شركة التأمين، أو شركة ذات صلة أو طرفاً ثالثاً مستقلاً لا صلة له، سواء كان ذلك في المملكة العربية السعودية أو في مكان أخر.

٥-١-٤ المقصود بالمهام الجوهرية

هي عمليات الاكتتاب ومعالجة المطالبات والاستثمار وإدارة المخاطر والمالية والمراجعة الداخلية وعمليات الرقابة النظامية والعمليات الرئيسة لاتخاذ القرارات مثل مبيعات وثائق التأمين وإعادة تجديدها.

- إسناد مهام جوهرية: أي ترتيب لإسناد مهام، في حال عدم القيام بها، يكون لها أثر كبير على عمليات الشركة أو سمعتها أو ربحيتها، وفيما يلي أمثلة نموذجية لترتيبات إسناد مهام جوهرية:
- ترتيبات تتضمن بيانات مالية، كإسناد مهمة محاسبية
- معالجة الطلبات، مثل شراء وثيقة تأمين جديدة
- إدارة مكتب المساندة، مثل تحويل الأموال، ومعالجة الرواتب
- خدمات الاكتتاب
- معالجة الشكاوى
- إدارة الاستثمار
- إدارة أنظمة المعلومات والصيانة، مثل إدخال البيانات ومعالجتها، ومراكز البيانات، واستضافة تقنية المعلومات، ودعم المستخدمين النهائيين.
- إدارة القوى العاملة
- التسويق والأبحاث، مثل تطوير المنتجات، وتخزين واستخراج البيانات، ومركز الاتصال الهاتفي، والتسويق عن بعد لمنتجات وخدمات التأمين.
- استمرارية العمل والقدرة وإمكانيات التعامل مع الكوارث.

٥-١-٥ المقصود بالمهام غير الجوهرية

هي تلك العمليات غير المتعلقة بكل من: عمليات الاكتتاب ومعالجة المطالبات والاستثمار وإدارة المخاطر والمالية والمراجعة الداخلية وعمليات الرقابة النظامية والعمليات الرئيسة لاتخاذ القرارات مثل مبيعات وثائق التأمين وإعادة تجديدها.

- اسناد مهام غير جوهرية:

التالي أمثلة لإسناد مهام غير الجوهرية

- المرافق الأساسية كالهاتف والكهرباء
- خدمات معلومات السوق
- الخدمات الاستشارية، مثل الآراء القانونية
- الاستشارة المستقلة
- البريد وخدمات النقل
- خدمات الطباعة، مثل صياغة الوثائق، والنماذج، وبطاقات العمل
- شراء السلع ويشمل ذلك خدمات ما بعد البيع وخدمات الدعم الأخرى، والبرمجيات والسلع الأخرى

المتوافرة تجارياً.

- خدمات المعلومات الائتمانية والتقصي عن الخلفيات وخدمات المعلومات.
- التوظيف بالعقود أو الأفراد المؤقتين، وخدمات استقطاب الموظفين، وتقييم الموظفين، والاستشارة لتطوير طاقم الموظفين.
- خدمات الأمن.
- أعمال البرمجة.
- صيانة المباني، وخدمات التنظيف.

٥-٢ دور إدارة الالتزام

- يجب على شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة وضع الضوابط والإجراءات الداخلية الملائمة لضمان تحقيق الالتزام بلائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة.
- يجب على شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة الاحتفاظ بسجلات كافية توضح الالتزام بلائحة الاسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة، بما في ذلك الاحتفاظ بعقود الإسناد وسياسة الإسناد.
- يعد عدم الالتزام بالمتطلبات الواردة في لائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة، مخالفة لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية وشروط **الترخيص ويجعل شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة عند عدم التزامها عرضة لاتخاذ إجراء نظامي** ضدها.

٥-٣ التعرف على الأحكام العامة للائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة:

الهدف التعليمي

٣ - أن يتعرف المختبر على أحكام العامة للائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة، والمساءلة والالتزام.

٥-٣-١ الأحكام العامة للائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة:

- يجب ألا يقلل إسناد المهام إلى جهات خارجية من الحماية المتوفرة لحملة وثائق التأمين ولا يستخدم طريقة لتجنب الالتزام بالمتطلبات النظامية.

- يجب أن تلتزم شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة بالآتي:
- تطوير ووضع سياسة إسناد مهام إلى جهات خارجية معتمدة من مجالس إدارتها خلال ١٨٠ يوماً من تاريخ إصدار لائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة، ويجب أن تكون هذه السياسة ضمن متطلبات الترخيص لشركات التأمين غير المرخص لها.
- يجب أن تكون الترتيبات الجديدة لإسناد المهام وكذلك تجديد الترتيبات القائمة وفقاً لمتطلبات لائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة.
- مراجعة العقود القائمة لإسناد المهام لضمان اتفاقها مع لائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة.
- تزويد البنك المركزي السعودي بتفاصيل جميع الترتيبات القائمة لإسناد مهام جوهرية في غضون ١٢٠ يوماً من تاريخ إصدار لائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة.
- إبلاغ البنك المركزي السعودي عند حدوث أي مخالفة قانونية أو نظامية في ترتيبات إسناد المهام.
- تصحيح وإزالة أي قصور في العقود القائمة في غضون ٣٦٥ يوماً من تاريخ إصدار لائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة، أو عند تاريخ تجديد العقود أيهما أقرب.

٥-٣-٢ المساءلة:

تكون مجالس إدارات شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة وإدارتها مسئولة عن جميع ترتيبات إسناد المهام، ويشمل ذلك الالتزام بجميع الأنظمة واللوائح والتعليمات ذات العلاقة.

٥-٣-٣ الالتزامات:

- تقوم مجالس إدارات شركات التأمين ومجالس مديري أصحاب المهن الحرة بإعداد وتنفيذ سياسات ملائمة ضمن إطار الإدارة الملائمة للمخاطر لترتيبات إسناد المهام.
- يجب أن تتأكد شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة عند منح عقود إسناد المهام من عدم وجود أي تضارب في المصالح.
- يجب أن تنص سياسة إسناد المهام على تطوير وتنفيذ وتحديث إجراءات تفصيلية لإدارة ترتيبات إسناد المهام، وأن تشمل هذه الإجراءات الآتي كحد أدنى:
  - دور ومسئولية مجلس الإدارة والإدارة.
  - معايير تحديد المخاطر وإجراءات تخفيفها.
  - أنظمة متابعة ومراقبة أنشطة إسناد المهام.
  - معايير الكفاءة والأهلية لاختيار الطرف الثالث.
- المتطلبات الواردة في لائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة جميعها.
- على مجلس إدارة شركة التأمين وأصحاب المهن الحرة وإدارتها ضمان أن جميع ترتيبات إسناد المهام

القائمة والمقترحة قد خضعت لعملية مراجعة شاملة للمخاطر عند التعاقد وعند التجديد. ويجب أن تقوم هذه العملية عوامل المخاطر الرئيسية ولا سيما المخاطر التشغيلية والقانونية والمخاطر المتعلقة بالسمعة والمخاطر التنظيمية، وكذلك استراتيجيات تخفيف المخاطر لكل عرض تقديم مهمة الإسناد إلى جهات خارجية.

- قبل إبرام ترتيبات إسناد المهام، على شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة تحليل النشاط ومدى ملاءمة الطرف الثالث وبذل العناية اللازمة ولا سيما بشأن الآتي:
- الخلفية والإمكانيات المالية والفنية والمهنية للطرف الثالث.
- أثر إسناد المهام على حجم المخاطر الذي يمكن أن تتعرض لها شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة.
- أثر إسناد المهام على الأنظمة والضوابط داخل شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة.
- يعتمد مستوى ومدى العناية اللازمة على طبيعة ترتيب الإسناد، بحيث إن إسناد مهام جوهرية يتطلب عناية أكثر شمولاً.
- يجب على شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة تزويد الطرف الثالث بنسخة من لائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة، وبنسخة من سياسة إسناد المهام الخاصة بهم.

٤-٥ دراسة لائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة:

الهدف التعليمي

٤ - أن يتعرف المختبر على الأحكام الخاصة في لائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة، وذلك فيما يتعلق بكل من: صيغة العقد، حقوق حاملي الوثائق، متطلبات إسناد المهام الجوهرية، متطلبات إسناد المهام إلى طرف ثالث في الخارج، الرقابة والمتابعة

١-٤-٥ صيغة العقد

- يجب أن توثق شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة ترتيباتها لإسناد المهام بموجب اتفاقية تعاقدية مكتوبة ملزمة نظاماً ومتفقة مع جميع المتطلبات النظامية ذات العلاقة، وأن يتضمن العقد حداً أدنى الآتي:
- أطراف العقد

- نطاق العقد
- مستويات الخدمة ومتطلبات الأداء
- إجراءات المراجعة والمراقبة
- خطط استمرارية العمل
- ترتيبات معالجة التقصير في الأداء
- التسعير وهيكل الرسوم
- آليات تسوية المنازعات
- المسؤولية والتعويض
- مدة العقد
- سرية وخصوصية وأمن المعلومات
- أي التزامات تعاقدية على الطرف الثالث في حال التعاقد من الباطن لكامل ترتيب إسناد المهام أو جزء منه .
- آليات رفع التقارير والتصعيد
- التزام الطرف الثالث بتبليغ شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة عن أي ضعف في المراقبة أو أي تطورات سلبية في أدائه المالي.
- التزام الطرف الثالث بإعادة أو إتلاف جميع البيانات عند انتهاء ترتيب الإسناد أو عقد الإسناد، مالم يكن هناك متطلبات نظامية للاحتفاظ بمثل هذه المستندات.
- يجب أن يسمح العقد بالتجديد وإعادة التفاوض والإنهاء والخروج المبكر بحيث يمكّن شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة من السيطرة على النشاط المسند إليهم.
- يجب أن يتضمن العقد بنداً يخول البنك المركزي السعودي الحصول على الوثائق والسجلات المحاسبية المتعلقة بإسناد المهام.
- يجب أن ينص العقد على أن الجهات القضائية في المملكة العربية السعودية هي السلطة القضائية ذات الاختصاص للفصل في أي نزاع قد ينشأ عند تنفيذ أو تفسير العقد.

٢-٤-٥ حقوق حملة الوثائق:

- يجب أن تضع شركات التأمين آلية داخلية محددة لتلقي وتسوية أي شكاوى من أصحاب وثائق التأمين.
- يجب على شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة أن تضع إجراءات وقائية مناسبة لحماية نزاهة وسرية بيانات حملة وثائق التأمين والبيانات المالية، على أن تشمل على سبيل المثال:
  - الاتفاق على اتفاقيات عدم الإفصاح
  - الامتناع عن تقديم بيانات حامل الوثيقة والبيانات المالية إلى الطرف الثالث إلا في حالة الحاجة لمعرفة ذلك.

- مطالبة الطرف الثالث بعزل بياناتهم عن أوعية البيانات الأخرى.

- عند ترتيب الإسناد وعقد الإسناد لأي سبب من الأسباب؛ يجب شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة ضمان استرجاع كافة البيانات من الطرف الثالث أو اتلافها.

- ينبغي على شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة الرجوع إلى اللائحة التنظيمية لسلوكيات سوق التأمين في شأن سرية وأمن المعلومات.

٣-٤-٥ متطلبات إسناد المهام الجوهرية

- على شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة طلب عدم ممانعة البنك المركزي السعودي كتابة قبل القيام بأي إسناد لمهام جوهرية.

- يجب أن تكون المهام الجوهرية لكل حالة على حدة.

- تسلم المقترحات الخاصة بإسناد المهام الجوهرية إلى البنك المركزي السعودي كتابة قبل ٣٠ يوم عمل على الأقل بالنسبة لطرف ثالث محلي، ٦٠ يوم عمل لطرف ثالث خارجي من التاريخ المقترح لبدء ترتيب الإسناد.

- يجب على المجلس التأكد من تقويم المهمة من الناحية النوعية والكمية وصنفها مهمة جوهرية أو غير جوهرية قبل الرفع إلى البنك المركزي السعودي.

- يمكن لشركات التأمين وأصحاب المهن الحرة الاسترشاد برآي البنك المركزي السعودي في حال عدم تأكدها من كون الاتفاقية أو الترتيب القائم أو الجديد جوهرياً أو غير جوهرياً.

- بالنسبة لإسناد مهام جوهرية، يجب أن يشمل العقد أحكاما تمنع التعاقد من الباطن دون موافقة مسبقة من شركات التأمين والمهن الحرة ومن البنك المركزي السعودي.

- يجب على شركات التأمين والمهن الحرة إبلاغ البنك المركزي السعودي فوراً بأي مخالفة للمتطلبات القانونية و/أو النظامية أو أي شأن ذي علاقة بترتيب الإسناد لمهام جوهرية.

٤-٤-٥ متطلبات إسناد المهام إلى طرف ثالث من الخارج:

- بالنسبة لأي ترتيبات إسناد مقترحة تتضمن نقل، ومعالجة، وحفظ بيانات حملة الوثائق و/أو البيانات المالية و/أو إسناد مهام جوهرية إلى طرف ثالث في الخارج، يجب على شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة عند إرسال طلب بذلك، تقديم المعلومات الآتية للبنك المركزي السعودي:

- تفاصيل المهمة المراد إسنادها
- تصنيف المهمة (إسناد جوهري أو غير جوهري)
- سبب الإسناد
- تفاصيل عن الطرف الثالث الموجود في الخارج (على سبيل المثال الاسم والدولة والعنوان والترخيص ونوع النشاط الخ)
- تفاصيل عن طبيعة البيانات والتصرف بها، والتي يراد نقلها.

- تفاصيل عن اتفاقية سرية بين شركات التأمين أو أصحاب المهن الحرة والطرف الثالث.
- تأكيد مكتوب من شركات التأمين أو أصحاب المهن الحرة مدعوماً برأي نظامي يؤكد حق البنك المركزي السعودي في الوصول إلى نشاط الإسناد لدى الطرف الثالث.

٥-٤-٥ الرقابة والمتابعة:

- يجب أن تضمن شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة عدم تضرر استمرار عملها بسبب أي ترتيبات إسناد مهام، وبالنسبة إلى جميع إسناد المهام الجوهرية، فيجب أن يكون لدى شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة خطة طوارئ توضح الإجراءات التي يتعين إتباعها في حالة حدوث إنهاء مفاجئ لأي ترتيب أو عدم قدرة الطرف الثالث على الوفاء بالتزاماته لأي سبب بموجب اتفاقية إسناد المهام. كما يجب أن توثق شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة خطط استمرار العمل لديها ولا سيما توافر طرف ثالث بديل أو إجراءات إعادة المهمة المسندة الى الشركة.
- يجب أن تضع شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة هيكلاً داخلياً لمتابعة وإدارة ومراقبة جميع أنشطتها لإسناد المهام وتقديم تقارير للإدارة العليا في الوقت المناسب.

أسئلة نهاية الفصل:

أجب عن الأسئلة التالية وتحقق من صحة إجابتك في القسم الموافق:

١. ما المقصود بإسناد مهام إلى جهات خارجية؟

مرجع الإجابة: القسم ١-١-٥

٢. قارن بين المهام الجوهرية وإسناد والمهام غير جوهرية؟

مرجع الإجابة: القسم ٤-١-٥ & ٥-١-٥

٣. أذكر خمسة من حالات نموذجية لترتيبات إسناد مهام جوهرية؟

مرجع الإجابة: القسم ٤-١-٥

٤. أذكر خمسة من حالات ترتيبات إسناد مهام غير جوهرية؟

مرجع الإجابة: القسم ٥-١-٥

٥. باختصار، اشرح الأحكام الخاصة في لائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة، وذلك فيما يتعلق بصيغة العقد؟

مرجع الإجابة: القسم ١-٤-٥

٦. باختصار، اشرح الأحكام الخاصة في لائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة، وذلك فيما يتعلق حقوق حاملي الوثائق؟

مرجع الإجابة: القسم ٢-٤-٥

٧. ما هي أهم متطلبات إسناد المهام الجوهرية؟

مرجع الإجابة: القسم ٣-٤-٥

٨. ما هي أهم متطلبات إسناد المهام الى طرف ثالث من الخارج؟

مرجع الإجابة: القسم ٤-٤-٥

٩. ما هي الأحكام العامة للائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة؟

مرجع الإجابة: القسم ٣-٥

مسرد المصطلحات

الخطر

هــو الحالة المعنويــة التي تصيب الأشــخاص عند اتخاذهــم القرارات خــلال حياتهم اليوميــة، ويترتب عليــه حالــة من الشــك أو الخوف أو عــدم التأكد من نتائــج تلك القــرارات المتخذة، وقــد يترتب عليه وجود خسارة.

الأخطار غير الاقتصادية

ويقصــد بالأخطــار غيــر الماليــة أو غيــر الاقتصادية الأخطــار التي يكــون ناتــج تحقق مســبباتها تأثير نفســي غيــر خاضع للتقييــم المادي، لهــذا يطلــق عليها البعــض بالأخطــار المعنويــة، وبالتالي ينتج عنها خســارة معنوية ليســت لها أي صلــة على الإطلاق بالناحيــة الاقتصادية حيــث لا يترتب عليها أي تغييــر يذكر في المركــز المالي للشــخص المعــرض للخطر، ولهــذا يتعذر قياســها كمياً.

الأخطار الاقتصادية

يقصــد بالأخطار الاقتصادية الأخطار التي يترتب على تحقق مســبباتها خســارة مادية تصيب الشــخص المعرض للخطر في نفســه أو ممتلكاتــه وبالتالي التأثير يكون علــى مركزه المالي.

أخطار المضاربة

يطلــق على هذه الأخطار مســمى الأخطــار التجارية أو أخطــار الأرباح المتوقعة حيث يقصــد بها الأخطار التي يتســبب الإنســان في نشــأتها وناتجها قد يكون ربح أو خســارة والباعث على نشــأة هــذه الأخطار هو تطلع الشــخص إلى الربح.

الأخطار البحتة أو الصافية

وهــي تلك الأخطار التي ليس للإنســان دخل في نشــأتها أو تحققها وناتجها دائماً خســارة مالية مؤكدة وليــس فــي مقدرة الإنســان أن يمنع تحققهــا أو درء الخســارة التي تنتج لــه منها إلا بإنجاز سياســة أو وسيلة لمجابهتها.

أخطار الأشخاص

هــي تلك الأخطار التــي إذا تحققت مســبباتها كان تأثيرها منصباً على الأشــخاص أنفســهم ســواء في حياتهــم أو صحتهــم أو أي عضو من أعضاء أجســامهم.

أخطار الممتلكات

يقصــد بها تلــك الأخطار التــي إذا تحققــت مســبباتها كان تأثيرها منصبــاً على ممتلكات الأشــخاص وتــؤدي إلى هلاكهــا أو تلفها كأخطار الحريــق والانفجار والســرقة والزلازل والمــرض والموت (كما هو الحال بالنســبة للممتلكات الحية كالماشــية والأغنــام وغيرها).

أخطار المسئولية المدنية

يقصــد بهــا تلك الأخطــار التــي إذا تحققــت لا تصيب الأشــخاص فــي أنفســهم أو ممتلكاتهم بصفة

مباشـرة ولكنهـا تصيـب مسـئولية الشـخص المدنيـة أمـام القانـون تجـاه الغيـر في شـخصه أو ممتلكاتـه. وهذه الأخطـار يترتب عليها التزام الشـخص المسـئول أمام القانـون بتعويض من وقع عليـه الضرر.

التأمين

يعـد أهم طـرق مجابهـة أو إدارة الأخطـار، حيـث إن التأميـن يعتبر نظـام لمعالجة الخطـر يصممه المؤمـن (شـركة التأميـن) لتقليل ظاهـرة عـدم التأكد الموجـودة لدى المسـتأمنين (الأشـخاص المتعاقديـن) مع الشـركة وذلك بتعويضهـم عن الخسـائر المالية التـي يتكبدونها نظيـر قيامهم بسداد أقسـاط معينة.

التأمين من الحوادث الشخصية

يغطـي هذا النوع مـن التأمين أخطـار الحوادث الشـخصية ويقدم تعويضـاً في حالة وفاة الشـخص أو عجزه بسـبب إصابته فـي حادث يقع فـي أي مكان فـي العالم.

التأمين من إصابات العمل

يغطـي تكاليـف مخاطر إصابـات عمل الموظفيـن والعامليـن، حيث المصاريـف الطبيـة والقانونية والتعويضية.

التأمين من المسؤولية الناتجة عن المنتجات

يغطـي المخاطـر المتعلقـة بالمسـؤولية القانونية جـراء إصابة الأفـراد أو الممتلـكات والتي تحدث نتيجـة المنتجات التـي قدمهـا المؤمن له.

التأمين على الأموال التي في الخزينة وأثناء النقل

وهو التأمين الذي يغطي مخاطر سـرقة الأمـوال أو فقدانها عند القيام بنقلهـا من الأماكن المختلفة كنقلهـا بين فروع البنك أو بين الشـركات والبنوك وغيرها.

التأمين من السرقة والسطو

وهـو التأميـن الـذي يقـوم بتغطيـة تكاليـف المخاطـر المتعلقـة بالسـرقة والـذي يغطـي قيمـة الممتلـكات والخسـائر المتعلقـة باسـتخدام القـوة والعنـف.

التأمين من المسؤولية المهنية

وهـي التغطيـة ضد الإخـلال بواجب المهنـة كالإهمـال أو الخطأ أو السـهو أو التقصير ومـن أهم هذا النـوع مـن التأمين هو التأميـن ضد أخطاء ممارسـة المهـن الطبية.

التأمين من خيانة الأمانة

يغطـي جميع الخسـائر الماليـة التي تحـدث نتيجة لخيانـة الأمانة مـن موظفي الشـخص المؤمن له، سـواء كان ذلـك عن طريـق الأفعـال الإجرامية أو السـرقة أو الاختـلاس من الشـخص المؤمن له.

تأمين السفر

يقـوم بالتغطيـة ضـد المخاطـر المختلفـة التي مـن الممكن أن تقـع في السـفر كفقـدان الأمتعة

وفقــدان الأمــوال وتأخر الرحــلات والحــالات الطبيــة الطارئة.

تأمين النقل البري

يغطي المخاطر المتعلقة بالنقل البري والذي قد يغطي البضائع والمركبات.

التأمين على المركبات

وهو من أشــهر أنــواع التأمين والــذي يقوم بتغطيــة الأضرار التي تتعــرض لها المركبات والتي تنشــئ عن حوادث الســير أو الحرائق والســرقات وغيرها وذلك حســب شــروط الوثيقة.

التأمين على الممتلكات

هــذا النوع مــن التأمين يغطي المخاطــر المحتملة على الممتلــكات الخاصة والتي مــن بينها المصانع والشــركات والبضائــع والمســتودعات حيــث يتــم التأميــن عليها فــي حالة حــدوث أي مــن الكوارث كالحرائــق أو الصواعــق أو غير ذلك.

التأمين البحري

يغطــي مخاطــر الحــوادث المختلفــة التــي تحــدث في الرحــلات البحريــة والذي قــد يشــمل المخاطر المتعلقــة بالبضائــع والســفن والركاب.

تأمين الطيران

يغطــي مخاطــر الحــوادث المختلفة التــي تحدث فــي الطيران والــذي قد يشــمل المخاطــر المتعلقة بالركاب والطائــرات والامتعــة والبضائع.

تأمين الطاقة

يغطي الأخطــار التي تتعرض لها المنشــآت البتروليــة، والمنشــآت البتروكيميائية، ومنشــآت الطاقة الأخــرى ومزودي الطاقــة ونحوها.

التأمين الهندسي

ويغطــي أخطــار المقاولين، وأخطــار التركيب والإنشــاءات وأخطار الأجهــزة الكهربائيــة والإلكترونية وتلــف الآلات والمعدات أو الآليــات أو المكائن والمعــدات والأدوات.

التأمين الطبي

هــو التأميــن الذي يغطــي تكاليــف الأمــراض ويغطي تكاليــف الأدويــة ومراجعــة الأطبــاء والعمليات الجراحيــة وجميــع الخدمــات والمســتلزمات الطبيــة والعلاجيــة وإدارة البرامــج الطبية.

تأمين الحماية

ويشــمل عمليــات التأمين التــي تتعلق بآثار الوفــاة والعجــز الدائم الكلــي أو الجزئــي أو المؤقت للفرد والمجموعات.

تأمين الحماية مع الادخار

ويشــمل عمليــات التأمين التــي يدفع بموجبهــا المؤمن مبلغا أو مبالــغ، بما فيها حصيلــة الادخار في تاريخ مســتقبلي مقابل ما يدفعــه المؤمن له من اشــتراكات.

وسطاء التأمين

يعــرف وســيط التأمين بأنه الشــخص الاعتباري الــذي يقوم لقاء مقابــل مادي بالتفاوض مع شــركات التأميــن لإتمام عمليــة التأمين لصالــح المؤمن لهم.

وكلاء التأمين

يعــرف وكيــل التأمين بأنه الشــخص الاعتباري الــذي يقوم لقاء مقابــل مادي بتمثيل شــركة التأمين وتســويق وبيــع وثائق التأمين، وجميع الأعمال التي يقوم بها عادة لحســاب شــركة التأميــن أو بالنيابة عنها .

الخبراء الإكتواريين

يعــرف الخبيــر الإكتــواري بأنه الشــخص الــذي يقــوم بتطبيق نظريــة الاحتمــالات والإحصــاءات التي بموجبهــا، يتم تســعير الخدمــات والمنتجــات التأمينيــة وتقويم الالتزامــات وتكــون المخصصات.

الاكتتاب

الاكتتــاب هو وظيفة رئيســية لــدى أي شــركة تأمين، وهــي العملية التي مــن خلالها يقــرر المكتتب بشــركة التأميــن قبــول أو عدم قبول عــرض التأمين ويحدد الشــروط اللازمة والســعر والقســط.

إعادة التأمين

العمليــة التــي يتم مــن خلالهــا تحويل جزء مــن المخاطــر المؤمــن عليها مــن شــركة التأمين إلى شــركة إعادة تأميــن، وتعويض شــركة التأمين من قبل معيــد التأمين عما يتم دفعــه من تعويضات عن الحــوادث للمؤمن لهــم إذا تعرضوا للضرر أو الخســارة.

حوكمة شركات التأمين

مجموعــة من القوانين والنظــم والقرارات التي تهدف إلــى تحقيق الجودة والتميز فــي الأداء عن طريق اختيار الأســاليب المناســبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف شركات التأمين.

الالتزام

هــي وظيفة مســتقلة تحــدد وتقيم وتقــدم النصح والمشــورة، وتراقب وتعــد التقارير حــول مخاطر عدم الالتــزام في شــركات التأمين.

غسل الأموال

ارتــكاب أي فعل أو الشــروع فيــه يقصد من ورائــه إخفاء أو تمويه أصــل حقيقة أموال مكتســبة خلافاً للشــرع أو النظــام وجعلها تبدو كأنها مشــروعة المصدر.

تمويل الإرهاب

كل فعــل يتضمن جمع أمــوال، أو تقديمها، أو أخذهــا، أو تخصيصها، أو نقلها، أو تحويلهــا كلياً أو جزئياً لأي نشــاط إرهابــي فــردي أو جماعي، منظــم أو غير منظم، فــي الداخل أو فــي الخارج، ســواء كان ذلك بشــكل مباشــر أم غير مباشــر من مصدر مشــروع أم غير مشــروع. أو القيام لمصلحة هذا النشــاط أو عناصــره بــأي عملية بنكيــة أو مصرفية أو ماليــة أو تجارية، أو الحصول مباشــرة أو بالوســاطة على

أموال لاستغلالها لمصلحته، أو للدعوة والترويج لمبادئه، أو تدبير أماكن للتدريب، أو إيواء عناصره وتزويدهم بأي نوع من الأسلحة أو المستندات المزورة، أو تقديم أي وسيلة مساعدة أخرى من وسائل الدعم والتمويل مع العلم بذلك، وكل فعل يشكل جريمة في نطاق الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب.

الاحتيال على شركات التأمين

الاحتيال في شركات التأمين هو القيام بعمل أو الامتناع عن القيام بعمل يرمي إلى كسب ميزة غير نزيهة أو غير مشروعة لصالح الطرف الذي يرتكب جريمة الاحتيال أو لصالح أطراف أخرى.

وسيط إعادة التأمين

يعرف وسيط إعادة التأمين بأنه شخص اعتباري يقوم لقاء مقابل مادي بالتفاوض مع شركات إعادة التأمين لإتمام اتفاقيات إعادة التأمين لصالح شركة التأمين، ويحصل على عمولة نظير تفعيل اتفاقيات إعادة التأمين وخدمات التأمين الأخرى التي تقدمها شركة إعادة التأمين.

المهام الجوهرية

هي عمليات الاكتتاب ومعالجة المطالبات والاستثمار وإدارة المخاطر والمالية والمراجعة الداخلية وعمليات الرقابة النظامية والعمليات الرئيسة لاتخاذ القرارات مثل مبيعات وثائق التأمين وإعادة تجديدها.

المهام غير الجوهرية

هي تلك العمليات غير المتعلقة بكل من: عمليات الاكتتاب ومعالجة المطالبات والاستثمار وإدارة المخاطر والمالية والمراجعة الداخلية وعمليات الرقابة النظامية والعمليات الرئيسة لاتخاذ القرارات مثل مبيعات وثائق التأمين وإعادة تجديدها.

الأسئلة متعددة الاختيارات

وضعت الأسئلة لتعطي الطلاب لمحة عن نموذج أسئلة الاختبار. لكن هذه ليست أسئلة الاختبار الفعلي المعتمد لشهادة «الالتزام في قطاع التأمين»:

يرجي اختيار إجابة واحدة عن كل سؤال. ثم التأكد من الإجابات في نهاية هذا القسم.

١. أحد عناصر الخطر:

أ. مؤكد الحدوث.

ب. مستحيل الحدوث.

ج. احتمالي الحدوث.

د. ينتج عنه خسارة معنوية.

٢. يمكن تغطية الخطر إذا كان:

أ. مؤكد الحدوث.

ب. مستحيل الحدوث.

ج. حدث في الماضي.

د. متوقع الحدوث.

٣. هو الحالة المعنوية التي تصيب الأشخاص عند اتخاذهم القرارات خلال حياتهم اليومية، ويترتب عليه حالة من الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات المتخذة، وقد يترتب عليه وجود خسارة.

أ. الخطر.

ب. التأمين.

ج. الحادث.

د. التأمين الذاتي.

٤. الأخطار التي يكون ناتج تحقق مسبباتها تأثير نفسي غير خاضع للتقييم المادي

أ. أخطار المضاربة

ب. الأخطار البحتة أو الصافية

ج. الأخطار الاقتصادية

د. الأخطار غير المالية

٥. الأخطار التي يترتب على تحقق مسبباتها خسارة مادية تصيب الشخص المعرض للخطر في نفسه أو ممتلكاته.

أ. التأمين

ب. وسائل الوقاية والمنع

ج. الأخطار الاقتصادية

د. الأخطار غير المالية

٦. الأخطار التجارية التي يتسبب الإنسان في نشأتها وناتجها قد يكون ربح أو خسارة.

أ. أخطار المضاربة

ب. التأمين الذاتي

ج. مسببات الخطر المساعدة

د. الأخطار غير المالية

٧. الأخطار التي ليس للإنسان دخل في نشأتها أو تحققها وناتجها دائماً خسارة مالية مؤكدة وليس في مقدرة الإنسان أن يمنع تحققها

أ. أخطار المضاربة

ب. الأخطار البحتة

ج. مسببات الخطر المساعدة

د. الأخطار غير المالية

٨. الأخطار التي يترتب عليها التزام الشخص المسئول أمام القانون بتعويض من وقع عليه الضرر

أ. أخطار المضاربة

ب. أخطار المسؤولية المدنية

ج. أخطار الممتلكات

د. الأخطار غير المالية

٩. الأخطار التي إذا تحققت مسبباتها كان تأثيرها منصباً على ممتلكات الأشخاص وتؤدي إلى هلاكها أو تلفها

أ. أخطار المضاربة

ب. أخطار المسؤولية المدنية

ج. أخطار الممتلكات

د. الأخطار غير المالية

١٠. الأخطار التي إذا تحققت مسبباتها كان تأثيرها منصباً على الأشخاص أنفسهم سواء في حياتهم أو صحتهم أو أي عضو من أعضاء أجسامهم

أ. أخطار المضاربة

ب. أخطار المسؤولية المدنية

ج. أخطار الممتلكات

د. أخطار الأشخاص

١١. طريقة لإدارة الخطر بمقتضاها يتحمل الشخص المعرض للخطر أو المنشأة المعرضة للخطر آثار ونتائج تحقق الخطر وما يترتب عليه من خسائر مالية.

أ. التأمين

ب. الوقاية والمنع

ج. نقل الخطر

د. الاحتفاظ بالخطر

١٢. طريقة لإدارة الخطر بمقتضاها يتحمل الشخص المعرض للخطر أو المنشأة المعرضة للخطر آثار ونتائج تحقق الخطر إذا كانت الخسائر المتوقعة صغيرة وغير متكررة، ويسمح المركز المالي للشخص بتحمل تبعاتها.

أ. التأمين

ب. الوقاية والمنع

ج. نقل الخطر

د. الاحتفاظ بالخطر

١٣. طريقة لإدارة الخطر بمقتضاها يتم تقليل ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى المستأمنين وتعويضهم عن الخسائر المالية التي يتكبدونها نظير قيامهم بسداد أقساط معينة.

أ. التأمين

ب. الوقاية والمنع

ج. نقل الخطر

د. الاحتفاظ بالخطر

١٤. طريقة لإدارة الخطر بمقتضاها يتم تحويل الخطر من الشخص المعرض للخطر إلى شخص آخر وذلك بموجب عقد أو اتفاق بينهما على أن يتحمل الأخير الخسارة التي تحدث عند تحقق الحادث مقابل أن يدفع الأول تكلفة الخطر.

أ. تجنب الخطر

ب. الوقاية والمنع

ج. نقل الخطر

د. الاحتفاظ بالخطر

١٥. طريقة لإدارة الخطر بمقتضاها يقوم الشخص الطبيعي أو الاعتباري بحجز جزء من إيراده لمواجهة الأخطار التي تصيبه.

أ. تجنب الخطر

ب. الادخار والتأمين الذاتي

ج. نقل الخطر

د. الاحتفاظ بالخطر

١٦. طريقة لإدارة الخطر بمقتضاها يتم التأثير في العوامل المساعدة لوقوع الخطر والحد منها

أ. تجنب الخطر

ب. الادخار والتأمين الذاتي

ج. نقل الخطر

د. الوقاية والمنع

١٧. قرار عدم إنشاء صناعة معينة (مفاعل نووي مثلاً) نتيجة الانبعاثات الإشعاعية، يعد مثال لطريقة إدارة الخطر عن طريق:

أ. تجنب الخطر

ب. الادخار والتأمين الذاتي

ج. نقل الخطر

د. الوقاية والمنع

١٨. طريقة لإدارة الخطر تؤدي إلى فقد العديد من الفرص والمزايا التي يمكن أن تتحقق، مثل سهولة السفر وتوفير الوقت في حالة السفر بالطائرة أو الحصول على الطاقة في حالة إنشاء مفاعل نووي.

أ. تجنب الخطر

ب. الادخار والتأمين الذاتي

ج. نقل الخطر

د. الوقاية والمنع

١٩. تطعيم الأطفال بأمصال ضد بعض الأمراض، يعد مثال لطريقة إدارة الخطر عن طريق:

أ. تجنب الخطر

ب. الادخار والتأمين الذاتي

ج. نقل الخطر

د. الوقاية والمنع

٢٠. تأمين يغطي تكاليف الأمراض ويغطي تكاليف الأدوية ومراجعة الأطباء والعمليات الجراحية وجميع الخدمات والمستلزمات الطبية والعلاجية.

أ. تأمين المركبات

ب. التأمين البحري

ج. التأمين الطبي

د. تأمينات الحماية والادخار

٢١. يشمل عمليات التأمين التي تتعلق بآثار الوفاة والعجز الدائم الكلي أو الجزئي أو المؤقت للفرد والمجموعات.

أ. تأمينات الحماية

ب. التأمين البحري

ج. تأمينات الممتلكات

د. تأمينات المركبات

٢٢. تأمين يغطي أخطار المقاولين، وأخطار التركيب والإنشاءات وأخطار الأجهزة الكهربائية والإلكترونية وتلف الآلات والمعدات أو الآليات أو المكائن والمعدات والأدوات.

أ. تأمينات الحماية

ب. التأمين الهندسي

ج. تأمينات الممتلكات

د. تأمينات المركبات

٢٣. يعد ضمن الفوائد الاقتصادية للتأمين

أ. استقرار المجتمع

ب. زيادة الكفاية الإنتاجية

ج. توفير الأمان والطمأنينة

د. نشر وعي الشعور بالمسئولية

٢٤. يعد ضمن الفوائد الاجتماعية للتأمين

أ. تحسين كل من ميزان المدفوعات والميزان التجاري في الدولة

ب. زيادة الكفاية الإنتاجية

ج. توفير الأمان والطمأنينة

د. تكوين رؤوس الأموال الضخمة

٢٥. بيع المنتجات التأمينية من خلال شركة التأمين سواء من خلال التواصل مع طالبي التأمين أم من خلال مندوبي المبيعات التابعين لشركة التأمين، يعد أحد أساليب:

أ. البيع من خلال وسطاء التأمين وإعادة التأمين

ب. البيع من خلال وكلاء التأمين

ج. البيع عبر المصارف

د. البيع المباشر

٢٦. المصطلح الذي يعني مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركات والهيئات المالية والاقتصادية.

أ. إدارة الخطر

ب. التأمين

ج. حوكمة الشركات

د. البيع المباشر

٢٧. أحد خصائص تمييز مصطلح حوكمة الشركات

أ. الشفافية

ب. التأمين

ج. إدارة الخطر

د. مسببات الخطر

٢٨. أحد الخصائص التي لا تعد ضمن الخصائص التي تميز مصطلح حوكمة الشركات

أ. الشفافية

ب. العدالة

ج. إتاحة المعلومات للأطراف غير ذوي المصلحة في الشركة

د. المساءلة

٢٩. وظيفة أساسية تهدف إلى عدم تعرض شركة التأمين لعقوبات نظامية أو إدارية، أو خسائر مالية، أو الإضرار بسمعة الشركة

أ. الالتزام

ب. التسويق

ج. الدعاية

د. البيع

٣٠. ليس أحد أهداف وظيفة الالتزام

أ. التخطيط والتنظيم الدقيق

ب. توطيد العلاقة مع الجهات الرقابية

ج. تجنب مخاطر عدم الالتزام

د. عدم مجابهة جرائم مكافحة عمليات غسل

٣١. ليس ضمن مهام وظيفة الالتزام

أ. تجنب التعاون مع الجهات الرقابية

ب. إرساء مبادئ نهج الإدارة السليمة في المؤسسات المالية

ج. المحافظة على القيم والممارسات المهنية

د. درء مخاطر عدم الالتزام

٣٢. أحد مخاطر عدم الالتزام

أ. فقدان ترخيص مزاولة المهنة

ب. إرساء مبادئ نهج الإدارة السليمة في المؤسسات المالية

ج. المحافظة على القيم والممارسات المهنية

د. المحافظة على الحصة السوقية

٣٣. ليس ضمن واجبات ومسؤوليات مسؤول الالتزام الرقابي

أ. تحديد وتقييم المخاطر المرتبطة بأنشطة المؤسسة المختلفة

ب. فحص العمليات العادية غير المشتبه فيها فقط

ج. الالتزام بمتطلبات السرية في العمل.

د. العمل على نشر ثقافة الالتزام في المؤسسة المالية، ورفع الوعي بأهمية الالتزام

٣٤. ليس ضمن أنشطة الالتزام الرقابي الرئيسية

أ. الإشراف الإداري على مسؤولين الالتزام.

ب. فحص وتقييم مؤهلات وخبرات مسؤول الالتزام.

ج. عزل أو نقل مسؤول الالتزام من وظيفته دون أخذ موافقة مجلس إدارة المؤسسة المالية.

د. تقييم سياسة الالتزام دورياً.

٣٥. المصطلح الذي يعبر عن دور ومسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا وكل موظفي المؤسسة المالية فيما يخص الالتزام

أ. الموارد اللازمة لإدارة برنامج الالتزام.

ب. مراقبة مدى الالتزام.

ج. السياسة العامة للالتزام.

د. تقييم سياسة الالتزام دورياً.

٣٦. وصف لخطة تقييم وضع الالتزام وتوثيق القصور والخطط التصحيحية للتأكد من تطبيق متطلبات القوانين والأنظمة وتفادي أي مخالفات.

أ. الموارد اللازمة لإدارة برنامج الالتزام.

ب. مراقبة مدى الالتزام.

ج. السياسة العامة للالتزام.

د. مسئوليات موظفي الالتزام.

٣٧. مخالفة النظم والقوانين والقواعد والإجراءات ذات الصلة بنشاط المؤسسة المالية والذي يؤدي إلى فرض عقوبات على المؤسسة المالية، تسمى مخاطر:

أ. السمعة.

ب. قانونية.

ج. تعارض المصالح.

د. عدم الالتزام.

٣٨. يعد ضمن عناصر ميثاق السلوك المهني السليم

أ. الموارد اللازمة لإدارة برنامج الالتزام.

ب. السلوك العام والتصرفات الأخلاقية.

ج. طرق التواصل والتدريب.

د. عدم الالتزام.

٣٩. تعزيز قيم العمل المؤسسي، وتشجيع التعاون والتنسيق بين إدارات المؤسسة المالية المختلفة، قطاع التأمين والأجهزة الرقابية، يعد ذلك من قبيل:

أ. أهداف ميثاق السلوك المهني السليم.

ب. عناصر ميثاق السلوك المهني السليم.

ج. متطلبات السلوك المهني السليم.

د. عدم الالتزام.

٤٠. ضمان الاستغلال الأمثل لأصول المؤسسة المالية، يعد ذلك من قبيل:

أ. أهداف ميثاق السلوك المهني السليم.

ب. عناصر ميثاق السلوك المهني السليم.

ج. متطلبات السلوك المهني السليم.

د. عدم الالتزام.

٤١. من المبادئ الدولية الخاصة بالحوكمة الصادرة عن الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين

أ. عدم الالتزام.

ب. تعارض المصالح.

ج. السلوك العام والانضباط الوظيفي.

د. المساءلة.

٤٢. نشاط مستقل داخل شركة التأمين، يكفل حماية الأصول وضمان دقة البيانات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات المحاسبية.

أ. دور لجنة المخاطر بشركات التأمين.

ب. دور لجنة المراجعة الداخلية في شركات التأمين.

ج. دور ومهام لجنة الحوكمة بشركات التأمين.

د. دور اللجنة القانونية بشركات التأمين.

٤٣. لجنة تقوم بأعمال المراجعة الدورية للقرارات والتعليمات التي تصدر من وقت لآخر عن الجهات الرقابية بخصوص قواعد وممارسات الحوكمة، بجانب مراقبة تنفيذ ممارسات وقواعد ومبادئ الحوكمة.

أ. دور لجنة المخاطر بشركات التأمين.

ب. دور لجنة المراجعة الداخلية في شركات التأمين.

ج. دور ومهام لجنة الحوكمة بشركات التأمين.

د. دور اللجنة القانونية بشركات التأمين.

٤٤. مسئولية مجلس إدارة شركة التأمين عن أداء الأطراف الأخرى التي يتم التعاقد معها لتأدية مهام أو إدارة وظائف معينة لشركة التأمين، يعد تطبيقاً لأحد أحكام حوكمة شركات التأمين، هو:

أ. المساءلة.

ب. الإفصاح والشفافية.

ج. الاستقلالية.

د. تعارض المصالح.

٤٥. يجب على مجلس الإدارة تزويد المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة بتقرير يتضمن تقييماً شاملاً وموضوعياً حول وضع الشركة وأدائها بشكل سنوي على الأقل، يعد تطبيقاً لأحد أحكام حوكمة شركات التأمين، هو:

أ. المساءلة.

ب. الإفصاح والشفافية.

ج. الاستقلالية.

د. تعارض المصالح.

٤٦. يجب ألا يكون لعضو مجلس الإدارة في شركة التأمين أو الإدارة العليا مصلحة شخصية، مباشرة أو غير مباشرة، في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة بغير ترخيص من الجمعية العامة يُجدد كل سنة، يعد ذلك تطبيقاً لأحد أحكام حوكمة شركات التأمين، هو:

أ. المساءلة.

ب. الإفصاح والشفافية.

ج. الاستقلالية.

د. تعارض المصالح.

٤٧. لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أو الإدارة العليا، بغير ترخيص من الجمعية العامة، يجدد كلّ سنة، أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو أن يتاجر في أحد فروع النشاط الذي تزاوله، يعد ذلك تطبيقاً لأحد أحكام حوكمة شركات التأمين، هو:

أ. المساءلة.

ب. الإفصاح والشفافية.

ج. الاستقلالية.

د. تعارض المصالح.

٤٨. الالتزام بكافة الأنظمة واللوائح والتعليمات المتعلقة بمتطلبات التعيين في المناصب القيادية في المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف البنك المركزي السعودي، يعد ذلك تطبيقاً لأحد أحكام حوكمة شركات التأمين، هو:

أ. المساءلة.

ب. الإفصاح والشفافية.

ج. ملاءمة ومناسبة الأشخاص.

د. تعارض المصالح.

٤٩. يعد مراقبة تنفيذ ممارسات وقواعد ومبادئ الحوكمة في شركات التأمين، أحد مهام:

أ. لجنة التطوير والجودة.

ب. لجنة المخاطر.

ج. لجنة المراجعة الداخلية.

د. لجنة الحوكمة بشركات التأمين.

٥٠. يجب أن يزود رئيس مجلس إدارة شركة التأمين، الجمعية العمومية بتفاصيل العقود التأمينية التي يكون فيها مصلحة لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا أو الأطراف ذات العلاقة بهم. يعد ذلك تطبيقاً لأحد أحكام حوكمة شركات التأمين، هو:

أ. المساءلة.

ب. الإفصاح والشفافية.

ج. ملاءمة ومناسبة الأشخاص.

د. تعارض المصالح.

٥١. إن ارتكاب أي فعل أو الشروع فيه يقصد من ورائه إخفاء أو تمويه أصل حقيقة أموال مكتسبة خلافاً للشرع أو النظام وجعلها تبدو كأنها مشروعة المصدر، يعد ذلك ارتكاباً لجريمة:

أ. سرقة.

ب. غسل أموال.

ج. خيانة أمانة.

د. تمويل الارهاب.

٥٢. إن اكتساب أموال أو حيازتها أو استخدامها، مع العلم بأنها من متحصلات جريمة أو مصدر غير مشروع ، يعد ارتكاب لجريمة:

أ. سرقة.

ب. غسل أموال.

ج. خيانة أمانة.

د. تمويل الارهاب.

٥٣. إعادة تدوير الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة لتبدو أنها مشروعة ومتحققة من مصدر مشروع، يعد ذلك ضمن أهداف:

أ. سرقة الأموال.

ب. غسل أموال.

ج. خيانة أمانة.

د. تمويل الارهاب.

٥٤. إيداع النقد الناتج عن الأنشطة غير المشروعة في النظام المالي بطريقة لا تثير الانتباه، يعد ذلك ضمن أحد مراحل غسل الأموال التالية:

أ. التغطية.

ب. الدمج.

ج. الإيداع أو الإحلال.

د. الشفافية والافصاح.

٥٥. هي مرحلة يتم فيها إعادة إدخال الأموال مرة أخرى في الاقتصاد، بحيث يصبح من الصعوبة التمييز بينها وبين الأموال ذات المصدر المشروع، وذلك بهدف إضفاء الشرعية على الأموال غير المشروعة:

أ. التغطية.

ب. الدمج.

ج. الإيداع أو الإحلال.

د. الشفافية والافصاح.

٥٦. من المخاطر الناجمة عن جرائم غسل الأموال،» اختراق هياكل بعض الحكومات وإفسادها«، وتعد هذه مخاطر:

أ. سياسية.

ب. اجتماعية.

ج. اقتصادية.

د. خدمية.

٥٧. من المخاطر الناجمة عن جرائم غسل الأموال، «ارتفاع معدل التضخم»، وتعد هذه مخاطر:

أ. سياسية.

ب. اجتماعية.

ج. اقتصادية.

د. خدمية.

٥٨. من المخاطر الناجمة عن جرائم غسل الأموال، « زيادة معدلات البطالة «، وتعد هذه مخاطر:

أ. سياسية.

ب. اجتماعية.

ج. اقتصادية.

د. خدمية.

٥٩. من المخاطر الاجتماعية الناجمة عن جرائم غسل الأموال:

أ. انخفاض الدخل القومي.

ب. ارتفاع معدل التضخم.

ج. تشويه صورة الأسواق المالية.

د. زيادة معدلات الجريمة والفساد.

٦٠. من المخاطر الاقتصادية الناجمة عن جرائم غسل الأموال:

أ. تدني مستوى المعيشة.

ب. زيادة معدلات البطالة.

ج. انخفاض الدخل القومي.

د. زيادة معدلات الجريمة والفساد.

٦١. كل فعل يتضمن جمع أموال، أو تقديمها، أو أخذها، أو تخصيصها، أو نقلها، أو تحويلها كلياً أو جزئياً لأي نشاط إرهابي فردي أو جماعي، منظم أو غير منظم، في الداخل أو في الخارج، سواء كان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر من مصدر مشروع أم غير مشروع. يعد ارتكاب لجريمة:

أ. سرقة.

ب. غسل أموال.

ج. خيانة أمانة.

د. تمويل الارهاب.

٦٢. المرحلة الأخيرة من مراحل تمويل الإرهاب، هي:

أ. مرحلة نقل الأموال.

ب. مرحلة جمع الأموال.

ج. مرحلة استخدام الأموال.

د. مرحلة البحث عن مصادر الأموال.

٦٣. وضع الأموال تحت تصرف الإرهابيين لتغطية المصاريف التشغيلية) الإعاشة والمصاريف الشخصية والعلاجية، وشراء تذاكر السفر، وشراء الأسلحة والذخائر، التدريب على القتال .... إلخ ، يعد مرحلة:

أ. استخدام الأموال.

ب. جمع الأموال.

ج. نقل الأموال

د. مرحلة البحث عن مصادر الأموال.

٦٤. من مخاطر جرائم تمويل الإرهاب:

أ. زعزعة الأمن وقد يؤدي إلى الدمار الشامل.

ب. جمع الأموال.

ج. نقل الأموال

د. استخدام الأموال.

٦٥. فرض غرامة مالية لا تتجاوز خمسة ملايين ريال سعودي عن كل مخالفة، يعد اجراء لمكافحة:

أ. غسل الأموال.

ب. تمويل الارهاب.

ج. خيانة الأمانة

د. السرقة.

٦٦. ليس من قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

أ. تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ب. عدم الإبلاغ عن العمليات المشتبه بها.

ج. تدابير العناية الواجبة

د. مراقبة ومتابعة العمليات والأنشطة.

٦٧. تحديد مواطن الضعف التي من الممكن أن تستغل لتمرير عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يعد إجراء ضمن قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المتعلقة:

أ. تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ب. الإبلاغ عن العمليات المشتبه بها.

ج. تدابير العناية الواجبة

د. مراقبة ومتابعة العمليات والأنشطة.

٦٨. المنتجات التأمينية التي تستخدم في غسل الأموال، في معظم الحالات، هي:

أ. التأمين الصحي.

ب. تأمين المركبات.

ج. التأمينات الاجتماعية.

د. تأمينات الحياة.

٦٩. القيام بعمل أو الامتناع عن القيام بعمل يرمي إلى كسب ميزة غير نزيهة أو غير مشروعة لصالح الطرف الذي يرتكب الجريمة أو لصالح أطراف أخرى، يعد جريمة:

أ. سرقة.

ب. غسل أموال.

ج. احتيال على شركات التأمين.

د. تمويل الارهاب.

٧٠. الاحتيال الذي يرتكبه موظف في شركة التأمين، يعد:

أ. احتيال ممارس من وسطاء التأمين.

ب. احتيال داخلي.

ج. احتيال ممارس من قبل المؤمن لهم.

د. احتيال ممارس من وكلاء التأمين.

٧١. الاحتيال الذي يتم ارتكابه في شراء أو تنفيذ منتج من منتجات التأمين للحصول على تغطية أو دفعة غير مشروعة.، يعد:

أ. احتيال ممارس من وسطاء التأمين.

ب. احتيال داخلي.

ج. احتيال ممارس من قبل المؤمن لهم.

د. احتيال ممارس من وكلاء التأمين.

٧٢. البحث والتدقيق قبل توظيف الموظفين الدائمين أو المؤقتين في شركة التأمين، يعد إجراء للحد من:

أ. الاحتيال الممارس من وسطاء التأمين.

ب. الاحتيال داخلي.

ج. الاحتيال الممارس من قبل المؤمن لهم.

د. الاحتيال الممارس من وكلاء التأمين.

٧٣. إرسال وثائق التأمين ووثائق التجديد مباشرة إلى المؤمن لهم، يعد إجراء للحد من:

أ. الاحتيال الممارس من جانب أصحاب المهن الحرة.

ب. الاحتيال داخلي.

ج. الاحتيال الممارس من قبل المؤمن لهم.

د. الاحتيال الممارس المكتتب بشركة التأمين.

٧٤. تحديد إجراءات واضحة وشاملة لتقييم المطالبات، يعد إجراء للحد من:

أ. الاحتيال الممارس من وسطاء التأمين.

ب. الاحتيال داخلي.

ج. الاحتيال الممارس من قبل المؤمن لهم.

د. الاحتيال الممارس من وكلاء التأمين.

٧٥. التحقق من مدى التزام شركة التأمين بسياسات مكافحة الاحتيال، يعد من مسؤولية:

أ. مراجع الحسابات الخارجي.

ب. مجلس إدارة شركة التأمين.

ج. منسوبو شركة التأمين.

د. إدارة المراجعة الداخلية في شركة التأمين.

٧٦. شخص اعتباري يقوم لقاء مقابل مادي بتمثيل شركة التأمين، وتسويق وبيع وثائق التأمين، إضافة إلى أي عمل يقوم به لحساب شركة التأمين أو نيابة عنها.

أ. مراجع الحسابات الخارجي.

ب. وسيط التأمين.

ج. وكيل التأمين.

د. وسيط إعادة التأمين.

٧٧. شخص اعتباري يقوم لقاء مقابل مادي بالتفاوض مع شركة التأمين لإتمام عملية التأمين لصالح المؤمن لهم.

أ. مراجع الحسابات الخارجي.

ب. وسيط التأمين.

ج. وكيل التأمين.

د. وسيط إعادة التأمين.

٧٨. شخص اعتباري يقوم لقاء مقابل مادي بالتفاوض مع شركات إعادة التأمين لإتمام اتفاقيات إعادة التأمين لصالح شركة التأمين

أ. مراجع الحسابات الخارجي.

ب. وسيط التأمين.

ج. وكيل التأمين.

د. وسيط إعادة التأمين.

٧٩. يشترط في طالب ممارسة أعمال وساطة التأمين الإلكتروني:

أ. أن يتم ممارستها من قبل شركة مساهمة فقط.

ب. شركة ذات مسئولية محدودة فقط.

ج. أن يتم ممارستها من قبل شركة مساهمة أو شركة ذات مسئولية محدودة.

د. شركة فردية.

٨٠. يشترط لممارسة وساطة التأمين الإلكتروني فقط آلا يقل رأس المال عن:

أ. ٢٠٠٠٠٠ ريال.

ب. ٣٠٠٠٠٠ ريال.

ج. ٢٥٠٠٠٠ ريال.

د. ٥٠٠٠٠٠ ريال.

٨١. بيع المنتجات التأمينية عن طريق المنصة الإلكترونية، يكون بحد أقصى:

أ. خمس مركبات تعود لذات المؤمن له

ب. سبع مركبات تعود لذات المؤمن له

ج. ثمانية مركبات تعود لذات المؤمن له

د. عشرة مركبات تعود لذات المؤمن له

٨٢. عرض أسعار المنتجات التأمينية وفقاً لمعايير الاكتتاب المعتمدة، تعد ضمن التزامات:

أ. شركة التأمين.

ب. وسيط التأمين.

ج. وسيط التأمين الإلكتروني.

د. المؤمن لهم.

٨٣. إخطار العملاء بأي رسوم أو نفقات إضافية، تعد ضمن التزامات:

أ. شركة التأمين.

ب. البنك المركزي السعودي.

ج. وسيط التأمين الإلكتروني.

د. المؤمن لهم.

٨٤. إشعار العميل قبل انتهاء وثيقة التأمين بوقت كاف بحيث لا تقل عن ١٥ يوم، تعد ضمن التزامات:

أ. شركة التأمين.

ب. البنك المركزي السعودي.

ج. وسيط التأمين الإلكتروني.

د. المؤمن لهم.

٨٥. تقديم الإفصاحات اللازمة لوثائق التأمين الصادرة، تعد ضمن التزامات:

أ. شركة التأمين.

ب. البنك المركزي السعودي.

ج. وسيط التأمين الإلكتروني.

د. المؤمن لهم.

٨٦. ربط العنوان الوطني آلياً بشكل مباشر وعدم السماح بإدخاله يدوياً، تعد ضمن التزامات:

أ. شركة التأمين فقط

ب. وسيط التأمين الإلكتروني فقط.

ج. وسيط التأمين الإلكتروني وشركة التأمين

د. المؤمن لهم.

٨٧. العمل والالتزام بالتعليمات الصادرة من البنك المركزي السعودي فيما يتعلق بنسبة العمولة، تعد ضمن التزامات:

أ. شركة التأمين فقط

ب. وسيط التأمين الإلكتروني فقط.

ج. وسيط التأمين الإلكتروني وشركة التأمين

د. المؤمن لهم.

٨٨. الموافقة على المطالبات وتسويتها، يكون من حق:

أ. شركات التأمين

ب. وسطاء التأمين.

ج. وكلاء التأمين.

د. المؤمن لهم.

٨٩. يحق لوسطاء التأمين ووسطاء إعادة التأمين الحصول على العمولة:

أ. قبل اصدار وثيقة التأمين.

ب. بعد ٥ شهور من إصدار وثيقة التأمين.

ج. بعد ٧ شهور من إصدار وثيقة التأمين.

د. بمجرد اصدار وثيقة التأمين.

٩٠. على الوسطاء الحصول على تفويض مكتوب لتمثيل العملاء لدى شركة التأمين، يعد هذه الإجراء:

أ. خدمات عملاء ما بعد بيع المنتجات التأمينية.

ب. متطلبات نظامية.

ج. متطلبات غير نظامية.

د. تقديم معلومات.

٩١. إسناد خدمات الاكتتاب، يعد إسناد مهام:

أ. غير جوهرية.

ب. جوهرية.

ج. استشارية.

د. غير استشارية.

٩٢. إسناد مهام التسويق والأبحاث، مثل تطوير المنتجات، وتخزين واستخراج البيانات، ومركز الاتصال الهاتفي، والتسويق عن بعد لمنتجات وخدمات التأمين، يعد اسناد مهام:

أ. غير جوهرية.

ب. جوهرية.

ج. استشارية.

د. غير استشارية.

٩٣. إسناد خدمات الطباعة، مثل صياغة الوثائق، والنماذج، وبطاقات العمل، يعد إسناد مهام:

أ. غير جوهرية.

ب. جوهرية.

ج. اكتتابيه.

د. استثمارية.

٩٤. إسناد خدمات استقطاب الموظفين، وتقييم الموظفين، والاستشارة لتطوير طاقم الموظفين، يعد إسناد مهام:

أ. غير جوهرية.

ب. جوهرية.

ج. اكتتابيه.

د. استثمارية.

٩٥. يجب أن تكون المهام الجوهرية لكل حالة على حدة، يعد هذه الإجراء:

أ. متطلبات إسناد مهام غير استشارية.

ب. متطلبات إسناد مهام استشارية.

ج. متطلبات إسناد مهام غير جوهرية.

د. متطلبات إسناد المهام الجوهرية.

٩٦. تسلم المقترحات الخاصة بإسناد المهام الجوهرية إلى البنك المركزي السعودي كتابة قبل:

أ. ١٠ أيام عمل على الأقل بالنسبة لطرف ثالث محلي من التاريخ المقترح لبدء ترتيب الإسناد.

ب. ٢٥ يوم عمل على الأقل بالنسبة لطرف ثالث محلي من التاريخ المقترح لبدء ترتيب الإسناد.

ج. ٣٠ يوم عمل على الأقل بالنسبة لطرف ثالث محلي من التاريخ المقترح لبدء ترتيب الإسناد.

د. ٢٠ يوم عمل على الأقل بالنسبة لطرف ثالث محلي من التاريخ المقترح لبدء ترتيب الإسناد.

٩٧. تسلم المقترحات الخاصة بإسناد المهام الجوهرية إلى البنك المركزي السعودي كتابة قبل:

أ. ٦٠ يوم عمل على الأقل لطرف ثالث خارجي من التاريخ المقترح لبدء ترتيب الإسناد.

ب. ٥٠ يوم عمل على الأقل لطرف ثالث خارجي من التاريخ المقترح لبدء ترتيب الإسناد.

ج. ٤٠ يوم عمل على الأقل لطرف ثالث خارجي من التاريخ المقترح لبدء ترتيب الإسناد.

د. ٣٠ يوم عمل على الأقل لطرف ثالث خارجي من التاريخ المقترح لبدء ترتيب الإسناد.

٩٨. يجب على شركات التأمين الاحتفاظ بسجلات كافيه توضح الالتزام بلائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين، بما في ذلك الاحتفاظ بعقود الإسناد وسياسة الإسناد، ويقوم بالتأكد من هذا الإجراء:

أ. إدارة إعادة التأمين.

ب. إدارة الالتزام.

ج. إدارة الاكتتاب.

د. إدارة الاستثمار.

٩٩. إسناد مهام مبيعات وثائق التأمين وإعادة تجديدها، يعد إسناد مهام:

أ. جوهرية.

ب. غير جوهرية.

ج. استشارية.

د. غير استشارية.

١٠٠. إسناد مهام ترتيبات تتضمن بيانات مالية، كإسناد مهمة محاسبية، يعد إسناد مهام:

أ. جوهرية.

ب. غير جوهرية.

ج. استشارية.

د. غير استشارية.

إجابات الأسئلة

١. الإجابة: ج المرجع: الفصل ١ القسم ٣-١

للخطر صفات أو شروط حتى يكون قابلا للتغطية التأمينية (احتمالي- يمكن قياسه - يترتب عليه خسارة مالية- مستقبل الحدوث).

٢. الإجابة: د المرجع: الفصل ١ القسم ٣-١

للخطر صفات أو شروط حتى يكون قابلا للتغطية التأمينية (احتمالي-يمكن قياسه - يترتب عليه خسارة مالية - مستقبل الحدوث).

٣. الإجابة: أ المرجع: الفصل ١ القسم ٢-١

الخطر هو الحالة المعنوية التي تصيب الأشخاص عند اتخاذهم القرارات خلال حياتهم اليومية، ويترتب عليه حالة من الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات المتخذة، وقد يترتب عليه وجود خسارة.

٤. **الإجابة: د** المرجع: الفصل ١ القسم ١-٤-١

الأخطار غير المالية أو غير الاقتصادية الأخطار التي يكون ناتج تحقق مسبباتها تأثير نفسي غير خاضع للتقييم المادي

٥. **الإجابة: ج** المرجع: الفصل ١ القسم ٢-٤-١

الأخطار الاقتصادية الأخطار التي يترتب على تحقق مسبباتها خسارة مادية تصيب الشخص المعرض للخطر في نفسه أو ممتلكاته وبالتالي التأثير يكون على مركزه المالي

٦. **الإجابة: أ** المرجع: الفصل ١ القسم ٢-٤-١

أخطار المضاربة أو الأخطار التجارية يقصد بها الأخطار التي يتسبب الإنسان في نشأتها وناتجها قد يكون ربح أو خسارة

٧. **الإجابة: ب** المرجع: الفصل ١ القسم ٢-٤-١

الأخطار التي ليس للإنسان دخل في نشأتها أو تحققها وناتجها دائماً خسارة مالية مؤكدة وليس في مقدرة الإنسان أن يمنع تحققها

٨. **الإجابة: ب** المرجع: الفصل ١ القسم ٢-٤-١

أخطار المسؤولية المدنية يترتب عليها التزام الشخص المسئول أمام القانون بتعويض من وقع عليه الضرر

٩. **الإجابة: ج** المرجع: الفصل ١ القسم ٢-٤-١

أخطار الممتلكات هي تلك التي إذا تحققت مسبباتها كان تأثيرها منصباً على ممتلكات الأشخاص وتؤدي إلى هلاكها أو تلفها.

١٠. **الإجابة: د** المرجع: الفصل ١ القسم ٢-٤-١

أخطار الأشخاص هي تلك الأخطار التي إذا تحققت مسبباتها كان تأثيرها منصباً على الأشخاص أنفسهم سواء في حياتهم أو صحتهم أو أي عضو من أعضاء أجسامهم.

١١. **الإجابة: د** المرجع: الفصل ١ القسم ٣-٥-١

يقصد بطريقة الاحتفاظ بالخطر أن يتحمل الشخص المعرض للخطر أو المنشأة المعرضة للخطر آثار ونتائج تحقق الخطر وما يترتب عليه من خسائر. وهذه الطريقة فعالة إذا كانت الخسائر المتوقعة صغيرة وغير متكررة، ويسمح المركز المالي للشخص بتحمل تبعاتها.

١٢. **الإجابة: د** المرجع: الفصل ١ القسم ٣-٥-١

يقصد بطريقة الاحتفاظ بالخطر أن يتحمل الشخص المعرض للخطر أو المنشأة المعرضة للخطر آثار ونتائج تحقق الخطر وما يترتب عليه من خسائر. وهذه الطريقة فعالة إذا كانت الخسائر المتوقعة صغيرة وغير متكررة، ويسمح المركز المالي للشخص بتحمل تبعاتها.

١٣. **الإجابة: أ** المرجع: الفصل ١ القسم ٦-٥-١

التأمين يعتبر نظام لمعالجة الخطر يصممه المؤمن (شركة التأمين) لتقليل ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى المستأمنين (الأشخاص المتعاقدين) مع الشركة وذلك بتعويضهم عن الخسائر المالية التي يتكبدونها نظير قيامهم بسداد أقساط معينة.

١٤. **الإجابة: ج** المرجع: الفصل ١ القسم ٥-٥-١

طريقة نقل الخطر يقصد بها تحويل الخطر من الشخص المعرض للخطر إلى شخص آخر وذلك بموجب عقد أو اتفاق بينهما على أن يتحمل الأخير الخسارة التي تحدث عند تحقق الحادث مقابل أن يدفع الأول تكلفة الخطر

١٥. **الإجابة: ب** المرجع: الفصل ١ القسم ٤-٥-١

طريقة الادخار والتأمين الذاتي بمقتضاها يقوم الشخص الطبيعي أو الاعتباري بحجز جزء من إيراده لمواجهة الأخطار التي تصيبه.

١٦. **الإجابة: د** المرجع: الفصل ١ القسم ٢-٥-١

طريقة الوقاية والمنع بمقتضاها يمكن منع حدوث الأخطار بشتى الطرق وتفادى الخسائر المالية المحتملة أو على الأقل التقليل من حجمها عن طريق التأثير في العوامل المساعدة لوقوع الخطر والحد منها .

١٧. **الإجابة: أ** المرجع: الفصل ١ القسم ١-٥-١

طريقة تجنب الأخطار تكون باتخاذ القرار السالب الذي يمكن من خلاله تفادي تلك الأخطار.

١٨. **الإجابة: أ** المرجع: الفصل ١ القسم ١-٥-١

طريقة تجنب الأخطار تكون باتخاذ القرار السالب الذي يمكن من خلاله تفادي تلك الأخطار. ولكن يعاب عليها فقد العديد من المزايا.

١٩. **الإجابة: د** المرجع: الفصل ١ القسم ٢-٥-١

طريقة الوقاية والمنع بمقتضاها يمكن منع حدوث الأخطار بشتى الطرق وتفادي الخسائر المالية المحتملة أو على الأقل التقليل من حجمها عن طريق التأثير في العوامل المساعدة لوقوع الخطر والحد منها .

٢٠. **الإجابة: ج** المرجع: الفصل ١ القسم ٤-٦-١

التأمين الطبي هو التأمين الذي يغطي تكاليف الأمراض ويغطي تكاليف الأدوية ومراجعة الاطباء والعمليات الجراحية وجميع الخدمات والمستلزمات الطبية والعلاجية وإدارة البرامج الطبية.

٢١. **الإجابة: أ** المرجع: الفصل ١ القسم ٥-٦-١

تأمينات الحماية يشمل عمليات التأمين التي تتعلق بآثار الوفاة والعجز الدائم الكلي أو الجزئي أو المؤقت للفرد والمجموعات.

٢٢. **الإجابة: ب** المرجع: الفصل ١ القسم ٣-٦-١

التأمينات الهندسية تغطي أخطار المقاولين، وأخطار التركيب والإنشاءات وأخطار الأجهزة الكهربائية والإلكترونية وتلف الآلات والمعدات أو الآليات أو المكائن والمعدات والأدوات.

٢٣. **الإجابة: ب** المرجع: الفصل ١ القسم ١-٧-١

زيادة الكفاية الإنتاجية تعد ضمن الفوائد الاقتصادية للتأمين.

٢٤. **الإجابة: ج** المرجع: الفصل ١ القسم ٢-٧-١

زيادة الكفاية الإنتاجية تعد ضمن الفوائد الاقتصادية للتأمين.

٢٥. **الإجابة: د** المرجع: الفصل ١ القسم ٢-١٣-١

البيع المباشر، يقصد به القناة أنها وسيلة لبيع المنتجات التأمينية من خلال شركة التأمين مباشرة سواء من خلال التواصل مباشرة مع طالبي التأمين أم من خلال مندوبي المبيعات التابعين لشركة التأمين.

٢٦. **الإجابة: ج** المرجع: الفصل ٢ القسم ١-١-٢

الحوكمة مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركات والهيئات المالية والاقتصادية.

٢٧. **الإجابة: أ** المرجع: الفصل ٢ القسم ١-١-٢

الشفافية تعد أحد الخصائص التي تميز مصطلح حوكمة الشركات

٢٨. **الإجابة: ج** المرجع: الفصل ٢ القسم ١-١-٢

إتاحة المعلومات للأطراف غير ذوي المصلحة في الشركة لا تعد أحد الخصائص التي تميز مصطلح حوكمة الشركات

٢٩. **الإجابة: أ** المرجع: الفصل ٢ القسم ١-٢-٢

الالتزام وظيفة مستقلة تحدد وتقيم وتقدم النصح والمشورة، وتراقب وتعد التقارير حول مخاطر عدم الالتزام في شركات التأمين، وهذه المخاطر تتعلق بتعرض الشركة لعقوبات نظامية أو إدارية، أو خسائر مالية، أو بما يؤدي للإضرار بسمعة الشركة.

٣٠. **الإجابة: د** المرجع: الفصل ٢ القسم ٢-٢-٢

مكافحة عمليات غسل يعد أحد أهداف وظيفة الالتزام عن طريق إيجاد وتطبيق الاليات والأطر التي تكفل مواجهة الجرائم المالية.

٣١. **الإجابة: أ** المرجع: الفصل ٢ القسم ٤-٢-٢

توطيد العلاقة مع الجهات الرقابية تعد ضمن مهام وظيفة الالتزام

٣٢. **الإجابة: أ** المرجع: الفصل ٢ القسم ١-٤-٢

فقدان ترخيص مزاولة المهنة وعدم الحصول على التراخيص والموافقات من الجهات الإشرافية والتنظيمية يعد أحد أخطار عدم الالتزام التي تواجهه شركة التأمين.

٣٣. **الإجابة: ب** المرجع: الفصل ٢ القسم ١-٥-٢

فحص العمليات العادية وغير العادية والمشتبه فيها تعد ضمن واجبات ومسؤوليات مسؤول الالتزام الرقابي

٣٤. **الإجابة: ج** المرجع: الفصل ٢ القسم ٢-٥-٢

يعد من ضمن أنشطة الالتزام الرقابي الرئيسية، عدم عزل أو نقل مسؤول الالتزام من وظيفته الا بعد أخذ موافقة مجلس ادارة المؤسسة المالية.

٣٥. **الإجابة: ج** المرجع: الفصل ٢ القسم ١-٦-٢

السياسة العامة للالتزام هي وصف للسياسة العامة للالتزام المعتمدة من مجلس الإدارة المطبقة على كافة منسوبي شركة التأمين، التي تحدد دور ومسئوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا وكل موظفي المؤسسة المالية فيما يخص الالتزام

٣٦. **الإجابة: ب** المرجع: الفصل ٢ القسم ٤-٦-٢

مراقبة مدى الالتزام وصف لخطة تقييم وضع الالتزام وتوثيق القصور والخطط التصحيحية للتأكد من تطبيق متطلبات القوانين والأنظمة وتفادي أي مخالفات

٣٧. **الإجابة: د** المرجع: الفصل ٢ القسم ٤-٧-٢

مخاطر عدم الالتزام: قد تؤدي مخالفة النظم والقوانين والقواعد والإجراءات ذات الصلة بنشاط المؤسسة المالية إلى فرض عقوبات على المؤسسة المالية.

٣٨. **الإجابة: ب** المرجع: الفصل ٢ القسم ٤-٧-٢

يعد السلوك العام والتصرفات الأخلاقية ضمن عناصر ميثاق السلوك المهني السليم

٣٩. **الإجابة: أ** المرجع: الفصل ٢ القسم ٣-٧-٢

يعد تعزيز قيم العمل المؤسسي، وتشجيع التعاون والتنسيق بين إدارات المؤسسة المالية المختلفة، قطاع التأمين والأجهزة الرقابية ضمن أهداف ميثاق السلوك المهني السليم

٤٠. **الإجابة: أ** المرجع: الفصل ٢ القسم ٣-٧-٢

يعد ضمان الاستغلال الأمثل لأصول المؤسسة المالية ضمن أهداف ميثاق السلوك المهني السليم.

٤١. **الإجابة: د** المرجع: الفصل ٢ القسم ٩ -٢

المساءلة تعد ضمن المبادئ الدولية الخاصة بالحوكمة الصادرة عن الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين.

٤٢. **الإجابة: ب** المرجع: الفصل ٢ القسم ٢-٩-٢

لجنة المراجعة الداخلية، هي عبارة عن نشاط مستقل يقوم به متخصص داخل شركة التأمين، ووسيلة فعالة تهدف إلى مساعدة الإدارة في التحقق من تنفيذ السياسات الإدارية التي تكفل الحماية للأصول وضمان دقة البيانات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات المحاسبية، والهادفة للحصول على أكبر كفاية إنتاجية

٤٣. **الإجابة: ج** المرجع: الفصل ٢ القسم ١-٩-٢

تقوم لجنة الحوكمة بشركات التأمين بأعمال المراجعة الدورية للقرارات والتعليمات التي تصدر من وقت لآخر عن الجهات الرقابية بخصوص قواعد وممارسات الحوكمة، بجانب مراقبة تنفيذ ممارسات وقواعد ومبادئ الحوكمة

٤٤. **الإجابة: أ** المرجع: الفصل ٢ القسم ١-١٠-٢

تقع المسئولية النهائية عن الأداء والسلوكيات والالتزام النظامي للشركة على مجلس الإدارة. ولا يؤدي تفويض الصلاحيات إلى لجان المجلس أو الإدارة العليا إلى إعفاء المجلس من أي من مسئولياته. كما أنّ المجلس مسئول عن أداء الأطراف الأخرى التي يتم التعاقد معها لتأدية مهام أو إدارة وظائف معينة

٤٥. **الإجابة: ب** المرجع: الفصل ٢ القسم ٢-١٠-٢

وفقاً لأحكام الإفصاح والشفافية لحوكمة شركات التأمين فإنه، يجب على مجلس الإدارة تزويد المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة بتقرير يتضمن تقييماً شاملاً وموضوعياً حول وضع الشركة وأدائها بشكل سنوي على الأقل

٤٦. **الإجابة: د** المرجع: الفصل ٢ القسم ٥-١٠-٢

وفقاً لأحكام تعارض المصالح لحوكمة شركات التأمين فإنه، يجب ألا يكون لعضو مجلس الإدارة أو الإدارة العليا مصلحة شخصية، مباشرة أو غير مباشرة، في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة بغير ترخيص من الجمعية العامة يُجدد كل سنة.

٤٧. **الإجابة: د** المرجع: الفصل ٢ القسم ٥-١٠-٢

وفقاً لأحكام تعارض المصالح لحوكمة شركات التأمين فإنه، لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أو الإدارة العليا، بغير ترخيص من الجمعية العامة، يجدد كلّ سنة، أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو أن يتاجر في أحد فروع النشاط الذي تزاوله.

٤٨. **الإجابة: ج** المرجع: الفصل ٢ القسم ٣-١٠-٢

وفقاً لأحكام ملاءمة ومناسبة الأشخاص لحوكمة شركات التأمين فإنه، يجب الالتزام بكافة الأنظمة واللوائح والتعليمات المتعلقة بمتطلبات التعيين في المناصب القيادية في المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف البنك المركزي السعودي.

٤٩. **الإجابة: د** المرجع: الفصل ٢ القسم ١-٩-٢

تقــوم لجنة الحوكمة بشــركات التأمين بأعمال المراجعــة الدورية للقرارات والتعليمــات التي تصدر من وقت لآخر عن الجهــات الرقابية بخصوص قواعد وممارســات الحوكمــة، بجانب مراقبة تنفيذ ممارســات وقواعد ومبادئ الحوكمة.

٥٠. الإجابة: د المرجع: الفصل ٢ القسم ٥-١٠-٢

وفقــاً لأحكام تعــارض المصالح لحوكمة شــركات التأميــن فإنه، يجب أن يــزود رئيس مجلس إدارة شــركة التأميــن، الجمعيــة العموميــة بتفاصيــل العقــود التأمينية التــي يكون فيهــا مصلحة لأحد أعضــاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليــا أو الأطــراف ذات العلاقة بهم.

٥١. الإجابة: ب المرجع: الفصل ٣ القسم ١-١-٣

عرفــت المــادة الأولى من نظام غســل الأموال الصادر عــن البنك المركزي الســعودي، عملية غســل الأموال بأنها

«ارتــكاب أي فعل أو الشــروع فيه يقصد مــن ورائه إخفاء أو تمويه أصل حقيقة أموال مكتســبة خلافاً للشــرع أو النظــام وجعلها تبدو كأنها مشــروعة المصدر».

٥٢. الإجابة: ج المرجع: الفصل ٣ القسم ١-١-٣

الإيــداع أو الإحــلال: هي مرحلة يتــم فيها توظيف أو إدخــال الأموال الناتجــة عن مصدر غير مشــروع إلى النظام المالــي، الهــدف منها إيــداع النقــد الناتج عن الأنشــطة غير المشــروعة فــي النظــام المالي بطريقــة لا تثير الانتباه،

٥٣. الإجابة: ب المرجع: الفصل ٣ القسم ١-١-٣

الدمــج: هــي مرحلة يتم فيها إعادة إدخــال الأموال مرة أخرى فــي الاقتصاد، بحيث يصبح مــن الصعوبة التمييز بينهــا وبيــن الأمــوال ذات المصــدر المشــروع، وذلك بهــدف إضفاء الشــرعية علــى الأموال غير المشــروعة ودمجها بصورة مشــروعة فــي الاقتصاد المحلــي أو العالمي.

٥٤. الإجابة: أ المرجع: الفصل ٣ القسم ١-١-٣

يعد اختراق هياكل بعض الحكومات وإفسادها أحد المخاطر السياسية لجرائم غسل الأموال

٥٥. الإجابة: ج المرجع: الفصل ٣ القسم ١-١-٣

يعد ارتفاع معدل التضخم أحد المخاطر الاقتصادية لجرائم غسل الأموال

٥٦. الإجابة: ب المرجع: الفصل ٣ القسم ١-١-٣

يعد زيادة معدلات البطالة أحد المخاطر الاجتماعية لجرائم غسل الأموال

٥٧. الإجابة: د المرجع: الفصل ٣ القسم ١-١-٣

يعد زيادة معدلات الجريمة والفساد أحد المخاطر الاجتماعية لجرائم غسل الأموال

٥٨. الإجابة: ج المرجع: الفصل ٣ القسم ١-١-٣

يعد انخفاض الدخل القومي أحد المخاطر الاقتصادية لجرائم غسل الأموال

٥٩. **الإجابة: د** المرجع: الفصل ٣ القسم ٢-١-٣

جريمة تمويل الإرهاب: كل فعل يتضمن جمع أموال، أو تقديمها، أو أخذها، أو تخصيصها، أو نقلها، أو تحويلها كلياً أو جزئياً لأي نشاط إرهابي فردي أو جماعي، منظم أو غير منظم، في الداخل أو في الخارج، سواء كان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر من مصدر مشروع أم غير مشروع.

٦٠. **الإجابة: ج** المرجع: الفصل ٣ القسم ٢-١-٣

تعد مرحلة استخدام الأموال هي المرحلة الأخيرة من مراحل تمويل الإرهاب

٦١. **الإجابة: أ** المرجع: الفصل ٣ القسم ٢-١-٣

تعد مرحلة استخدام الأموال هي: وضع الأموال تحت تصرف الإرهابيين لتغطية المصاريف التشغيلية) الإعاشة والمصاريف الشخصية والعلاجية، وشراء تذاكر السفر، وشراء الأسلحة والذخائر، التدريب على القتال .... إلخ.

٦٢. **الإجابة: أ** المرجع: الفصل ٣ القسم ٢-١-٣

يعد زعزعة الأمن وقد يؤدي إلى الدمار الشامل، ضمن مخاطر جرائم تمويل الإرهاب

٦٣. **الإجابة: أ** المرجع: الفصل ٣ القسم ٣-١-٣

يعد فرض غرامة مالية لا تتجاوز خمسة ملايين ريال سعودي عن كل مخالفة، ضمن إجراءات لمكافحة جرائم غسل الأموال.

٦٤. **الإجابة: ب** المرجع: الفصل ٣ القسم ١-٢-٣

يعد الإبلاغ عن العمليات المشتبه بها، ضمن قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٦٥. **الإجابة: أ** المرجع: الفصل ٣ القسم ١-٢-٣

يعد تحديد مواطن الضعف التي من الممكن أن تستغل لتمرير عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ضمن إجراءات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب كأحد ضمن قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٦٦. **الإجابة: د** المرجع: الفصل ٣ القسم ١-٣-٣

وثائق التأمين الدائمة على الحياة ممكن أن تستخدم كمصدر لاستثمار المزيد من الأموال الملوثة – على سبيل المثال ممكن أن يؤخذ قروض نقدية بضمان هذه الوثائق.

٦٧. **الإجابة: ج** المرجع: الفصل ٣ القسم ٢-٥-٣

«الاحتيال في شركات التأمين هو القيام بعمل أو الامتناع عن القيام بعمل يرمي إلى كسب ميزة غير نزيهة أو غير مشروعة لصالح الطرف الذي يرتكب جريمة الاحتيال أو لصالح أطراف أخرى»

٦٨. **الإجابة: ب** المرجع: الفصل ٣ القسم ٣-٥-٣

الاحتيال الداخلي: وهو الاحتيال الذي يرتكبه موظف في شركة التأمين

٦٩. **الإجابة: ج** المرجع: الفصل ٣ القسم ٣-٥-٣

الاحتيال الممارس من قبل المؤمن لهم: وهو الاحتيال الذي يتم ارتكابه في شراء أو تنفيذ منتج من منتجات التأمين للحصول على تغطية أو دفعة غير مشروعة.

٧٠. **الإجابة: ب** المرجع: الفصل ٣ القسم ١-٧-٣

البحث والتدقيق قبل توظيف الموظفين الدائمين أو المؤقتين في شركة التأمين، يعد إجراء للحد من الاحتيال الداخلي

٧١. **الإجابة: أ** المرجع: الفصل ٣ القسم ٢-٧-٣

إرسال وثائق التأمين ووثائق التجديد مباشرة إلى المؤمن لهم، يعد إجراء للحد من الاحتيال الممارس من جانب أصحاب المهن الحرة.

٧٢. **الإجابة: ج** المرجع: الفصل ٣ القسم ٣-٧-٣

تحديد إجراءات واضحة وشاملة لتقييم المطالبات، يعد إجراء للحد من الاحتيال الممارس من قبل المؤمن لهم.

٧٣. **الإجابة: أ** المرجع: الفصل ٣ القسم ٤-٩-٣

مراجع الحسابات الخارجي: يكون من ضمن مهامه التحقق من مدى التزام شركة التأمين بسياسات مكافحة الاحتيال.

٧٤. **الإجابة: ج** المرجع: الفصل ٤ القسم ١-١-٤

يعرف وكيل التأمين بأنه شخص اعتباري يقوم لقاء مقابل مادي بتمثيل شركة التأمين، وتسويق وبيع وثائق التأمين، إضافة إلى أي عمل يقوم به لحساب شركة التأمين أو نيابة عنها.

٧٦٥ **الإجابة: ب** المرجع: الفصل ٤ القسم ١-١-٤

يعرف وسيط التأمين بأنه شخص اعتباري يقوم لقاء مقابل مادي بالتفاوض مع شركة التأمين لإتمام عملية التأمين لصالح المؤمن لهم.

٧٦. **الإجابة: د** المرجع: الفصل ٤ القسم ١-١-٤

يعرف وسيط إعادة التأمين بأنه شخص اعتباري يقوم لقاء مقابل مادي بالتفاوض مع شركات إعادة التأمين لإتمام اتفاقيات إعادة التأمين لصالح شركة التأمين، ويحصل على عمولة نظير تفعيل اتفاقيات إعادة التأمين وخدمات التأمين الأخرى التي تقدمها شركة إعادة التأمين.

٧٧. **الإجابة: ج** المرجع: الفصل ٤ القسم ١-٦-٤

أن يتم ممارسة وساطة التأمين الإلكترونية من قبل شركة مساهمة أو شركة ذات مسئولية محدودة مرخصة للعمل في المملكة العربية السعودية.

٧٨. **الإجابة: د** المرجع: الفصل ٤ القسم ١-٦-٤

يشترط لممارسة وساطة التأمين الإلكترونية ألا يقل رأس مال الشركة عن ٥٠٠٠٠٠ ريال لممارسة وساطة التأمين الإلكترونية فقط.

٧٩. **الإجابة: أ** المرجع: الفصل ٤ القسم ٣-٦-٤

عدم قبول التأمين لأكثر من خمس مركبات تعود لذات المؤمن له عن طريق المنصة الإلكترونية، للحد من حالات الاحتيال التي تمارس من خلال بيع المنتجات التأمينية.

٨٠. **الإجابة: أ** المرجع: الفصل ٤ القسم ٣-٦-٤

عرض أسعار المنتجات التأمينية وفقاً لمعايير الاكتتاب المعتمدة، تعد ضمن التزامات شركة التأمين

٨١. **الإجابة: ج** المرجع: الفصل ٤ القسم ٤-٦-٤

إخطار العملاء بأي رسوم أو نفقات إضافية، تعد ضمن التزامات، تعد ضمن التزامات وسيط التأمين الإلكتروني

٨٢. **الإجابة: ج** المرجع: الفصل ٤ القسم ٤-٦-٤

إشعار العميل قبل انتهاء وثيقة التأمين بوقت كاف بحيث لا تقل عن ١٥ يوم، تعد ضمن التزامات وسيط التأمين الإلكتروني.

٨٣. **الإجابة: أ** المرجع: الفصل ٤ القسم ٣-٦-٤

تقديم الإفصاحات اللازمة لوثائق التأمين الصادرة، تعد ضمن التزامات شركة التأمين.

٨٤. **الإجابة: ج** المرجع: الفصل ٤ القسم ٣-٦-٤

ربط العنوان الوطني آلياً بشكل مباشر وعدم السماح بإدخاله يدوياً، تعد ضمن التزامات كل من وسيط التأمين الإلكتروني وشركة التأمين.

٨٥. **الإجابة: ج** المرجع: الفصل ٤ القسم ٣-٦-٤

العمل والالتزام بالتعليمات الصادرة من البنك المركزي السعودي فيما يتعلق بنسبة العمولة، تعد ضمن التزامات كل من وسيط التأمين الإلكتروني وشركة التأمين.

٨٦. **الإجابة: أ** المرجع: الفصل ٤ القسم ٣-٥-٤

يحق لشركات التأمين فقط الموافقة على المطالبات وتسويتها.

٨٧. **الإجابة: د** المرجع: الفصل ٤ القسم ٢-٥-٤

يحق لوسطاء التأمين ووسطاء إعادة التأمين الحصول على العمولة بمجرد إصدار الوثيقة.

٨٨. **الإجابة: ب** المرجع: الفصل ٤ القسم ١-٥-٤

على الوسطاء الحصول على تفويض مكتوب لتمثيل العملاء لدى شركة التأمين، يعد متطلبات نظامية.

٨٩. **الإجابة: ب** المرجع: الفصل ٥ القسم ٤-١-٥

إسناد خدمات الاكتتاب، يعد إسناد مهام جوهرية.

٩٠. **الإجابة: ب** المرجع: الفصل ٥ القسم ٤-١-٥

إسناد مهام التسويق والأبحاث، مثل تطوير المنتجات، وتخزين واستخراج البيانات، ومركز الاتصال الهاتف الهاتفي، والتسويق عن بعد لمنتجات وخدمات التأمين، يعد إسناد مهام جوهرية.

٩١. **الإجابة: أ** المرجع: الفصل ٥ القسم ٥-١-٥

إسناد مهام خدمات الطباعة، مثل صياغة الوثائق، والنماذج، وبطاقات العمل يعد إسناد مهام غير جوهرية.

٩٢. **الإجابة: أ** المرجع: الفصل ٥ القسم ٥-١-٥

إسناد مهام خدمات استقطاب الموظفين، وتقييم الموظفين، والاستشارة لتطوير طاقم الموظفين، يعد إسناد مهام غير جوهرية.

٩٣. **الإجابة: د** المرجع: الفصل ٥ القسم ٣-٤-٥

يجب أن تكون المهام الجوهرية لكل حالة على حدة، يعد ذلك من متطلبات إسناد المهام الجوهرية.

٩٤. **الإجابة: ج** المرجع: الفصل ٥ القسم ٣-٤-٥

تسلم المقترحات الخاصة بإسناد المهام الجوهرية إلى البنك المركزي السعودي كتابة قبل ٣٠ يوم عمل على الأقل بالنسبة لطرف ثالث محلي، ٦٠ يوم عمل لطرف ثالث خارجي من التاريخ المقترح لبدء ترتيب الإسناد.

٩٥. **الإجابة: أ** المرجع: الفصل ٥ القسم ٣-٤-٥

تسلم المقترحات الخاصة بإسناد المهام الجوهرية إلى البنك المركزي السعودي كتابة قبل ٣٠ يوم عمل على الأقل بالنسبة لطرف ثالث محلي، ٦٠ يوم عمل على الأقل لطرف ثالث خارجي من التاريخ المقترح لبدء ترتيب الإسناد.

٩٦. **الإجابة: ب** المرجع: الفصل ٥ القسم ٢-٥

يجب على شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة الاحتفاظ بسجلات كافيه توضح الالتزام بلائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة، بما في ذلك الاحتفاظ بعقود الاسناد وسياسة الإسناد.

٩٧. **الإجابة: أ** المرجع: الفصل ٥ القسم ٤-١-٥

المقصود بالمهام الجوهرية، هي عمليات الاكتتاب ومعالجة المطالبات والاستثمار وإدارة المخاطر والمالية والمراجعة الداخلية وعمليات الرقابة النظامية والعمليات الرئيسة لاتخاذ القرارات مثل مبيعات وثائق التأمين وإعادة تجديدها.

٩٨. **الإجابة: أ** المرجع: الفصل ٥ القسم ٤-١-٥

يعد إسناد مهام ترتيبات تتضمن بيانات مالية، كإسناد مهمة محاسبية، إسناد مهام جوهرية.

خريطة المنهج

وحدة/عنصر المنهج		الفصل/القسم
العنصر الأول	مفهوم إدارة الخطر وأعمال التأمين	الفصل الأول
١-١	مفهوم إدارة الخطر وأعمال التأمين عند استكمال دراسة هذا القسم من الكتاب يجب على المتقدم للاختبار:	القسم الأول
٢	تعريف الخطر	القسم الثاني
٣	٣-اصفات الخطر ١-٣-١ احتمالي الوقوع ٢-٣-١ يمكن قياسه كمياً: ٣-٣-١ أن يترتب على وقوعه خسارة مالية ٤-٣-١ مستقبل الحدوث	القسم الثالث
٤	أنواع الأخطار: ٤-١ أنواع الأخطار ١-٤-١ الأخطار غير الاقتصادية (غير المالية) ٢-٤-١ الأخطار الاقتصادية أ. أخطار المضاربة ب. الأخطار البحتة أو الصافية - أخطار الأشخاص - أخطار الممتلكات - أخطار المسئولية المدنية	القسم الرابع
٥	طرق إدارة الخطر: ٥-١ إدارة الخطر ٢-٥-١ طريقة الوقاية والمنع ١-٥-١ طريقة تجنب الخطر ٣-٥-١ طريقة الاحتفاظ بالخطر ٤-٥-١ طريقة الادخار والتأمين الذاتي ٥-٥-١ طريقة نقل الخطر ٦-٥-١ التأمين	القسم الخامس

٦	التأمين وأنواعه: ٦-١ مفهوم التأمين وأنواعه: ١-٦-١ مفهوم التأمين	القسم السادس
٧	أهمية التأمين الاقتصادية والاجتماعية: ٧-١ أهمية التأمين الاقتصادية والاجتماعية ١-٧-١ الفوائد الاقتصادية للتأمين ٢-٧-١ الفوائد الاجتماعية للتأمين	القسم السابع
٨	المشاركين الرئيسيين في صناعة خدمات التأمين في المملكة والجهات التنظيمية ٨-١ المشاركين الرئيسيين في صناعة خدمات التأمين ١-٨-١ شركات التأمين وإعادة التأمين ٢-٨-١ شركات مزاولي الخدمات المساندة ٣-٨-١ شركات وسطاء التأمين ٤-٨-١ شركات وكلاء التأمين ٥-٨-١ الخبراء الإكتواريين ٦-٨-اخبراء المعاينة ومقدر والخسائر ٧-٨-١ أخصائيو تسوية المطالبات التأمينية ٨-٨-١ استشاريو تأمين	القسم الثامن
٩	الإشراف والرقابة على قطاع التأمين في المملكة: ٩-١ الجهات الرقابية والإشرافية ١-٩-١ البنك المركزي السعودي ٢-٩-١ مجلس الضمان الصحي التعاوني ٣-٩-١ هيئة سوق المالية ٤-٩-١ وزارة التجارة ٥-٩-١ الهيئة العامة للاستثمار ٦-٩-١ الغرفة التجارية ٧-٩-١ وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ٨-٩-١ جهات حكومية ورقابية أخرى	القسم التاسع
١٠	الملامح العامة لقطاع شركات التأمين: ١٠-١ الملامح العامة لقطاع شركات التأمين، وأنواع الخدمات التأمينية التي يقدمها القطاع ١-١٠-١ أهم الملامح العامة لقطاع شركات التأمين في المملكة العربية السعودية ٢-١٠-١ الملامح العامة الأخرى لقطاع شركات التأمين في المملكة العربية السعودية التي تتعلق بممارسة النشاط ونتائج الأعمال	القسم العاشر

١١	الخدمات التأمينية التي يقدمها قطاع التأمين: ١١-١ أنواع الخدمات التأمينية التي يقدمها قطاع التأمين ١-١١-١ المنتجات التأمينية الخاصة بالأفراد ٢-١١-١ المنتجات التأمينية الخاصة بالشركات	القسم الحادي عشر
١٢	التزامات شركة التأمين: ١٢-١ أهم التزامات شركة التأمين	القسم الثاني عشر
١٣	القواعد المنظمة لمزاولة أعمال شركات التأمين: ١٣-١ التعرف على أعمال شركات التأمين ١-١٣-١ التسويق للمنتجات التأمينية ٢-١٣-١ بيع المنتجات التأمينية ٣-١٣-١ عملية الاكتتاب ٤-١٣-١ عملية إعادة التأمين ٥-١٣-١ عملية استقبال وتسوية المطالبات ٦-١٣-١ العمليات المالية ٧-١٣-١ عملية الاستثمارات ٨-١٣-١ العمليات الخاصة بشؤون الموظفين والشؤون الإدارية	القسم الثالث عشر
١٤	متطلبات منح ومراحل ترخيص شركات التأمين وإعادة التأمين: ١٤-١ دراسة الأحكام العامة المتعلقة بمتطلبات منح ومراحل ترخيص شركات التأمين وإعادة التأمين ١-١٤-١ تقديم طلب ترخيص للبنك المركزي السعودي شاملاً ٢-١٤-١ تقديم خطة العمل لمدة خمس سنوات شاملة ٣-١٤-١ ضمان بنكي غير قابل للإلغاء بمبلغ يعادل رأس المال المطلوب	القسم الرابع عشر
١٥	متطلبات ترخيص شركات مزاولي الخدمات المساندة: ١٥-١ ترخيص شركات ومزاولو المهن التأمينية الحرة ١-١٥-١ تقديم النموذج الخاص بطلب الترخيص الخاص بالمهن التأمينية الحرة ٢-١٥-١ خطة العمل لثلاثة سنوات ٣-١٥-١ ضمان بنكي غير قابل للإلغاء بمبلغ يعادل راس المال المطلوب	القسم الخامس عشر

١٦	دور البنك المركزي السعودي في الرقابة على جميع العمليات التي تقوم بها شركات التأمين في المملكة: ١٦-١ دور البنك المركزي السعودي في الرقابة على عمليات التأمين	القسم السادس عشر

العنصر الثاني	مبادئ الالتزام والحوكمة في شركات التأمين	الفصل الثاني
	مبادئ الالتزام والحوكمة في شركات التأمين عند استكمال دراسة هذا القسم من الكتاب يجب على المتقدم للاختبار:	
٢-١	أن يتعرف المختبر على التعرف على مفهوم حوكمة شركات التأمين: ٢-١ مفهوم حوكمة شركات التأمين ٢-١-١ تعريف حوكمة الشركات ٢-١-٢ أهداف حوكمة شركات التأمين	القسم الأول
٢	وظيفة الالتزام: ٢-٢ وظيفة الالتزام وأهدافها وأهميتها ومهامها ٢-٢-١ مفهوم وظيفة الالتزام ٢-٢-٢ أهداف وظيفة الالتزام ٢-٢-٣ أهمية الالتزام في شركات التأمين ٢-٢-٤ مهام وظيفة الالتزام ٢-٢-٥ ثقافة الالتزام في شركات التأمين	القسم الثاني
٣	أسباب وجود إدارة أو وظيفة مستقلة تتولى مهام الالتزام في شركات التأمين	القسم الثالث
٤	مخاطر عدم التزام شركات التأمين:	القسم الرابع
٥	أنشطة الالتزام الرقابي الرئيسية ٢-٥ استكشاف دور مسئول الالتزام الرقابي، وأنشطة الالتزام الرقابي الرئيسية	القسم الخامس

٦	تطبيق برنامج الالتزام الرقابي: ٦-٢ متطلبات الجهات النظامية والرقابية بشأن تطبيق برنامج الالتزام الرقابي ١-٦-٢ السياسة العامة للالتزام ٢-٦-٢ الموارد اللازمة لإدارة برنامج الالتزام ٣-٦-٢ مسئوليات موظفي الالتزام ٤-٦-٢ مراقبة مدى الالتزام ٥-٦-٢-طرق التواصل والتدريب	القسم السادس
٧	السلوك المهني والأخلاقي للحفاظ على سمعة ونزاهة شركات التأمين: ٧-٢ قواعد السلوك المهني والأخلاقي اللازمة لتقييد السلوك غير اللائق والحفاظ على سمعة ونزاهة شركات التأمين ١-٧-٢ قواعد السلوك المهني والأخلاقي اللازمة لتقييد السلوك غير اللائق والحفاظ على سمعة ونزاهة شركات التأمين ٢-٧-٢ المتطلبات الأساسية للسلوك المهني السليم في شركات التأمين ٣-٧-٢ الأهداف من ميثاق السلوك المهني السليم ٤-٧-٢ عناصر الميثاق	القسم السابع
٨	لائحة حوكمة شركات التأمين: ٨-٢ أهم موضوعات لائحة حوكمة شركات التأمين ١-٨-٢ الجزء الأول: مقدمة ٢-٨-٢ الجزء الثاني: أحكام عامة ٣-٨-٢ الجزء الثالث: أحكام خاصة	القسم الثامن
٩	المبادئ الدولية الخاصة بالحوكمة: ٩-٢ المبادئ الدولية الخاصة بالحوكمة الصادرة من SIAI ١-٩-٢ دور ومهام لجنة الحوكمة بشركات التأمين ٢-٩-٢ دور لجنة المراجعة الداخلية في الرقابة بشركات التأمين ٣-٩-٢ دور لجنة المخاطر في حوكمة شركات التأمين	القسم التاسع
١٠	أحكام حوكمة شركات التأمين: ١٠-٢ أحكام حوكمة شركات التأمين (المساءلة، الإفصاح وغيرها). ١-١٠-٢ المساءلة ٢-١٠-٢ الإفصاح والشفافية ٣-١٠-٢ ملاءمة ومناسبة الأشخاص ٤-١٠-٢ الاستقلالية ٥-١٠-٢ تعارض المصالح ٦-١٠-٢ المكافآت والتعويضات	القسم العاشر

١١	سياسة حوكمة شركات التأمين	القسم الحادي عشر

العنصر الثالث	مبادئ الالتزام بمكافحة الاحتيال وغسل الأموال وتمويل الإرهاب في شركات التأمين	الفصل الثالث
	مبادئ الالتزام بمكافحة الاحتيال وغسل الأموال وتمويل الإرهاب في شركات التأمين عند استكمال دراسة هذا القسم من الكتاب يجب على المتقدم للاختبار:	
١	عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب: ١-٣ طبيعة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومراحلها ومخاطرها وأساليب مكافحتها ١-١-٣ مفهوم عمليات غسل الأموال ٢-١-٣ طبيعة عمليات تمويل الإرهاب ٣-١-٣ أساليب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	القسم الأول
٢	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ٢-٣ مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ١-٢-٣ قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ٢-٢-٣ مبادرات المملكة العربية السعودية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	القسم الثاني

٣	علاقة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشركات التأمين: ٣-٣ علاقة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشركات التأمين ١-٣-٣ تأمين الحياة ٢-٣-٣ منتجات الأقساط	القسم الثالث
٤	متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في شركات التأمين: ٤-٣ الأحكام العامة لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في شركات التأمين ١-٤-٣ الأحكام العامة لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في شركات التأمين ٢-٤-٣ جهود المملكة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في شركات التأمين	القسم الرابع
٥	الاحتيال وأنواعه في شركات التأمين: ٥-٣ الاحتيال وأنواعه في شركات التأمين ١-٥-٣ مفهوم الاحتيال ٢-٥-٣ تعريف الاحتيال على شركات التأمين ٣-٥-٣ أنواع الاحتيال	القسم الخامس
٦	الكشف عن الاحتيال والحد منه: ٦-٣ المعايير الكشف عن الاحتيال والحد منه ١-٦-٤ المعايير الواجب على شركات التأمين الالتزام بها للكشف عن الاحتيال والحد منه	القسم السادس
٧	أساليب مكافحة الاحتيال وفقاً لمصدر خطر الاحتيال: ٧-٣ أساليب مكافحة الاحتيال بما يتناسب مع مصدر خطر الاحتيال التي تتعرض له شركة التأمين ١-٧-٣ الحد من الاحتيال الداخلي ٢-٧-٣ الحد من الاحتيال الممارس من جانب أصحاب المهن الحرة ٣-٧-٣ الحد من الاحتيال الممارس من جانب المؤمن لهم	القسم السابع
٨	السياسات والإجراءات اللازمة لتنفيذ استراتيجية مكافحة الاحتيال وإدارة المخاطر.	القسم الثامن

٩	الأدوار والمسؤوليات تجاه مكافحة الاحتيال في شركات التأمين: ٩-٣ الأدوار والمسؤوليات تجاه مكافحة الاحتيال في شركات التأمين ١-٩-٣ مجلس إدارة شركة التأمين ٢-٩-٣ منسوبو شركة التأمين ٣-٩-٣ إدارة المراجعة الداخلية ٤-٩-٣ مراجع الحسابات الخارجي	القسم التاسع

العنصر الرابع	قواعد وإجراءات أعمال وساطة ووكالة التأمين	الفصل الرابع
	قواعد وإجراءات أعمال وساطة ووكالة التأمين عند استكمال دراسة هذا القسم من الكتاب يجب على المتقدم للاختبار:	
١	القواعد المنظمة لأعمال وساطة التأمين: ١-٤ التعرف على أهم القواعد المنظمة لأعمال وساطة التأمين ١-١-٤ تعريف لوسطاء ووكلاء التأمين	القسم الأول
٢	أهم القواعد المنظمة لأعمال وساطة التأمين	القسم الثاني
٣	التزامات وسيط التأمين نحو شركة التأمين	القسم الثالث
٤	التزامات الوكيل نحو شركة التأمين التي يمثلها	القسم الرابع
٥	مهام وسطاء ووكلاء التأمين: ١-٥-٤ التواصل مع العملاء قبل البيع ٢-٥-٤ بيع المنتجات والخدمات التأمينية ٣-٥-٤ خدمة العملاء بعد البيع	القسم الخامس

٦	أعمال وساطة التأمين الإلكترونية والتزاماتها: ٦-٤ التعرف على القواعد المنظمة لأعمال وساطة التأمين الإلكترونية والتزاماتها ١-٦-٤ متطلبات منح الترخيص لأعمال وساطة التأمين الإلكترونية ٢-٦-٤ المتطلبات التقنية للربط مع شركة التأمين ٣-٦-٤ التزامات وسيط التأمين الإلكتروني وشركة التأمين ٤-٦-٤ التزامات وسيط التأمين الإلكتروني	القسم السادس

العنصر الخامس	الإسناد الخاص بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة	الفصل الخامس
	الإسناد الخاص بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة عند استكمال دراسة هذا القسم من الكتاب يجب على المتقدم للاختبار:	
١	دور إدارة الالتزام في التعامل مع أصحاب المهن الحرة: ١-٥ أصحاب وشركات المهن الحرة وما دور إدارة الالتزام في التعاملات معهم ١-١-٥ المقصود بإسناد مهام إلى جهات خارجية ٢-١-٥ المقصود بشركات التأمين وأصحاب المهن الحرة ٣-١-٥ المقصود بالطرف الثالث ٤-١-٥ المقصود بالمهام الجوهرية ٥-١-٥ المقصود بالمهام غير الجوهرية	القسم الأول
٢	دور إدارة الالتزا	القسم الثاني
٣	الأحكام العامة للائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة: ٣-٥ التعرف على الأحكام العامة للائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة ١-٣-٥ الأحكام العامة للائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة ٢-٣-٥ المساءلة ٣-٣-٥ الالتزامات	القسم الثالث

٤	دراسة لائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة: ٤-٥ دراسة لائحة الإسناد الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين وأصحاب المهن الحرة ١-٤-٥ صيغة العقد ٢-٤-٥ حقوق حملة الوثائق ٣-٤-٥ متطلبات إسناد المهام الجوهرية ٤-٤-٥ متطلبات إسناد المهام إلى طرف ثالث من الخارج ٥-٤-٥ الرقابة والمتابعة	القسم الرابع

شارع أم سلمة الأنصاري ، المؤتمرات، ١٢٧١٢ الرياض
Telephone +966114662688
Email cs@fa.org.sa